

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمانيين

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
2- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب):	دورة أكتوبر 2022
3- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.	صفحة
• محضر الجلسة رقم 085 ليوم الاثنين فاتح رجب 1444هـ (23 يناير 2023م).....	12014
جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم تدخلات رؤساء وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي تجاه بلادنا.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
• محضر الجلسة رقم 086 ليوم الثلاثاء 2 رجب 1444هـ (24 يناير 2023م).....	12046
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على: 1- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية;

محضر الجلسة رقم 083

التاريخ: الثلاثاء 24 جمادى الآخرة 1444هـ (17 يناير 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات، السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هاته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في التعاطي مع الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس بمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وهيئة وتديبر المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، تقدم به السيد المستشار المحترم محمد سالم بنمسعود، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم المرسوم رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، تقدم به المستشار السيد محمد البكوري

بمعية باقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل وتتميم المادة 20 من القانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، تقدم به المستشار السيد محمد البكوري بمعية باقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار. وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 10 يناير 2023 إلى تاريخه فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 17 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 13 جوابا.

وبمراسلة من رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "ارتفاع تكاليف التعليم الخصوصي إلى جلسة لاحقة".

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانوني تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

مرحبا بالسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نمر إلى..

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

تقدمنا في إطار المادة 168 بتناول الكلمة، ولم تدرج فيما سردته

السيدة الأمينة.

السيد رئيس الجلسة:

توصلنا.. عندك الحق هذا استدراك ضروري.. فعلا كما هو مسطر في القانون الداخلي للمجلس، تمت إحالة طلب على الحكومة التي لم تستجب معه بالقبول.

تفضل سيدي.

المستشار السيد خلمين الكرش:

نفس الطلب وجهته مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم يتم الإشارة له من طرف الأخت الأمينة.

السيد رئيس الجلسة:

سقط سهوا.

السيدة الأمينة غادي تعاود تستدرك الموضوع، تفضلي.

السيدة أمينة المجلس:

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "مستجدات الحوار الاجتماعي القطاعي بوزارة التجهيز والماء، في ظل الاحتقان الذي تعرفه الوزارة"، وقد أحيل هذا الطلب على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن عدم استعدادها للتفاعل مع الطلب.

أما فيما يخص الطلب الثاني الذي تقدم به المستشار السيد خالد السطي حول "استمرار مقاطعة مختلف العمليات التربوية وانعكاس ذلك على السير العادي للمؤسسات التعليمية، رغم توقيع اتفاق مع النقابات التعليمية"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بمرمجة الأسئلة الموجهة لوزارته في آخر الجلسة، لارتباطها بالتزامات حكومية طارئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

إذن نواصل التعاطي مع جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول - نرحب بهاذ المناسبة بالسيد الوزير - ونبدأ بجملة من الأسئلة، لها وحدة الموضوع متعلقة بربط الجهات

بالطرق السيارة.

ونبدأ بسؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "ربط الجهات بالطرق السيارة".

تفضل السيد المستشار، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير المحترم،

سؤال الفريق الاستقلالي ينص على ربط الجهات بالطريق السيار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في نفس الإطار، سؤال لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن برنامج وزارة التجهيز والماء بخصوص ربط جهات المملكة بشبكة الطرق السيارة الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي خليلد.

المستشار السيد خليلد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول "إستراتيجية الوزارة لربط الجهات بالطرق السيارة".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

على طول 104 كيلومتر، وتم إعطاء كذلك طلب عروض بالنسبة لمقطع اللي هو كرسيف- صاكا بطول 36 كيلومتر.

بالنسبة للمخطط المديرى للطرق السيارة المعمول به حاليا، فكاين واحد المخطط اللي هو جاهز من هنا إلى 2025 وتنشغلوا إلى غاية 2040، وهناك العديد من الدراسات اللي تتقوم بها الوزارة في هذا الصدد.

أولا، من بين الأمور اللي تتركزوا عليها وهي الدراسة لإنجاز محور الحاجب- الريصاني، على طول 405 ديال الكيلومتر، وهنا معلوم تيدخل في إطار الربط ما بين الجهات، هنالك كذلك الطريق السيارة اللي تنخدمو عليها، واللي الدراسات فهي دزنا للمرحلة الثانية هي الطريق السيارة ما بين مراكش وفاس ومكناس عبر بني ملال على طول 180 كيلومتر، وهادي في الواقع، هاذ الطريق السيارة عندها واحد الأهمية قصوى، لأن غالبية الطرق السيارة اللي عندنا فهي عمودية، وأول مرة غتكون عندنا واحد الطريق السيارة أفقية وهذا غيكون عندو واحد الوقع كبير على التنمية ديال المناطق المجاورة ككل.

هنالك كذلك الطريق القاري ما بين الرباط والدار البيضاء على طول 60 كيلومتر اللي هو كذلك عندو واحد الأهمية قصوى، اللي انتوما عارفين بأن الطريق السيارة اليوم ما بين الرباط والدار البيضاء أصبحت عندها واحد الحضور كبير، وهذا جعل أنه الواحد ما بقاش يتجاوز 80 كيلومتر، إذن باش تكون الطريق السيارة حقيقية من الضروري أننا نديرو الطريق سيار آخر باش نقللوا من الضغط على الطريق السيارة في المستقبل.

وهنالك كذلك الطريق الرابط بين ميناء أسفي وشبكة الطرق السيارة على طول 18 كيلومتر.

من جهة أخرى، فكما تعلمون جلالة الملك محمد السادس، أيده الله، فهو ترأس اتفاقية برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير، وفي هذا الإطار فانطلقنا ويمكن نقولو بأننا تقدمنا كثير في بناء الطريق المداري الشمالي الشرقي لمدينة أكادير الكبير، بما في ذلك المداخل وتقوية الطريق الوطنية رقم 11 بين المنطقة الحرة وبدال الطريق المداري الشمال الشرقي على طول إجمالي ديال 40 كيلومتر، وتأهيل كذلك الطريق السريع داخل مدار مدينة أكادير، بما في ذلك بناء ممرات تحت أرضية على طول 20 كيلومتر، وهاذ المشروعين فهما يهدفان إلى تحسين مؤشرات السلامة الطرقية وتسهيل الربط بين الطريق السيارة أكادير- مراكش، وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لهاذ المشاريع هو 1.4 مليار درهم.

وفيما يخص ربط شبكة الطرق السيارة بالطريق السريع تزنييت-الداخلة، تنجز وزارة التجهيز والماء الدراسة المتعلقة بمشروع الطريق السيارة الرابط بين نهاية الطريق السيارة مراكش- أكادير ومدخل الطريق السريع بين تزنييت والداخلة على طول 85 كيلومتر، حيث تم إنجاز الدراسات الأولية لهذا المشروع.

وشكرا.

السؤال الرابع والأخير في نفس الموضوع لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل الأستاذ بن فقيه.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

بين الجهات ولكن الربط داخل الجهات، ما بين الطريق السيارة مراكش، والطريق السريع ديال تزنييت-الداخلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين البرلمانين،

بغيت نشكر السيدات والسادة المستشارين على هاذ السؤال المهم.

وفي الواقع، فكما تعلمون المغرب له 1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة، وهذا الطرق السيارة، معلوم، تتلعب واحد الدور ومهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الواقع تتلعب كذلك دورا أساسيا في تقريب الجهات والعمل على تطوير كذلك تنميتها.

وفي هذا الإطار، فالיום احنا عندنا واحد التصور تينطلق بالطبع من البرنامج الحكومي، اللي تهدف إلى تقليص الفوارق المجالية، وبالتالي الربط ما بين الجهات فهو يعد من بين النقط الأساسية التي ينبغي العمل عليها.

وكما جاء في تدخل كذلك السيد المستشار، فينبغي كذلك العمل على تقوية الروابط كذلك داخل الجهات، ولذلك فهنالك العديد من المحاور اللي هي في طور الإنجاز، بحال:

- تثليث الطريق السيارة الدار البيضاء- برشيد على طول 20 كيلومتر؛

- تثليث الطريق السيارة مدار الدار البيضاء على طول 30 كيلومتر؛

- الطريق السيارة ما بين تيط مليل وبرشيد على طول 30 كيلومتر؛

- وبالطبع أنتم عارفين بأن عندنا واحد مشروع كبير، اللي هو ميناء الناظور غرب المتوسط، اللي غيكون عندو واحد المهمة كبرى في إطار تنمية الجهة ديال الشرق، ولكن كذلك المساهمة في تنمية الجهة ديال فاس- مكناس، وبالتالي فنشغل على الطريق السيارة كرسيف- الناظور،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

السيد الرئيس..

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان للتدخل ديا لكم، والبشرى التي يحملها أو تحملها رسالتكم إلى عموم الشعب المغربي في إنجاز عدة مسالك، عدة طرق سيارة تربط ما بين الجهات.

فعلا حفظ الله مولانا أمير المؤمنين، هذه خطة ملكية منذ البداية، إضافة إلى البرنامج الحكومي الذي تعهدت هذه الحكومة إلى تميم المشاريع التي ظلت جامدة لعدة سنوات، فنحن نستبشر خيرا، ولا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة، وخاصة وزارة التجهيز، في الربط ما بين الجهات.

يبقى طموحنا كمغاربة، نظرا للأهمية الكبيرة التي تعرفها نتائج الطرق السيارة، فميناء الناظور يعتبر بالنسبة لجهة فاس مكناس وجهة الشرق واحد النافذة على المحيط، إضافة إلى الطريق السيار كرسيف الذي سيربط ما بين كرسيف والناظور، كلها أعمال جلية سنستنبط منها اليد العاملة من جهة والاستثمار من جهة أخرى والحركية الاقتصادية التي تكون دائما مرافقة لهذه الطرق.

طرق كاين طريق ديال مكناس أو الحاجب- الريفاني، وهذا سنفتح باب آخر للربط ما بين جهة فاس - مكناس وجهة الجنوب الشرقي، فكلها ممرات لا يسعنا إلا أن ندعو بالتوفيق لوزارتكم، وننوه كذلك بمستقبل هذه الإنجازات التي مستوحاة من خطاب وتعليمات جلالة الملك نصره الله، خاصة جهة الدار البيضاء - برشيد، بني ملال كلها يجب علينا أن نعززونوه بالمجهودات التي تبذلونها لخدمة هذا الوطن.

وقفنا ووقفكم الله جميعا لخدمة الصالح العام، تماشيا مع التوجهات السامية لجلالة الملك.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم اليوم أهمية ربط جهات المملكة بالطرق السيارة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ببلادنا، إذ تلعب دورا حيويا في إعداد التراب الوطني ودعم الاستثمارات وتقوية خطوط التجارة الداخلية وكذا فك العزلة عن العالم القروي، أهمية فرضتها الرهانات الاقتصادية التي تحتتم توفير بنية تحتية مهمة من خلال إنشاء وتعزيز الشبكة الوطنية من الطرق السيارة لتلبية التزايد المتسارع في وتيرة الرواج الاقتصادي.

لكن، السيد الوزير، نجد للأسف أن بعض المناطق لا تجد مجالا ضمن هذه الرهانات، ونحن نناقش هذه المسألة، أستحضر جهة درعة - تافيلالت التي نجدها معزولة عن عالمها الخارجي بسبب "تيزي نتلغمت" و"تيزي نتيشكا" وغياب طريق سريع أو طريق سيار عن الجهة التي تعرف مؤهلات سياحية كبيرة.

السيد الوزير،

درعة - تافيلالت تستغيث ولسان حال أهلها يقول: "سياحتنا تعاني، فلاحتنا، تجارتنا، مشارعنا تعاني"، أبناء الجهة اللي خدامين فالمدن الكبرى كيبغيو يمشيو يزوروا العائلات ديا لهم وبمجرد كيتفكرو حالة الطريق كيدايرا كيدير بناقص، والمعاناة تزيد بالأعياد والعطل، هاذ الشي غير قابل للتأجيل، السيد الوزير.

بغينا جواب واضح وجدولة زمنية واضحة لإنصاف هاذ الجهة هاذي، فرغم التهميش والعزلة فإن جهة درعة - تافيلالت تتصدر الجهات في السياحة، يعني كون كان واصل الطريق السيار والسياح ما لقاوش صعوبة باش يوصلو عندنا وما يديروش هاذيك بناقص غيكونو أرقام كبيرة، والجهة غادي تزدهر والشباب غيتحركو وما غاديش يفكرو فالهجرة كاع، والمستثمرين غيتوافدو بكثرة وزيد وزيد.

السيد الوزير،

راه عيب وعار تكون عندك ورزازات هوليدو إفريقيا، اللي تمثلو فها أفلام عالمية، وتكون عندك مرزوكة بالرمال الذهبية، وما توصلهاش حتى كيلو متر واحد من الطريق السيار، راه عيب، السيد الوزير، ومن فوق هاذ الشي راه جهة درعة - تافيلالت هي مهد الدولة العلوية الشريفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لفريق الأوصال والمعاصرة، السي خالد.

المستشار السيد خلود البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن الشبكة الطرقية تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على الأداء التنموي للدولة، الأمر الذي جعل بلدان العالم تضع شبكة الطرق في صلب اهتماماتها وتحظى بميزانية كبيرة.

في هذا الإطار، ساهمت الطرق السيارة بالمغرب في خلق دينامية في عدد من المناطق بالإضافة إلى تسهيل حركة السيارات ووسائل النقل، كما ساهمت بشكل كبير في الربط بين مختلف الجهات وفك العزلة واحتواء التنقلات السكنية وتدفق السلع والبضائع في أماكن التسويق والاستهلاك.

وبهذه المناسبة، نسجل بإيجابية كبيرة الجهود الجبارة التي تقوم بها الحكومة لتعزيز البنية التحتية من الطرق السيارة، تزيلا للبرنامج الحكومي وانسجاما مع أهداف النموذج التنموي الجديد الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يندرج ضمن التوجهات الكبرى لتحقيق الانبثاق الاقتصادي المجتمعي، من خلال إعطاء دفعة قوية للبنية التحتية المستدامة، هذه الجهود تجعل المغرب يحتل المرتبة الأولى مغاربيا والخامسة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالجودة البنية التحتية الطرقية، وفقا للتقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد عززت الحكومة هذا التوجه من خلال إطلاق استراتيجية "أوراش" في إطار رؤية مندمجة تعززها الجهوية المتقدمة، التي تشمل تقريبا كافة الجهات المغربية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، في إطار مخطط طريقي في أفق 2035، والمتمثلة في إنجاز 3400 كيلومتر من الطرق السيارة.

السيد الوزير،

بالرغم من هذه الجهود فإن ضمان العدالة الجهوية والمجالية يقتضي ضرورة تعزيز شبكة الطرقية السيارة، ضمانا للتكامل الجهوي وفك العزلة عن بعض الجهات التي تعاني من خصائص مهول على مستوى الطرق السيارة، خاصة أن العديد من المشاريع الكبرى التي انخرط فيها المغرب تجعل الربط الجهوي بالطرق السيارة ضرورة ملحة، فميناء الناظور غرب المتوسط على سبيل المثال، الذي يعتبر بوابة جديدة للمغرب، يحتل ضرورة للتعجيل بربط مدينة الناظور بالطريق السيارفاس-وجدة عبر كرسيف، وكذا تعجيل ربط جهة الشرق بجهة درعة-تافيلالت وكذا جهة طنجة - تطوان، مواكبة للنمو الاقتصادي الذي تعرفه الجهة الشرقية واستجابة للطلب المتزايد للتنقل على المحاور التي تربطها بالجهات الأخرى، التي تستفيد بالتالي من الفرص

التجارية واللوجيستكية التي يوفرها الميناء الجديد.

كما أن هذا الربط سيعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات الثلاث، عبر تحسين قدراتها التنافسية وتعزيز جاذبيتها للاستثمار الوطني الأجنبي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير في هاذ المحور لمجموعة العدالة الاجتماعية.

الأستاذ بن فقيه.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

يُؤرِّقُنِي التَدَكُّرُ حِينَ أُمْسِي فَأَصْبِحُ قَدْ بُلِيْتُ بِقَرِطِ نُكْسِي.

ليس على صخر، السيد الوزير، ولكن على هذه الطريق، طريق المعاناة والألام كما نسميها عندنا في هذه المنطقة.

الطريق المصنفة رقم 1 وما بقى بينها وبين هذالك التصنيف وهذاك الترتيب وبهذ الاسم إلا الاسم، ما عرفناش فين هاذ رقم 1، الطريق السريع وما بينها وبين هاذ السريع إلا الإحسان، ملي تنولي تنخرجو اليوم من أكادير باش نمشيو لمراكش 250 كيلومتر تنقطعوها في ساعتين، وتنخرجو من أكادير باش نمشيو لتزنيت وتنقطعوها في ساعتين وربع حتى لساعتين ونصف، فأعتقد أنه راه ما بقيناش نتكلمو على الطريق السريع، الطريق ديال المدارات بامتياز ما بين تيوهمو حتى لتزنيت عندنا 11 مدار، وعندنا 27 كروازمة، السيد الوزير، وعندنا 20.000 مركبة وهاذي إحصائيات قديمة ديال 2018، ما فهمتش كيفاش تهضرو اليوم على الطريق السريع، عندنا 7 ديال الدواور و3 ولا 4 من هاذ الدواور تيتعقد فهم هي أسواق أسبوعية، سيدي بيبي، وحد بلفاع، والاربعاء ديال آيت بوطيب، تهضرو على ما بين مدارة ومدارة تتلقي 60 متر، ما تبقى تتعرف واش غادي تمشي بـ 60 ولا 70 ولا بـ 80، وهاذوك المدارات بحالهم بحال ذوك الكصعة ديال كسكسو اللي كنا درنا في أكادير، تقريبا جوج مرات ولا 3.

السيد الوزير،

واش يعقل اليوم أننا باش نجيو نخرجو من طنجة المتوسط ونجيو حتى لأمسكرود نكونو غادين في أوطوروت ومن بعد تندخلو للعنق ديال الزجاجا وتيضحكوا على الإنسان أنه يبقى في العنق ديال هاذيك الزجاجا لمدة ساعتين ونصف باش يوصل لمدينة تزنيت اللي فيها 85 كيلومتر.

أنا ما فهمتش، السيد الوزير، تتكلمو على يوم الدراسة الأولية، احنا اللي في العلم ديالنا راه الدراسة تدارت فيها 2 ديال.. كايين الدراسة

ديالو، وراه أكثر من 1000 كيلومتر، وهذا كان عنده واحد الوقع كبير، الحمد لله، على هاذ الطريق اللي كان عندها وقع كبير على الساكنة وعلى كذلك التنمية بالنسبة لهاذ الأقاليم.

وبالطبع، الربط ما بين أكادير وتزنيت - الداخلة، فهذا من بين الأمور الرئيسية اللي احنا كنشغلو عليها، والدراسة راه هي بحال اللي قلت، راه هي كاينة، ونتكلم على 85 كيلومتر، ولكن القضية ما شي القضية ديال التمويل، القضية وهو تيخص، لأن ملي تنديرو باش غير يمكن لنا نديرو واحد الطريق السريع بهاذ المستوى، هذا تيطلب كذلك أنه نشوفو واحد الطريق السريع بهاذ المستوى، هذا تيطلب كذلك أنه نشوفو (le tracé) أي فين غادي يدوز، أشنو هو ما كذلك الأمور اللي تيخصها تدار بالنسبة لنزع الملكية، باش يكون عندنا واحد التصور شامل اللي غيمكنا أننا نحققو هاذ الهدف.

وبالتالي هاذ الشي ما تيدارش بجرة قلم، هذا تيدار بالدراسات والعمال اللي تكون موضوعية، اللي غادي تمكنا نحققو هذا الهدف.

نقطة ثانية، اللي تفضلوها السادة المستشارون، طرحو الإشكالية ديال بالنسبة لدرعة - تافيلالت، بغيت نذكر بأن احنا عندنا، هاذ الحكومة تتولي واحد العناية خاصة لهاذ الجهة وكل جهات المملكة، ودرعة - تافيلالت كذلك، على الخصوص لأنه اعتبرنا بأنه كاين العديد من المناطق بحال المنطقة اللي هي تتطلب منا واحد العناية إضافية، لأن كاين واحد التعثر كان في الماضي، بلا ما نرجع لو، واليوم تيخصنا نديرو واحد المجهود أكبر باش أننا هاذ الجهة تستافد من العمل ديال الحكومة.

وبالتالي، بغيت نقول لكم، بأن احنا اشتغلنا بواحد المنطق جديد، المنطق وهو أننا نديرو البرامج ديالنا تكون تدار في إطار تصور مشترك مع الجهات، لأن الجهات هوما اللي عارفين أشنوهم الأولويات ديالها؟ أشنو هوما النقط اللي كياعتبروها أساسية؟

وبالتالي، درنا واحد البرنامج، إن شاء الله، اللي غادي يتم تقديمه عن قريب، في إطار الاتفاقية ديال الشراكة اللي غادي نديرو ما بين الجهة والوزارة في المجال ديال الطرق، والمجال ديال الماء كذلك، باش يكون عندنا واحد المشروع مندمج، اللي غادي يكون عنده واحد الوقع كبير على الجهة ككل، واللي غادي يساعد كذلك على القيام بواحد الأمر اللي هو أساسي وهو الإقلاع الحقيقي ديال هاذ الجهة اللي عندها مؤهلات كثيرة، بحال اللي تفضلتوها.

وفي نفس الوقت كنشغلو على النفق اللي كنا كنتكلمو على النفق ديال تيشكا، احنا مشينا للمنطق ديال النفق ديال أوريجا اللي فيها 10 كيلومتر، وغادي تتاح لي فرصة باش نزيد نفسر أشنو تنديرو فهاذ الإطار، لأن نتعتبرو هذا أمر أساسي، إلى بغينا حقيقة يكون هاذ الإقلاع ديال المنطقة، إلى ما كانش هاذ الربط راه بحال إلى ما درنا والو.

وبالتالي هذا من بين الأمور اللي تنشغلو عليه، وكاين إن شاء الله، العديد من المعطيات اللي غادي تعطاني فرصة باش نقدمها لكم، اللي

إما كانت الدراسة الأولى تدارت على كلميم وهادي ما بقاتش خدامة، وكاين الدراسة الثانية اللي تدارت فيها 54 كيلومتر حتى لتقريبا ديال سيدي عبو، إلى زدنا لها حتى الطريق السريع ديال تزنيت غادي نوليو في 85 كيلومتر.

تنظن، السيد الوزير، بأنه مؤخرًا رئيس الحكومة في هنا جاو وتكلم على 390 مليار غير من الصادرات، كنتظن أنه راه لن يعجزكم، السيد الوزير، أنكم تدوزو هاذ الطريف اللي بقى، واحنا اللي دار في البلاد راه فرحانين له، فرحانين لأسفي وفرحانين للربط بين هذا.. ولكن ما تنساوش هاذ المنطقة اللي أنا تهضرو على الربط ما بين وسط المملكة، وسط المملكة كما تحدث عنها صاحب الجلالة، ما عندها حتى معنى أن هاذ المنطقة تبقى مفصولة، وتبقى مفصولة بهاذ الشكل هذا، مع العلم أن هي الطريق الوحيد اللي تيربطنا بمنطقة الصحراء والمنطقة الجنوبية ديالنا.

لذلك، السيد الوزير، تنقول بأنه حتى التمويل، احنا الله يخليكم، السيد الوزير، ما بغينا نقول لنا راه القضية ديال هاذ التمويلات المبتكرة والشراكات وهذا، إلى كان هاذ الطرق المغرب كلها دازت ديال (les autoroutes) كلهم دازو بالتمويل ديال الدولة، تنظن بأن اعطيونا غير هاذيك المداخل اللي بقيت من شهر 11 اللي مازال ما حسبتوهاش من ديال شهر 12، اعطيولنا منها شي بركة، وتنظن أنه الدراسة المالية تتكلم على.. (كلام غير مسموع) تنظن أن هاذ الرقم ماشي شي رقم كبير باش تحلو هاذ الاشكالية.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين على هاذ التدخلات الهامة والتفاعلات اللي جات حول هذا الموضوع، وضروري نأكد أنه بالنسبة للقضية مراكش- أكادير، والطريق السريع لتزنيت - الداخلة، بغيت نذكر بأنه اليوم، كما تعلمون، جلالة الملك أعطى واحد الأهمية قصوى لهاذ المشروع الكبير ما بين تزنيت إلى الداخلة، واللي، الحمد لله، تحقق فيه أكثر من 80% واحنا، إن شاء الله، غادي نواصلو ونسرعو في الإنجاز

غادي تمكنا، إن شاء الله، نحققو هذا الهدف.

ومن جهة أخرى، كذلك في إطار هاذ التصور الشمولي اللي تنشتغلو عليه، وهو اعتبرنا أنه اليوم تيخصنا ندخلو بواحد المنطق ديال أننا ما هي الأمور اللي هي تتطلب طريق السيار، لأن كايين بعض الطرق السيارة درناها لأسباب يمكن نقولو ديال إعداد التراب الوطني، لأسباب بحال الطريق السيار اللي هي تدخل في إطار الطريق المغربية اللي تدار لأسباب سياسية أو كذلك في إطار إعداد التراب الوطني، ولو أن عدد ديال العربات اللي كتمر منها ما كيتجاوزش 6000، وبالتالي فهي طريق سيار اللي هي ما فيهاش توازن، حتى التوازن ما فيهاش.

إذن ولكن في نفس الوقت تيخصنا نشوفو البعد التنموي، هو اللي بغينا نركزو عليه في هذه الحكومة، وهو نشوفو ما هي الطريق الأفيدي، واش نديرو طريق سريع، واش نديرو طريق سيار؟ واش نمشيو في اتجاه كذلك ديال الطرق العادية اللي غنزيديو توسعوها.

واللي مهم فهاذ الشيء كلو هو أننا نعملو بهاذ المنطق اللي تياخذ بعين الاعتبار ولذلك كنيشتغلو مع الجهات، ما هي المشاريع الاستثمارية اللي غادي تكون تما؟ ما هي المناطق الصناعية اللي غادي تكون تما؟ ما هي كذلك الإمكانيات ديال الدفع بالسياسة، إلى آخره في هذه المناطق؟ باش يكون منظور شمولي مندمج اللي غيكون عندو الوقع الحقيقي على المواطنين والمواطنتين، لأن تيمنا أساسا وقبل كل شيء وهو أننا نحسنو الأوضاع ديال المواطنين والمواطنتين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس في إطار قطاع التجهيز دائما موضوعه "مشاكل مقاولات البناء والأشغال العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي تنوون

اتخاذها لحل مشاكل مقاولات البناء والأشغال العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغيت نقول بأن هاذ القطاع ديال البناء والأشغال العمومية، الحكومة والوزارة فهي تعطها واحد الأهمية قصوى، واحنا اليوم اشتغلنا أولا، عندنا واحد البرنامج شراكة ما بين القطاع والوزارة واللي تم التفعيل ديالو والتسريع به.

ثانيا، وضعنا واحد المرصد لهذا القطاع باش نعرفو التطورات والمؤشرات الاقتصادية وكذلك مؤشرات الأسعار اللي فيها.

اشتغلنا من بين الأمور اللي ركزنا عليه، وهو أنه والسيد رئيس الحكومة تفاعل إيجابا بل أكثر من ذلك دعم هذا المنظور وتدارت واحد الدورية اللي كان عندها واحد الوقع كبير، لأنه مكنت العديد من المقاولات ديال القطاع اللي كانت كتعاني من الارتفاع المهول اللي وقع بالنسبة للأسعار ديال مواد البناء، أنها تحقّق المشاريع اللي كانت أخذتها في إطار الصفقات العمومية، ولو أننا احنا مددنا لها الأجل ديال 6 أشهر، يمكن لي نقول لكم غير بالنسبة للوزارة فهذا مكنت هذه الشركات، لأن زولنا لها كل ما هي غرامات إلى آخره، باش أنها ما تأديش واحد 4 مليار ديال الدرهم، شوفو المجهود الكبير اللي تدار، زيادة على مكنت هذه المقاولات العديد منها أننا ننقذها من الإفلاس.

وقمنا كذلك فهاذ الإطار بالتسريع بوثيرة إصدار مراجعة الأسعار، اللي كانت تدار بالنسبة لمواد البناء والأشغال العمومية اللي كانت تدار كل 3 أشهر، بدينا تنديروها كل شهر، كل شهرين باش نسرعو فهاذ المجال، واحنا تنشتغلو مع القطاع وعلى مراجعة تركيبة هذه الأسعار، لأنه اليوم باش نكونو صرحاء فيما بيننا هاذ تركيبة الأسعار فهي تدارت في الثمانينات، وبالتالي فهي أصبحت متجاوزة، وبالتالي ما تتأخذش بعين الاعتبار الأسعار اللي هي ديال المواد اللي تستعمل حقيقة اليوم في البناء، وبالتالي كان من الضروري أننا نراجعو التركيبة كلها باش يكون كذلك التتبع والمواكبة ودعم هاذ المقاولات اللي تشتغل فهاذ الإطار.

زيادة على المراجعة اللي تدارت في إطار المرسوم ديال الصفقات العمومية اللي أعطى بالطبع واحد الأمر مهم، وهو زولنا هاذ المنطق ديال تكسير الأسعار اللي هو في الواقع أدى بالعديد من المقاولات إلى صعوبات كثير في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

كما لا يخفى عليكم تعيش مقاولات البناء والأشغال العمومية أوضاعا صعبة في الظرفية الحالية بسبب تداعيات جائحة كوفيد وما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية من آثار سلبية على كلفة مواد البناء ونقلها، الأمر الذي وضع هذه المقاولات أمام صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

وفي هذا الصدد، أصدر السيد رئيس الحكومة بتاريخ 18 أبريل 2022 دورية تحت على مراعاة هذه الوضعية الاستثنائية في تدبير عمليات إنجاز المشاريع العمومية.

غير أننا لاحظنا أن العديد من أرباب المشاريع والمؤسسات العمومية ومنها تلك التابعة للجماعات الترابية لم تبد التجاوب المطلوب مع الطلبات المشروعة للمقاولات بالإضافة إلى العديد من الممارسات التي أضرت بمالية المقاولات، مثل:

- مصادرة الضمانات عند فسخ الصفقات التي لا يمكن متابعة إنجازها بسبب آثار الجائحة؛

- عدم إقرار عقود ملحقة (avenants) لتسوية آجال تنفيذ الصفقات وتطبيق مراجعة الأثمان؛

- إرفاق العقود الملحقة ببنود مجحفة تفرض على المقاول التنازل على مطالب أخرى مشروعة من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ جزاءات التأخير على صفقات يتم إنجازها داخل آجال الدورية الحكومية وغياب الجواب ورفض عدد من المطالب المتعلقة بمراجعة الأثمنة (l'indexation).

لهذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل منكم معالجة هذه المشاكل والتي تؤثر على تنافسية واستمرارية هذه المقاولات وأدوارها المهمة في التشغيل والاستثمار وذلك من خلال العمل على:

- اعتماد صرامة أكبر لحث المسؤولين على المشاريع في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات التابعة لها على الإسراع في معالجة هذه الوضعية؛

- اعتماد منظومة لمراجعة أثمان الصفقات العمومية تتسم بالأمانة في ترجمة التغييرات الواقعية لأسعار وكلفة مواد البناء، كما جاء في تدخلكم السيد الوزير؛

- تمديد سريان مقتضيات دوريات رئيس الحكومة مع الحرص على

حسن تطبيقها من طرف الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

- تفعيل اللجان المنصوص عليها في هذه الدورية لمعالجة الاختلالات بين المقاولات والمسؤولين على المشاريع العمومية.

السيد الوزير المحترم،

ختاما، فإننا نثمن مقتضيات المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، خاصة ما يتعلق بمنح أفضلية العروض المقدمة من لدن المقاولات الوطنية خاصة الصغرى والصغيرة جدا، واعتماد مبدأ العروض الأكثر جودة وكذا مساطر الحوار التنافسي والعرض التلقائي، ونأمل في التسريع في تنزيل هذا المرسوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كأين شي تعقيب السيد الوزير؟

بضع ثواني.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

فقط بغيت غير نأكد بأن الوزارة والحكومة ككل منكبة على التقييم وعلى دراسة بالنسبة لهذه الدورية والأفاق ديالها المستقبلية.

وفي نفس الوقت كذلك فنعمل على تسريع وثيرة مراجعة التركيبة ديال الأسعار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال السادس وموضوعه "تسريع إنجاز نفق تيشكا" لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المداني أملاك:

السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تعتمرونها وزارتكم القيام بها للتسريع بإنجاز نفق تيشكا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير..

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

وفي الواقع بحال اللي تفضلتيو، هو هاذ النفق عندو واحد الأهمية قصوى، وبالتالي فكما تعلمون كانت العديد من الدراسات، وكانت جوج ديال الإمكانيات اللي كانت مفتوحة.

أما المسار الأول، وهو النفق عبر الطريق الوطنية رقم 9 مرورا بتيشكا على طول 5.5 كيلومتر مع تهيئة 8.5 كيلومتر من الطرق وبناء قنطرة بغلاف مالي ديال 7 المليار ديال الدرهم.

والمسار الثاني عبر أوريكا، على طول 10 كيلومتر مع تهيئة ديال 80 كيلومتر من الطرق المؤدية للنفق، وبناء 10 قناطر بغلاف مالي قدره 10 مليار ديال الدرهم.

وتبين من خلال نتائج هذه الدراسات أنه من الضروري العمل على اختيار المسار الثاني، للأسباب التالية:

وهو أنه اليوم إذا اخذنا المسار الثاني يتميز بعبء إيجابيات، بحيث أنه يشكل طريقا بديلا للطريق الوطني رقم 09 للربط بين مراكش ووارزازات، ويمكن من تقليص مدة السفر بحوالي 80 دقيقة بالنسبة للسيارات الخفيفة و112 دقيقة بالنسبة للشاحنات.

في حين أن المسار الأول كان يقلص مدة السفر بين مراكش ووارزازات بـ 20 دقيقة فقط بالنسبة للسيارات الخفيفة و29 دقيقة بالنسبة للشاحنات.

واليوم احنا نشتغل على إن شاء الله باش تكمل الدراسات التكميلية اللي فيها الإنجازات الجيوفيزيائية والجيوتقنية، واللي غادي تكلفنا واحد 30 مليون ديال الدرهم باش الأمور تكون واضحة بالنسبة لهذا الخيار، ونمشيو في إطار ديال الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل إنجاز هذا النفق الأساسي بالنسبة للمنطقة ككل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

نحن على علم بصعوبة الظرفية والإمكانيات، وإن كانت ضخمة التي يحتاجها المشروع، وهو ما جاء في مضمون جوابكم الذي نتفق معكم فيه جملة وتفصيلا.

إلا أننا نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن جميع المعطيات والمبررات التي قد نخوض فيها للترافع عن هذا النفق، أنتم على اطلاع بها وبتفاصيل أدق، إلا أن إلحاحنا على هذا الموضوع بالذات وفي هذه الألوان بالذات مصدره الأمل التي يعلقها المغاربة عموما والمواطنات والمواطنين بجهة درعة - تافيلالت خصوصا على هذه الحكومة من أجل تنزيل هذا الورش العملاق الذي سيغير من ملامح هذه الجهة ويفتح آفاق التنمية بها على جميع المستويات ويعزز العدالة المجالية التي ننشدها جميعا ونناضل من أجلها كل من موقعه.

وثقة مواطني الجهة في هذه الحكومة أيضا نابعة من اقتناعهم بكونها حكومة إنجازات وليست حكومة شعارات، ولأن مواطني هذه المنطقة ذاقوا ذرعا من التصريحات الجوفاء لوزراء سابقين يكون أشغال النفق ستنتقل مع مطلع سنة 2018، وأن التكلفة لن تتجاوز 8 ملايين درهم والعديد من الوعود التي ظلت حبرا على ورق.

وأنتم تعلمون، السيد الوزير المحترم، أن تعطيل وتأخير تنفيذ هذا المشروع يفضي إلى المزيد من التأويلات والإشاعات وتضاربها من قبيل وجود لوبي أو جهات معنية يقف وراءها مباشرة لعدم إنجازها.

لذا، نطلب منكم وأنتم المعهود فيكم التواصل الشفاف، تنويرنا بالمعطيات العلمية والدقيقة لإنجاز هذا الورش الكبير لأن المغاربة ضاقوا ذرعا بالوعد ويريدون منا لغة صريحة واضحة وإنجاز في الزمن والمكان شاكرا لكم هذا الوضوح وهذه الصراحة.

وقبل أن أختتم لابد، السيد الوزير، أن الحكومة الآن أرادت أن تكشف عن خطة عمل من أجل الاستثمار وآليات التشغيل، بالنسبة لنا احنا راه إذا ما كانش هذا النفق أنا لا أرى استثمارا في جهة درعة - تافيلالت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السبي المداني.

الكلمة للسيد الوزير، بضع ثواني.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أنا فقط بغيت نقول للسيد المستشار بأن احنا عندنا واحد الإرادة

- تجديد التشوير الأفقي بالمقطع الرابط بين تطوان وواد لو على طول 39 كيلومتر؛

- إصلاح انزلاق التربة بمركز أوشتام في إطار معالجة أضرار الفيضانات، بكلفة ديال 3 المليون ديال الدرهم؛

- ويتم حاليا معالجة أكتاد الطريق على طول 11 كيلومتريين تطوان ومركز أمسا، في إطار البرنامج الموسمي للصيانة الطرقية بغلاف ديال 1.3 مليون درهم.

أما بالنسبة للمقطع التابع لإقليم شفشاون على طول 74 كيلومتر، فاشتغلت الوزارة وتدخلت عدة مرات في هذا المجال.

واليوم اللي يمكن لي نقول لكم، وهو أنه في هذا الصدد، قامت الوزارة بمعالجة 9 نقط انزلاق بغلاف مالي بلغ 53 مليون ديال الدرهم، وتقوم حاليا الوزارة بإنجاز دراسات تقنية لمعالجة 10 نقط انزلاق أخرى.

أما بالنسبة للمقطع التابع لإقليم الحسيمة ديال طول ديال 65 كيلومتر، فهنا يمكن نقول لكم بأن هنالك صعوبة ديال التضاريس الجغرافية، وفي هذا الإطار فكانت عدة أشغال اللي قامت بها الوزارة لتكسية 41 كيلومتر في هاذ المقطع بالمليس البارد بكلفة إجمالية 16 مليون درهم، كما تم الإنتهاء في شهر غشت في سنة 2022 من أشغال تكسية 24 كيلومتر المتبقية بكلفة 12 مليون درهم.

ويخصص جزء مهم من برنامج الصيانة لهذا المقطع الطرقي، من خلال عملية التشوير الأفقي والعمودي والحواجز الوقائية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

كما تعلمون، أن الطرق اليوم لم تعد وسيلة فقط لمساعدة الأشخاص على التنقل، بل هي أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، أساس لجلب الاستثمارات وفك العزلة.

وإذا كانت هاذ الأهداف قد تحققت في كثير من المناطق المغربية، نظرا لما تتوفر عليه من بنية تحتية طرقية قوية، فإن الأمر ليس كذلك في العديد من المناطق الأخرى، مثال ذلك إقليم الحسيمة في بنيته التحتية التي تربطه بمنطقة الشرق وبباقي المدن المكونة للجهة التي ينتهي إليها، والتي تعتمد على طريقين: الطريق الساحلي ثم الطريق الوطنية رقم 2.

قوية إن شاء الله باش غادي نحققو هذا النفق، بأنه بحال اللي تفضلتو مع ميثاق الاستثمار من الضروري أن تكون كل الشروط الضرورية باش أن هذه المناطق بجوج تعرف واحد التطور مهم.

وثانيا، احنا غادي نبني واحد الطريق ولوج إلى مستوى منتصف النفق واللي غادي يتخدم من بعد، وهذا تبيين الإرادة الحقيقية ديالنا باش أننا نطبقوهاذ المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "وضعية الطريق الوطنية الرابطة بين تطوان والحسيمة عبر الجهة"، لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عرفت البنية الطرقية ببلادنا تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، إلا أن سؤال الإنصاف والعدالة المجالية لازال مطروحا، ونخص بالذكر إقليم الحسيمة والأقاليم المجاورة، على ضوء الربط المنشود ما بين شمال المملكة وشرقها.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول برنامج الحكومة لتطوير وتعزيز هذا الربط بأبعاده الإستراتيجية والتنموية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لهذا السؤال الهام اللي تيتكلم على مقطع الطريق الوطني رقم 16 الرابطة بين تطوان والحسيمة، الممتد بطول 178 كيلومتر، بغيت نقول بأن في هاذ الإطار فالوزارة اشتغلت على العديد من الأمور فهذا المجال:

- أولا، تكسية قارعة الطريق للمقطع الرابط بين تطوان وواد لو على طول 39 كيلومتر، بكلفة 12 مليون ديال الدرهم؛

شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثامن والأخير في القضايا المرتبطة بقطاع التجهيز، وموضوعه "إشكالية صيانة الطرق المرقمة"، لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي استراتيجية الوزارة لصيانة الطرق المرقمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال الهام.

في الواقع، اليوم عندنا واحد الرصيد طرقي ديال 245 مليار ديال درهم، 57 ألف كيلومتر من بينها 1600 كيلومتر ديال الطرق السريعة و1800 كيلومتر ديال الطرق السيارة، وبالنسبة للطرق المصنفة فالوزارة تتخصص لها 46% ديال الميزانية ديالنا ديال الطرق كلها تتمشي للصيانة، لأن اعتبرنا وارفعنا من هاذ النسبة، لأن اعتبرنا بأن هذه من بين الأولويات وضروري أننا نحافظو على سلامة المواطنين والمواطنين وعلى هاذ الرصيد الطرقي المهم اللي عندنا، بل أكثر من ذلك، عندنا واحد البرنامج باش يمكن لنا نرفعو - وهذا هو النقطة الأساسية - من كذلك جودة هاذ الطرق.

اليوم، نسبة الجودة ديال الطرق ما تتجاوزش 62%، بغينا أي عندنا 62% ديال الطرق اللي هي أما زعما مقبولة أو بجودة حسنة، اليوم بغينا نرفعو هاذ النسبة إلى 66%، إذن هذا كله واحد المجهود اللي تيدار باش يمكن لنا نجعلو أن هاذ الطرق المرقمة أننا تكون بجودة أعلى.

بل الأكثر من ذلك وهو أنه أنتوما عارفين بأن الوزارة في السابق كانت دارت المخطط الوطني الأول والمخطط الثاني ديال الطرق القروية،

ملي كنرجعو، السيد الوزير، للطريق الساحلي، أولا أشغال التهيئة ديالو عرفت عيوبها تقنية كثيرة، لا مجال لذكرها لضيق الوقت، ثم أن هاذ الطريق يعاني من انهيارات صخرية متتالية، تشكل خطرا على المستعملين ديالو، إضافة إلى أن أعمال الصيانة اللي تمت في هذا الطريق جد محدودة ولم تشمل أكثر المحاور ديالو، وأنتوما، السيد الوزير، تنظن وقفتو على هاذ المشاكل خلال الزيارة الميدانية اللي درتو لهاذ الطريق هذا.

أما بالنسبة للطريق الوطنية رقم 2 التي تمر على تارجيست وكتامة وباب برد، واللي كان يفترض أن تشكل أساسا لفك العزلة، فإن هاذ الطريق لم تعرف أي إصلاحات منذ ما يزيد عن 15 سنة، وأصبحت لا تتوفر على أية معايير لتصنيفها كطريق وطنية.

المواطن في مدينة الحسيمة، السيد الوزير، حتى يقطع المسافة ديال 231 كيلومتر اللي تربط الحسيمة بتطوان يلزم عليه باش يقطع هاذ المسافة في واحد التوقيت ديال 4 ساعات إلى استعمل الطريق الساحلية، و5 ساعات إلى استعمل الطريق الوطنية رقم 2، وأظن أن المسافة هاذ المسافة في مدن أخرى كتقطع في مدة زمنية ما تتجاوزش ساعتين.

إذن ما أريد أن أؤكد عليه، السيد الوزير، أن هناك فعلا فجوة حقيقية بين مختلف مناطق المغرب فيما يخص البنية التحتية الطرقية. وهذا يؤثر على التنمية، لذلك انطلقا من مبادئ الإنصاف والعدالة المجالية اللي يعتبران مبدئين أساسيين في النموذج التنموي الجديد، يفترض أن تتحول أو أن تتجه بوصلة وزارة التجهيز نحو هذه المناطق النائية، قصد تدعيم بنيتها التحتية والطرقية ومساعدتها على تحقيق التنمية بشكل متوازي ومتساوي مع باقي مناطق المغرب التي قامت فيها وزارة التجهيز بتدعيم بنيتها التحتية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا اللي بغيت نأكد للسيد المستشار وهو أن اليوم هاذ الأسبوع عندنا اجتماع خاص، درنا واحد اللجنة مشتركة ما بين وزارة التجهيز والماء والجهة ديال طنجة - تطوان - الحسيمة، باش أننا نسقو فيما بيننا ونحددو ما هو المخطط الطرقي اللي غيدار، إن شاء الله، في هاذ الولاية، وبالتالي هاذ الطرق اللي تفضلتي بها فربي تدخل في إطار هاذ البرنامج إن

اختصاصات المشاركة، علما السيد الوزير، أن بعض الأضرار والحفر التي تتطلب إصلاحا بسيطا قد تؤدي إلى وقوع حوادث سير خطيرة على الطرقات، وقد أكدتم في تقديمكم لمشروع الميزانية الفرعية برسم القانون المالي 2023 أن الوزارة سجلت ارتفاعا في عدد حوادث السير الجسمانية بزيادة 11%، وهو الشيء الذي لن يزيدنا إلى إصرارنا من أجل إيجاد صيغ توافقية للتعاون والاشتغال بطريقة مندمجة، خاصة في هذا الباب الوزارة، الجماعات الترابية والمؤسسات، خدمة للمواطن والمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بسرعة بغيت نتفاعل مع التدخل ديالكم، أولا، باش نقول بأن احنا كحكومة ككل وكوزارة منخرطين في هاذ البعد التشاركي، بل أكثر من ذلك تنعملو باش أنه ماشي فقط نديرو اتفاقيات، وهو أننا نوضعو البرنامج الطرقي اللي في أفق 2040، نديروه بكيفية تشاركية مع الجماعات ومع الجهات المعنية.

النقطة الثانية، وهو أنه الحكومة فهي تشتغل على وضع خارطة طريق، بل الأكثر من ذلك على وضع المراسيم القانونية الضرورية باش أنه يتدار هاذ لا تمرکز، لأن اعتبرنا بأن هذا هو اللي غيعطي حقيقة واحد الفعالية أكثر للجهوية المتقدمة ولخدمة المواطنين والمواطنات.

وعلى صعيد الوزارة، بغيت كذلك نطمأنكم بأنه تنوجدو واحد الدورية اللي غتجعل أنه اليوم داخل الوزارة ديال التجهيز والماء، 80% ديال الصفقات غتبتدا تدار عند المدير الجهوي، غنعطيو الاختصاصات ديالنا اللي ممرکزة إلى المدراء الجهويين باش يقومو بالأدوار ديالهم، لأنهم هوما اللي عارفين أشنو كاين في المنطقة وعندهم علاقة وطيدة مع المنتخبين في المنطقة، وهذا معلوم غيساعد على تحسين نجاعة العمل اللي تقوم بها الوزارة في هاذ الصدد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على المساهمة القيمة في أشغال هاته الجلسة.

وشفنا بأن وقع واحد معلوم مع الوقت أن هاذ الطرق ما بقاش عندها نفس الجودة، وبالتالي فكرنا أننا ندرجو في إطار البرنامج ديال الصيانة ديال الطرق البعض من هاذ الطرق القروية، على أساس أننا نضمونو كذلك أننا غنساهمو بالنسبة لساكنة ديال المناطق القروية أنها تبقى عندها واحد الطرق اللي تكون في المستوى المقبول ديال الجودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا، السيد الوزير على جوابكم.

كما تعلمون، أن النموذج التنموي الجديد دعا إليه المغرب الجهات لضمان الالتفائية ونجاعة السياسة العمومية على مستوى المجالات الترابية، ولأجل ذلك نص على تعزيز قدرة الفاعلين الجهويين حتى يتمكنوا من النهوض بمسؤوليتهم كاملة، وهو الشيء الذي يستدعي تسريع عملية الجهوية المتقدمة موازاة مع اللاتمرکز الفعلي، ولهذا الغرض يجب أجرأة التصاميم المديرية للاتمرکز بالنقل الحقيقي للسلطات والوسائل.

السيد الوزير،

حتى نكون واقعيين على المستوى الترابي أصبحنا نتكلم على لامركزية حقيقية وتأخيرا على مستوى اللاتمرکز، فلا يعقل اليوم في ظل الدستور الجديد والذي منح للجماعات الترابية اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، بالإضافة إلى مبدأ التدبير الحر أن نجد مجموعة من المصالح اللامركزة لمجموعة من الوزارات غير قادرة على إبرام اتفاقيات شراكة عادية بدون التزامات مالية مع جماعات ترابية، من أجل القيام بإصلاح بعض الطرق المرقمة دون اللجوء إلى المركز، خاصة وأن بعض الجماعات، وفي كثير من الأحيان توفر وتسخر كافة الوسائل المادية واللوجيستكية للقيام بهذا النوع من الأشغال، إلا أن الذي يحول بينها وبين قيامها بهذه الإصلاحات هو مشكل الاختصاص، والمواكبة التقنية وهنا أخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من الجماعات الترابية بأقاليم القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم والخميسات.

وإيماننا منا بنجاح المراقبة التشاركية وإلى حين أجرأة التصاميم المديرية للاتمرکز، نقترح، السيد الوزير، إبرام اتفاقيات شراكات-إطار مع وزارة الداخلية، لتنبثق عنه اتفاقيات فرعية جهوية وإقليمية، تحت إشراف السادة الولاة والعمال من أجل تسهيل القيام بهذه الإصلاحات كوجه من أوجه التعاقد بين الجماعات الترابية والدولة، في إطار

شكرا السادة الوزراء،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المعتمدة لتزليل برنامج "جسر التمكين والريادة" لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ارتباطا بنفس الموضوع، سؤال رابع موضوعه "واقع المرأة القروية ببلادنا"، لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمدون اتخاذها للتهوض بأوضاع المرأة القروية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وآخر سؤال في نفس المحور لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "الإدماج الاقتصادي للنساء". السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الإدماج الاقتصادي للنساء؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا للمنصة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين.

ونمر إلى الأسئلة الموجهة للقطاع الموالي، وأرحب بالسيدة الوزيرة، قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الأسئلة تجمعها وحدة الموضوع مرتبطة ببرنامج "جسر التمكين والريادة".

ونبدأ بسؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية حول هذا الموضوع "جسر التمكين والريادة". السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

ما هي مساهمة وزارتك في برنامج "جسر التمكين" لتسهيل الدعم، مع استحضار الرقمنة كرافعة في الاقتصاد الوطني؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في نفس الموضوع الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزمي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي مساهمة وزارتك في هذا البرنامج، خاصة فيما يتعلق بالتبوع والمواكبة والدعم، انسجاما مع التحول الرقمي الذي تعرفه بلادنا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في نفس الموضوع، الكلمة للسيد المستشار فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد عدي ويحي:

السيد الرئيس،

2- المساواة - هذا المحور الثاني - هو المساواة والتمكين والريادة من خلال تمكين المرأة في المجتمع؛

3- والمحور الثالث هو الأسرة والرابط الاجتماعي والاستدامة من خلال الأسرة كوحدة متضامنة ورافعة للتنمية المستدامة.

وتبني الاستراتيجية على ست (6) رافعات للتنفيذ تتمثل في:

- الرقمنة لتوسيع قاعدة المستفيدين وضمان الشفافية والالتقائية بين جميع مكونات القطب الاجتماعي ومع باقي المتدخلين، من فاعلين عموميين وقطاع خاص ومجتمع مدني وفئات مستهدفة؛

- وكذا الجودة عن طريق الارتقاء بالعمل الاجتماعي وتطوير جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمستفيدين وتتبعها وتقييمها؛

- وأيضا الابتكار الاجتماعي كرافعة أساسية عبر إحداث الحاضنات الاجتماعية؛

- وخدمات "جسر" والتنزيل الترابي، عبر مواكبة الجماعات الترابية لرفع التحدي؛

- والشراكة عبر تقوية التواصل المؤسسي وتواصل القرب؛

- وتطوير آليات مبتكرة للتمويل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لتفعيل هذا البرنامج، برنامج "جسر للتمكين والريادة"، الذي يعد لبنة أساسية لهاته الإستراتيجية، بادرت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إلى إبرام اتفاقيات شراكات مع الولايات ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، لاستهداف 3000 امرأة حاملة لمشروع على مستوى كل جهة، أي بمجموع 36.000 امرأة على الصعيد الوطني، يعني هذا مبادرة تنجي تدعم بها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة الجهات لدعم الجهات في مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج تقريبا 300 مليون درهم، فيها مشاركة من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تقريبا الثلث والثلث من الجهات والثلث من الولايات والعمالات.

وستستفيد النساء المستهدفات في إطار هذا البرنامج من مجموعة من الخدمات من بينها:

✓ تعزيز وتقوية القدرات التدبيرية والتقنية والتسويقية؛

✓ المواكبة في تسويق المنتجات وفي الولوج إلى التقنيات الحديثة في مجال التسويق؛

✓ المواكبة وتحصيل المهارات في مجال خلق المقاولات؛

✓ وأيضا تطوير الشركات وتحديد المشروع وتحديد اللبنة

في البداية، أتوجه بالشكر إلى جميع الفرق بمجلسكم الموقر على طرحها لهذا السؤال، والذي يبرز انخراطكم في الجهود الوطنية الرامية للنهوض بوضعية المرأة المغربية، كما أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأتقدم إليكم ومن خلالكم إلى عموم نساء مغربنا الحبيب، من أجل التعريف ببرنامج "جسر التمكين والريادة"، الذي أطلقته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سنة 2022، بشراكة مع الجماعات الترابية، خاصة المجالس الجهوية والإقليمية وكذا الولايات والعمالات وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء، من خلال مواكبتهم في بلورة مشاريعهم الفردية والجماعية المدرة للدخل، ويرتكز هذا البرنامج:

- أولا، على التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، المتعلقة بالنهوض بأوضاع النساء، خصوصا تلك الواردة في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2022، حيث قال جلالته: "إن بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية، لذا نشدد مرة أخرى على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في كل المجالات." إنتهى مقتطف الخطاب الملكي السامي؛

- ثانيا، مضامين النموذج التنموي الجديد لبلادنا، الذي أكد على تعزيز مكانة المجالات الترابية في صلب العملية التنموية، باعتبارها مستوى أساسي لالتقائية السياسات القطاعية وللتأزر بين جميع الفاعلين الترابيين، وركز كذلك على ضرورة ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية وتعزيز قدراتهن؛

- ثالثا، أهداف البرنامج الحكومي 2021-2026، خاصة ما يتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية والرفع من نسبة نشاط النساء إلى 30% في أفق 2026 عوض 20% حاليا؛

- رابعا، الانتظارات المعبرة عنها من طرف الفاعلين الترابيين خلال المشاورات الوطنية التي أطلقتها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في كل الجهات، في 12 جهة للمملكة، في الفترة ما بين شهر دجنبر 2021 وفبراير 2022، والتي شارك فيها أكثر من 2100 مشاركة ومشارك من جميع الجهات، ممثلين لجميع الفاعلين بما فهم المجتمع المدني؛

- خامسا، استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، "جسر" للتنمية الاجتماعية الدامجة والمستدامة والمبتكرة، التي تروم تحقيق أهداف البرنامج الحكومي والمساهمة في تنزيل أهدافه عبر بلورة رؤية جديدة لتدخلات القطب الاجتماعي.

وتتمحور هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية:

1- بيئة اجتماعية ذكية ودامجة من خلال آليات اجتماعية ولوج وذات جودة؛

الأساسية التكوينية المهنية اللازمة لإنجاح المشروع.

ومن أجل التنزيل الأمثل لهذا البرنامج، عملت الوزارة بتنسيق مع الشركاء على مستوى جهات المملكة، بحيث تم إطلاق المنصات الرقمية، وهاذي راه رافعة أساسية كما أشرت لها، هي الرافعة الرقمية، للتسجيل على مستوى كل جهة مفتوحة لفائدة النساء في وضعية صعبة أو المنحدرات من أوساط هشة حاملات أفكار مشاريع وكذا التعاونيات النسائية، وذلك لتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الإطار، نظمت الوزارة إلى غاية 13 يناير 2023 ست لقاءات جهوية لتعبئة الفاعلين حول البرنامج وإطلاق المنصات الرقمية، يعني لحد الساعة تم إطلاق ست (6) منصات رقمية التي حاليا مفتوحة وإطلاق المنصات الرقمية الخاصة بها، ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء - سطات، فاس - مكناس، كلميم - واد نون، جهة الشرق، جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، سوس - ماسة والداخلة - واد الذهب.

وقد تميزت هاته اللقاءات بمشاركة القطاعات اللامركزية والمنتخبين وجمعيات المجتمع المدني والجامعات، وذلك لتحقيق الالتقائية والانسجام والتكامل بين هاته البرامج والبرامج التربوية.

ولحدود اليوم تم التوصل عبر هاته المنصات بما مجموعه 26.465 طلب تسجيل، التي كايين حاليا في المنصات الرقمية، منها 8% من الأزامل و10% من المطلقات و67% من ربات الأسر (les chefs de ménages) وبالإضافة إلى 4% في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لمواكبة هذا البرنامج، تم في إطار إستراتيجية "جسر" العمل على تعزيز وإعادة تموقع مكونات القطب الاجتماعي، خصوصا وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، بحكم خبرتهم في مجال الهندسة الاجتماعية، هذا فيما يخص وكالة التنمية الاجتماعية وتقوية القدرات وأيضا خدمات القرب فيما يخص مؤسسة التعاون الوطني، وأيضا لخبرتهم في تدبير هذا المشاريع الاجتماعية، خاصة هاذ الخبرة التي هي متوفرة في وكالة التنمية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تم توقيع على شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني، تحدد التزامات كل طرف في تنفيذ هذا البرنامج على المستوى الجهوي، يعني تتجى الوزارة (comme assistance technique) أو دعم تقني للجهات لتنفيذ هذا البرنامج، بالإضافة إلى وضع آليات الحكامة الخاصة بالتدبير المركزي والتربوي للبرامج، هذا متضمن للشراكات التي وقعناها، وقد تم بموجب هذه الاتفاقيات إسناد مهمة الهندسة الاجتماعية ومواكبة حاملات المشاريع لوكالة التنمية الاجتماعية وكل ما هو تكوين في المهن للتعاون الوطني.

كما تم، من جهة ثانية، التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوزارة

ووكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني لتنفيذ برنامج "جسر الحاضنات المرجعية"، بحيث قمنا بتخصيص ميزانية لخلق حاضنة اجتماعية في كل جهة، حاضنة اجتماعية في كل جهة التي غادي الدور ديالها هو التنسيق ما بين الفاعلين على المجال التربوي، خاصة الجمعيات التي كتنشغل على الإدماج الاجتماعي والتي تم حصر تقريبا رصد واحد 100 جمعية التي متواجدة على صعيد التراب الوطني، عندها خبرة كبيرة في الإدماج الاجتماعي، إذن غادي تقوم الوكالة في إطار الالتقائية مع التعاون الوطني ومع المصالح الاجتماعية للجهات بالتنسيق هاذ الجمعيات باش يشتغلوا على تنزيل هاذ البرنامج، بحيث ستقوم في إطار هذا الشراكة التي تكلمت عليها حاليا ديال الحاضنات الاجتماعية:

- تكوين ومواكبة النساء لخلق وتطوير أنشطة اقتصادية مستدامة وتطوير قدراتهن الذاتية والمهنية؛

- وضع برنامج لمواكبة الشباب المقبلين على مؤسسة الرعاية الاجتماعية لما بعد بلوغ 18 سنة، بما أن عندنا الحاضنة الاجتماعية فيها شق مخصص للإدماج الاقتصادي للنساء وشق أيضا لمواكبة الشباب والأطفال التي تكون في (EPS¹)، مراكز الرعاية الاجتماعية، التي حتى هم ملي تيوصلو 18 سنة عندنا فيه مشكل، إذن هاذ الحاضنة في كل جهة غادي تقوم بهاذ المواكبة؛

- توفير فضاءات للعمل المشترك لتمكين المستفيدات من الولوج إلى المعلومات والتشبيك والدعم المقاولاتي.

وتهدف هذه الاتفاقية التي بلغت كلفتها 13 مليون درهم، هاذي بالإضافة إلى 300 مليون درهم التي تكلمت عليها قبيلة مع الجهات، في مرحلة أولية إحداث 12 حاضنة اجتماعية مرجعية على مستوى مختلف جهات المملكة والسهر على تنشيطها، بالإضافة إلى وضع برنامج لتكوين ومواكبة النساء المستفيدات لخلق وتطوير أنشطة اقتصادية مستدامة وتطوير قدراتهن الذاتية، وخاصة أيضا مواكبة 100 جمعية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة على المستوى الوطني، والتي تنشط - كما قلت - في مجال الإدماج الاجتماعي والابتكار الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، سيتم إطلاق طلب إبداء الاهتمام لتسجيل هاذ الجمعيات على الصعيد الوطني، من أجل إدماجها في هذا البرنامج ديال التمكين والريادة، كما يتم حاليا عقد عدة اجتماعات دورية للجانب التقنية المنبثقة على اتفاقيات الشراكة، لتتبع تنفيذ البرامج وتنسيق عملية انتقاء المشاريع.

كما وقعت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة اتفاقية شراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمجموعة المهنية للأبنك المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة على اتفاقية شراكة للإدماج المالي (l'inclusion fiscale pour les femmes)، الإدماج المالي للنساء، وهذه

¹ Etablissements de Protection Sociale

التي تتوفرون عليها، وبالتالي فإننا نقترح عليكم إمكانية إشراك القطاع الخاص في هذا الإشراف، خصوصا النساء المقاولات المتميزات لإعطاء تجربتهن وإشراكهن مع المشاريع المقبلة والجديدة ليكون لهن تحفيزا على النجاح والاستمرارية، وهي مناسبة، السيدة الوزيرة، نهنتكم على الجهود والإبداع في البرامج..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

في البداية، لابد أن ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لتنزيل برنامج "جسر التمكين والريادة" لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء في إطار شراكة مع مجلس الجهات والولايات والعمالات للنهوض بأوضاع المرأة المغربية.

إن أسس الثقة ترسخ من خلال الوفاء بالالتزامات والتنزيل الفعلي لها بكل جرأة وشجاعة للتمكين من تغيير واقع للمغاربة نحو الأفضل.

وفي هذا الصدد، ننوه بالتوجهات الملكية السامية التي تدعو إلى المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في مسار التنمية الشاملة التي تعرفها جميع جهات المملكة، وما تأكيده على ضرورة التنسيق بين البرنامج الحكومي في المجال الاجتماعي إلا وأن هناك خلل في تدبير هذه الالتقاءية. السيدة الوزيرة المحترمة.

تقوم وزارتك بجهودات مقدره لتدبير هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي، خصوصا لتنزيل هذا الورش الهام الذي نثمن مرتكزاته ومضامينه، سواء تعلق الأمر بتلبية احتياجات المرأة والولوج إلى الفرص الاقتصادية أو بإقرار إلزامية التعليم وأهمية التربية والتكوين لإدماجها اقتصاديا، أو خلق رافعات لتسريع هذا البرنامج من خلال تطوير المنظومة القانونية والمؤسسية والتحسيس والتوعية والدعم اللوجيستكي.

نسجل بكل فخر واعتزاز انخراط الإدارة الحكومية في تحقيق الأهداف التالية:

- اعتماد مقارنة تشاركية موسعة لتنزيل هذا البرنامج بمشاركة القطاعات اللامركزية والمنتخبين والمجتمع المدني والجامعات الأكاديمية؛

- بلورة هندسة اجتماعية جديدة لتوفير جيل جديد من المراكز والخدمات وإدماج الفئات المستهدفة وفق مسارات اجتماعية دامية؛

- تنزيل البرنامج الحكومي من خلال رفع نسبة النساء الناشطات إلى

الشراكة غادي تمكنا أيضا من دعم المشاريع ملي غادي يوجد هذه المشاريع ويوجد الهندسة دياهم بالنسبة لكل مستفيدة، كإينة أيضا الإمكانية ديال أن يكون الدعم دياهم عن طريق ما يسمى بـ (l'inclusion financière) أو الإدماج المالي للنساء.

وفي الختام، لابد من توجيه الشكر إلى السادة الولادة والسادة العمال والسادة والسيدة رؤساء الجهات والسيدات والسادة المنتخبين على انخراطهم في هذا البرنامج الوطني، وكذا أيضا المجتمع المدني، الذي بين واحد الانخراط كبير في التفعيل والمساهمة في تفعيل هذا البرنامج.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب.

الآن في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على التقديم ديال المشاريع.

بداية، لابد أن ننوه بالجهودات التي تبذلونها من أجل تطوير العمل الاجتماعي وخلق برامج ومشاريع مهمة تترجم الاهتمام الذي توليه الحكومة للأسرة والطفل ولبرامج الرعاية الاجتماعية.

لقد سعت الحكومة بهذا البرنامج إلى إبراز تميز المرأة في جل القطاعات وتجربتها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي طالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي، لا بالقدرة على الأداء، كما سعت إلى اعتماد استراتيجية مستمدة من جانب عدة برامج وتجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال، هدفها الاعتراف بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يفوتني اليوم أن أنوه بهذا البرنامج الذي يعد لبنة أساسية في بناء الاستراتيجية الجديدة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والتي تهدف إلى تسهيل ولوج النساء لسوق الشغل وتطوير المقاولات عبر مواكبتها وتكوينها على المستوى الترابي من أجل تحسين خبرتها ومهارتها في مجال خلق المقاولات لتقليص الفوارق المجالية.

إن اعتمادكم على الرقمنة من أجل إنجاح هذا البرامج مبادرة نهنتكم عليها، ستسهم - لا محالة - في توسيع قاعدة النساء المستفيدات من هذا البرنامج، كما أن تمكين مؤسسات تابعة للوزارة من أجل الإشراف على هذا البرنامج يحسب لكم وهو إنصاف للكفاءات والموارد البشرية

30% في أفق سنة 2026:

- إطلاق المنصة الرقمية للتسجيل ببرامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء؛

- وضرة تبنى خطة عمل تشمل البرامج ومؤشرات وجدولة زمنية للتنفيذ مع تحديد المسؤوليات؛

- ورصد الإمكانيات المالية والبشرية؛

- واعتماد آليات التتبع والتقييم من أجل التنزيل الأمثل لهذا البرنامج الذي يوليه فريقنا اهتماما وعناية خاصة؛

- وأخيرا، القيام بزيارات ميدانية، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية للقيام بعملية تسجيل النساء بهذا البرنامج، نظرا لراهنيتها الاجتماعية والاقتصادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرباط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا جزيلا، السيدة الوزيرة المحترمة، على التوضيحات التي قدمتموها في عرضكم القيم.

كما تعلمون، يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض معدلات مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية في بلادنا إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي ينعكس بشكل سلب على موقع المرأة في المجتمع، وذلك رغم أهمية الأدوار المواطنة التي تقوم بها النساء للمساهمة في رفع من مؤشرات التنمية للمملكة المغربية، وكما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، فإن هذه الوضعية لا تستثني أي فئة من النساء.

إن عدم قدرة الفاعلين في سوق الشغل على خلق وظائف مناسبة للمرأة تؤدي إلى تعقيد التدابير والإجراءات التي تحاول الحكومة جاهدة تنزيلها من أجل تحقيق أهداف برنامج "جسر التمكين والريادة"، لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عملت هيئة الأمم المتحدة على اعتبار أن التمكين الاقتصادي للمرأة وقدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديا وامتلاكها للصلاحيات في

صنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها، هو ما دفعها إلى حث الدول من أجل العمل على وضع البرامج الأساسية للرفع من وثيرة النشاط الاقتصادي، باعتباره حقا أساسيا وكونيا يجب أن تتمتع به جميع المواطنات على قدم المساواة وبدون أي تمييز، ولا بأس أن نذكر بما يسعى إليه المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تحقيق العديد من الأهداف من بينها:

1- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مراعية للنوع الاجتماعي بما يتعلق بالتمكين الاقتصادي؛

2- تعزيز العمل اللائق والعمالة المنتجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة؛

3- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النساء وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال.

ومن وجهة نظرنا، نعتقد بأنكم، السيدة الوزيرة المحترمة، استطعتم وفي ظرف وجيز أن تقدموا تصورا شاملا وواضحا لتمكين المرأة من التمتع بحقوقها الكونية والدستورية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تجاوبا مع التوجهات السامية التي تدعو للعمل على تعزيز وتقوية البرامج الساعية إلى تنمية المملكة الشريفة، وهو الأمر الذي يجب أن يساهم فيه كل مغربي ومغربية، وفق لرغبة جلالته التي عبر عنها في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 23 لعهد العرش المجيد بقوله: "إن بناء مغرب التقدم والكرامة الذي نريده لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء في عملية التنمية، لذا نشدد...".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على المعطيات التي تقدمتموها.

لا نختلف بأن المغرب راكم مكتسبات على قدر من الأهمية في مجال النهوض بالنساء في وضعية هشاشة، وهناك التزام حكومي خاص بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات بما فيهم القرويات.

أنا فقط أريد أن أشير إلى أنه إذا كانت مطالب النهوض بوضعية المرأة في المغرب هي من المطالب الملحة، فإن النهوض بأوضاع المرأة القروية هو أكثر إلحاحا واستعجالية، ليس فقط المساواة والعدالة بين الجنسين، ولكن لتكريس العدالة المجالية والاجتماعية بين مختلف

فبطبيعة الحال الخطب الملكية السامية التي أولت عناية فائقة لوضعية النساء قد أوقدت فينا جذور التفكير والنقاش في أنجع السبل لتطوير وتحديث المقتضيات القانونية، والتي ربما لم تكفل كما ينبغي العناية والحقوق والمكانة اللازمة للمرأة، وبالتالي نعتقد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أنه من بين الجوانب التي يجب التركيز عليها وأن تنكب عليها جهود هذه المؤسسات الدستورية وكذلك قطاعات حكومية هوما يتعلق بالإدماج الاقتصادي، بما يعني التمكين الاقتصادي أولاً.

وبالتالي ولابد، السيدة الوزيرة، أن نشيد كذلك بالمجهودات التي تقومون بها من خلال الاستراتيجيات الحقوقية والاستشارية للنهوض بوضعية المرأة وإدماجها اقتصاديا، خصوصا من خلال برنامج "جسر التمكين والريادة"، لكننا نؤكد على أنه يجب التركيز على إدماج الاقتصاد غير المهيكل ضمن الدورة الاقتصادية والحرص كذلك على التطبيق الصارم للمقتضيات القانونية الكفيلة بحماية المرأة، أولاً، مما تتعرض له من عنف اقتصادي أو مضايقات في المعامل والمصانع والضيعات الفلاحية.

وكذلك، السيدة الوزيرة، يجب دعم المرأة المقاولة دعم فعلي وذلك لضمان مقاربة النوع في النسيج المقاولاتي الوطني، وذلك كي لا تبقى هذه المقاولات حكرا فقط على الرجال دون النساء.

ختاما، السيدة الوزيرة، ولابد أن النهوض بالمجهودات التي تروم حول مواجهة أوجه الحيف التي تعاني منها النساء، خصوصا فيما يتعلق بهشاشة الإدماج الاقتصادي في بلادنا، تستوجب، أولاً، تغيير الصورة النمطية والتي مازالت مع كامل الأسف تلاحق المرأة، والتي نجد لها جذورا ثقافية ومجتمعية عميقة، وذلك، أولاً، عبر تعزيز دور الإعلام والمقررات الدراسية والبرامج الإعلامية في مواجهة ومحاصرة هذه الصورة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة في الرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا جزيلا السيدات والسادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

أود، أولاً، أن أشكركم على دعمكم لهذا البرنامج ومجهودات الوزارة من أجل المساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء عبر برنامج "جسر التمكين والريادة" والتي نبغي نأكد لكم أن جميع الفاعلين تم إشراكهم

الفئات النسوية، خصوصا وأن الإحصائيات تؤكد أن نسبة النساء القرويات بالمغرب تفوق الحضريات.

فالمرأة بصفة عامة ما زالت في حاجة لتمكينها في مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمجتمعية، وهو ما جعل عاهل البلاد نصره الله، وكما هو معهود في جلالته، سابقا إلى المناداة بجيل جديد من الإصلاحات وعلى رأسها مدونة الأسرة، التي يجب أن تكرر بعد 19 سنة من إقرارها مجموعة من التطورات التي عرفها المغرب والتي تسير في اتجاه المساهمة الفاعلة للمرأة في جميع الأوراش التنموية.

وفي هذا الصدد، تبقى المرأة القروية في أمس الحاجة لهذه الإصلاحات، بفعل معاناتها المتواصلة والتي تبتدئ من الطفولة، عبر حرمانها من التعليم والصحة والترفيه، كما أن معظم حالات تزويج القاصرات تستوطن بالعالم القروي وجل القضايا التي تحمل تفريطا في الحقوق الشرعية للمرأة والفتاة تكون أشد وطأة بالبادية، بفعل ارتفاع معدلات الأمية وغياب وسائل التواصل الفعال للتحسيس بحقوق المرأة والترافع حولها.

هذا، ويظل التمكين الاقتصادي للمرأة القروية أحد أهم الرهانات التي نأمل ونتوقع أن تحقق فيها الحكومة مجموعة من المنجزات والمكتسبات، فهي كانت على الدوام المرأة العاملة القادرة على الإنتاج والمواكبة للرجل في مجموعة من المهام والوظائف الفلاحية والزراعية، لكن يظل نصيبها المادي منعدما أو دون المجهود المبذول، لذلك وجب التفكير في جيل جديد من المشاريع القادرة على الإدماج الكلي للمرأة القروية في دورة التنمية.

كما ندعو من خلالكم الحكومة إلى مواصلة مجهوداتها الاجتماعية لصالحها، وأخص بالذكر ضرورة استفادتها الشاملة من برامج التغطية الصحية ومن كل الجهود المبذولة في مجال إصلاح المنظومة الصحية وكذلك من مشاريع التشغيل خاصة "أوراش" و"فرصة" وأخيرا ضرورة استفادتها من مختلف البرامج التعليمية، بما في ذلك برنامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية، آخذين بعين الاعتبار أن المرأة القروية هي من الحلقات الأساسية لتطوير المجتمع القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب الأخير لفريق الاتحاد العام للشغالين.

السيدة المستشارة..

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجوب والتوضيحات اللي قدمتيو،

سؤالنا يتمحور حول سبل معالجة ظاهرة التسول.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار.

في إطار تنزيل البرنامج الحكومي، قامت الوزارة بهندسة واحد الإستراتيجية جديدة التي قدمتها في عدة مرات، التي هي إستراتيجية "جسر"، لأن المقاربة التي نقوم بها فيما يخص محاربة هذا الوضع ديال الأشخاص بدون مأوى أو محاربة التسول بصفة عامة، هي المقاربة الوقائية والمقاربة الحمائية.

فوزارة التضامن والإدماج والأسرة في إطار السياسة الأسرية، جينا المفهوم ديال الأسرة البديلة أو الأسرة المستقبلية، عفوا، باش نحاربو ظاهرة التسول بالأطفال في الشارع، ولكن أيضا في إطار مقاربة اقتصادية، لأن خصنا نواكبو الأسر، ولهذا خرجنا حتى بواحد البرنامج مبدع، لأن المقاربة الاقتصادية، أيضا محاولة توفير سكن ولو مرحلي لهاذ الأسر عبر ما يسمى بـ (le leasing social)، إلى بغينا نقولو بالكراء الاجتماعي، التي عدد من الأقاليم انخرطو معنا في هاذ المقاربة في الحسيمة، في بركان، باش هاذ العائلات نواكبوهم باش يكون عندهم التمكين الاقتصادي، ولكن أيضا ظروف سكن التي هي لائقة.

وطبعا في إطار الالتقائية مع وزارة التربية الوطنية تدرس الأطفال، إعادة الأطفال للتدريس، إذن هي مقاربة شاملة بالنسبة للأطفال التي عندهم الأسر ديالهم، بالنسبة للأطفال المحرومين من الأسر أو الأشخاص التي هوما ما عندهومش السند الأسري، طبعا تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة جاية بواحد المكون أسامي لمحاربة التسول بالأطفال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.
التعقيب السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب التي فيه واحد التصور

أو في طور الإشراك، فأیضا هناك عندنا تواصل قوي مع الاتحاد العام لمقاوات المغرب وأیضا الاتحاد العام للمقاوات والمهن، باش يكون أولا في إطار التكوين والتأطير، ولكن أيضا في إطار الإدماج.

ونبغی نشیر أيضا أن الوزارة عندها أيضا فيما يخص الإدماج ركزنا على الإدماج الاقتصادي، كإينة المواكبة والتكوين التي تكلمت عليهم، ولكن كإين الإدماج الاقتصادي في نهاية المطاف طبعا هذا هو الهدف، ولهذا ركزنا أنا أشرت للقطاع الخاص وأيضا لميكانيزمات جديدة ومبدعة فيما يخص المالية الدامجة، هذه حتى هي واحد المكون أساسي التي غادي يساعدنا في إنجاح هذا البرنامج وأيضا تكليف وكالة التنمية الاجتماعية بتنزيل هذا البرنامج، في إطار دعم تقني للجهات في الالتقائية طبعا مع التعاون الوطني وجميع الشركاء، فهذا كيبين أن الهدف ديال الإدماج الاقتصادي عندنا مهم جدا في هذا البرنامج باش نساهمو في التمكين الاقتصادي للنساء، وانتوما شفتو غير 6 جهات، يعني فتننا 26.000 سيدة التي تسجلات، علما بأن الهدف كان هو 36.000 فغادي نفوقوه.

وهذا كيبين أن هناك واحد التعطش وواحد الانتظار في المجال، واحنا إن شاء الله مع الجهات غادي نشغلو على تفعيل وإنجاح هذا البرنامج بدعمكم طبعا، لأنكم حتى انتوما أيضا كتروجولهدا البرنامج في المجال.

نبغی ننهي بنقطة مهمة وهي المرأة القروية، فوقعنا عدد من الشراكات بالإضافة لهذا البرنامج مع الأقاليم، خاصة مثلا فكيك وفي بركان وفي الحسيمة وأيضا عندنا برامج في بني ملال وفي درعة - تافيلالت، التي هي خاصة بالمرأة القروية، وفيما يخص تزويج القاصر هناك التقائية كبيرة مع التربية الوطنية، وشكرا السيد الوزير، لأننا غادي نحاولو نحيدو المشكل من الأساس، وهو تمكين المرأة من المعرفة والتكوين ومحاربة تزويج القاصر، عبر مقاربة اجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر الآن إلى السؤال السادس وموضوعه "التصدي لظاهرة التسول".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لمعالجة الظاهرة.

احنا من خلال السؤال ديالنا استهدفنا إثارة الانتباه إلى هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة، حيث أنه لا يقتصر الأمر، السيدة الوزيرة، على الأسر المحرومة أو الفقربصفة عامة، لأن الأمر يتعلق بالاحتراف، يتعلق بالاعتیاد، يتعلق بالبحث عن المال بالطرق السهلة جدا، وهنا فين يكمن التعقيد السيدة الوزيرة، حيث أنه بعض الفئات، مع الأسف، يستغلون روح التضامن لدى المغاربة، وينتشرن في الشوارع وفي الفضاءات العمومية، وتصبح الظاهرة محرجة ومقلقة للغاية.

ولذلك، اليوم هناك برامج، كاین عندنا دولة اجتماعية وخصنا نستغلها الطرف هذا وهاد التصور الحكومي لبناء الدولة الاجتماعية، باش، كما قلتو السيدة الوزيرة، في جوابكم الأمر يتعلق بمقاربة شاملة لمعالجة هذه الظاهرة، لأن هاد الشيء ما تيخصش فقط وزارة التضامن، ولكن هو تهم واحد العدد ديال القطاعات الحكومية وحتى المجتمع المدني، وخص واحد العدد ديال الوسائل ديال التحسيس وابتداع طرق جديدة لمعالجة هذه الظاهرة.

ما عندناش اليوم إحصائيات دقيقة حول هاد الموضوع، ولكن تنظن بأنه في إطار هاد التصور اللي طرحولنا، احنا تنسجلو على أن هناك فعلا إرادة حقيقية ووعي بخطورة هاد المشكل، ولنا الأمل في أن نطمئن اليوم على أن الحكومة ديالنا ماشية في الطريق الصحيح من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة وربما نفتحو على التجارب المقارنة اللي قطعت مع هذه الظاهرة.

عندكم وسائل، السيدة الوزيرة، عندكم مؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية، مؤسسات التعاون الوطني ولو أن عندها مشاكل ومن هذا المنبر ندعوكم إلى حل هذه المشاكل في أقرب وقت، وكذلك وكالة التنمية الاجتماعية وتنطالبوكم من هذا المنبر كذلك باش توفرو الوسائل، لأن ما يمكنش تشتغل سنتين بدون ميزانية الاستثمار، وهذه الآليات كلها غادي تساعدكم، السيدة الوزيرة، باش تمشيو في تحقيق هذا الإستراتيجية ديالكم، بالإضافة إلى البرنامج ديال "جسر" ديال التمكين الاقتصادي اللي تحدثتو لنا عليه فيما قبل، وهذه كلها آليات باش نوفرو الظروف اللازمة لتطهير الشارع العام من كل هذه الشوائب التي تزعج حقيقة كل المواطنين والمواطنات.

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس حنين.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا مرة أخرى السيد المستشار.

ودائما وكما أشرتم في إطار المقاربة الشاملة نبغي نشير أيضا للسجل الاجتماعي الموحد، اللي غادي يساعدنا على تحسين الاستهداف باش نعرفو هاد الناس اللي هوما في الشارع أو اللي كي عملو التسول واش هوما فعلا في الحاجة لهذا التسول لمحاربة الظاهرة اللي تكلمتو عليها وهي الاحتراف في التسول، هذا مهم جدا بفضل الرقمنة وبفضل السجل الاجتماعي الموحد غادي نتقدمو في هذه النقطة.

نبغي نشير أيضا أن كاین أشخاص اللي عندهم ظروف صعبة وصعبة جدا، فلهذا هذه السنة وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بالإضافة لـ 68 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي تتكلف بالأشخاص المسنين وكان 11 ديال الخدمات الاستعجالية إذا بغيت نقول (les Samu Sociaux)، احنا زدنا واحد الخدمة هي (les SAS)، 11 مركز هذه السنة، يعني كانو 11 وزدنا غير هذه السنة 11 بما فيها مراكز كبيرة بأكادير إدوتنان، بانزكان، بوجدة وغادي نقدموها في مرحلة أخرى إن شاء الله، إذا أتاحت لنا الفرصة لذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الأخير في قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي، حول "الأشخاص في وضعية إعاقة" لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

مع ارتفاع في الساكنة المغربية يتزايد عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة سنويا، في سنة 2004 كان عددهم 680.000 نسمة، في 2014 صار العدد 1.7 مليون حسب مندوبية التخطيط، وفي التقديرات الحالية هناك أكثر من 2.7 مليون، تعاني هذه الساكنة من الفقر والتهمةيش وضعف آليات الإدماج السوسيو اقتصادي.

السيدة الوزيرة،

خصص القانون الإطار رقم 97.13 لسنة 2016 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 7% من مناصب الشغل في القطاع العام، ولكن لم تحترم هذه النسبة أبدا مثلا، السيدة الوزيرة، في سنة

2020 تم تخصيص 1% فقط، ونفس الشيء في سنة 2022.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص، لم يتم تحديد أي نسبة إجبارية معينة لإدماج هذه الفئة والمبادرات التي يقوم بها الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الباب تأتي انطلاقاً من وعيه وانخراطه التلقائي في المسؤولية الاجتماعية.

ولهذا، السيدة الوزيرة المحترمة، نوصي بوضع سياسات عمومية شاملة ومتكاملة بمنهجية أفقية من أجل مواكبة الإدماج، ابتداء من التعليم والصحة وتوفير التكوين الأساسي وتعزيز البنى التحتية لتسهيل التنقل، وصولاً إلى الولوج لمناصب الشغل، وضع آليات تحفيز شركات القطاع الخاص للتشجيع على إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأخيراً، يجب التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية لتنزيل مقتضيات قانون الإطار، راه مجموعة ديال الإشكاليات التي تعيشها، السيدة الوزيرة، هاذ الساكنة راجع لعدم تنزيل المراسيم التطبيقية من طرف الحكومة، قوانين بدون مراسيم التطبيق هي حبر على ورق.

ونسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات التي ستأخذها وزارتكم لضمان حقوق هذه الفئة من المجتمع؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الرئيسة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيدة المستشارة.

أولاً، نبغي نشير بأن الحكومة خصت واحد 500 مليون درهم للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ساعدت في التمدرس أكثر من 23.000 طفل بالإضافة للمجهود التي تتقوم به وزارة التربية لأن تقريبا واحد 80.000 طفل في وضعية إعاقة تستافدو من التمدرس داخل المدارس، هاذو الذي يعني في التربية الخاصة هوما الذي عندنا احنا في 23.000 طفل، بالإضافة أيضا للأنشطة المدرة للدخل التي تسجل هاذ السنة عبر المنصة 9000 طلب للاستفادة من المواكبة لخلق أنشطة مدرة للدخل.

ونبغي نشير أيضا بأن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة قامت بالتقييم ديال السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، يعني البرنامج الأول ديالها، وتبين فعلا أن هناك عدد من المراسيم التي ما تمش تنزيل ديالها بما فيه المرسوم

الخاص ببطاقة الإعاقة وبرنامج تقييم الإعاقة، وهاذ السنة كملناه، في خلال سنة - وانتوما شرتو - كان في 2016 القانون، ولكن هاذ السنة كملنا يعني وجدنا حضرنا نظام تقييم الإعاقة حسب المعايير الدولية، وحضرنا أيضا المرسوم ديال بطاقة الإعاقة اللي هو حاليا في الأمانة العامة، يعني في المرحلة الأخيرة، باش إن شاء الله يكون يخرج في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

فيما يخص، وأشرتو.. تنشركم وانتوما الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنشركم لأنكم شرتو للانخراط ديال القطاع الخاص، وهذا مهم جدا لأن هناك القطاع العام اللي فيه 7% واحنا غنشتغلو على تفعيلها ولكن مازال ما تفعّلش القانون الإطار التعاقد ما بين الدولة والقطاع الخاص.

ولهذا، أولاً، تنبغي ننوه بعدد من الشركات مثلاً هاذ السنة في إطار واحد الشراكة ما بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ووزارة الصناعة والتجارة وجمعيات الإعاقة الذهنية تم توقيع شراكة لإدماج في الأول كانت 100 وزدنا عاود 100 دابا 200 شخص اللي غادي يتم الإدماج ديالهم في ما يسمى (les circuits de distribution) أو مسارات الإدماج في الشركات اللي تشتغل في هاذ الميدان، وأيضاً كان عندنا غير هاذ الأسبوعين اللي فاتو لقاءين مهمين جدا مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وأشكر السيد الرئيس والسيد نائب الرئيس، اللي هوما منخرطين باسم طبعاً الاتحاد العام لمقاولات المغرب باش غنمرو حالياً نحن في إطار إعداد البرنامج أو مشروع البرنامج التعاقد ما بين الدولة وما بين القطاع الخاص، باش نزلوهاذا التعاقد إن شاء الله.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة الرئيسة في بضع ثواني.

شكراً، السيدة الوزيرة، على مساهمتكم القيمة في أشغال هاته الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة للمساهمة في الإجابة على جولة من الأسئلة، تهم قضايا المدرسة، ونبدأ بسؤال أول، موضوعه "الرفع من عدد المدارس في العالم القروي"، من وضع السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة، تكلف..
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

التعقيب للسيد المستشار، السي الحسنواوي.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

في البداية نثمن عاليا، السيد الوزير، الاتفاق الأخير الذي تم بين الوزارة والمركزيات النقابية والذي يعتبر اتفاقا تاريخيا يؤكد باللموس أن هذه الحكومة كل ما وعدت وفت.

أغتنمها مناسبة، السيد الوزير، لأشكركم على التوضيحات التي تقدمتم بعرضها والتي تعكس المجهود المبذول في سبيل الرقي بالمدرسة المغربية والمنظومة التعليمية، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز العرض التعليمي بالعالم القروي.

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد أن التعليم يشكل القضية الثانية للمغاربة بعد ملف الوحدة الترابية، ويحظى بعناية جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، ونحن في فريق الأصاله والمعاصرة نسجل وبارتياح كبير ما قامت به وزارتك في مجال تحسين جودة المنظومة التعليمية.

السيد الوزير،

إن قطاع التعليم هو صمام أمان المجتمع فكريا ومعرفيا ودعامة لولوج اقتصاد المعرفة، كما يشكل العالم القروي البنية التحتية الصلبة للمجتمع المغربي، لذلك يتعين بذل المزيد من المجهودات من أجل الرفع من عدد المدارس في العالم القروي والمناطق الجبلية والناحية، تكريسا للحق في التعليم، الذي يضمنه الدستور المغربي لكل مواطن.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن جهة درعة - تافيلالت على سبيل المثال لا الحصر، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة والتي لا ننكرها، فإنها لازالت تعاني من خصائص كبير من المؤسسات التعليمية، مما يستوجب الرفع من عدد المؤسسات بهذه الجهة وضرورة تزويدها بالعنصر البشري الكافي والتجهيزات الضرورية كالماء والكهرباء والصرف الصحي وقاعات المطالعة والوسائل التكنولوجية وتعزيز الأمن بمحيطها، مع إعمال مخطط سنوي لصيانة هذه المؤسسات.

السيد الوزير المحترم،

إن المدارس الجماعية تعتبر تجربة رائدة، ساهمت بشكل كبير في التخفيف من الهدر المدرسي، وساعدت على الاستقرار النفسي للتلميذ وأسرته، لذا ينبغي تعميمها على صعيد التراب الوطني، وخاصة في إقليم الرشيدية الذي هو في أمس الحاجة إلى هذه المدارس الجماعية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الحسنواوي.

هل هناك شي إضافة، السيد الوزير، في بضع ثوان.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن سياسة وزارتك لتعميم التمدرس في العالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا على هاذ السؤال.

احنا نتكلمو على إنصاف وتكافؤ الفرص، فالحقيقة هو نتعتبروه راه مرتبط بالنهوض بمنظومة التعليم بالوسط القروي، وهذا يعني توسيع العرض التربوي وإحداث مؤسسات جديدة أو إضافة حجرات دراسية أخرى.

فلحد الآن عندنا تقريبا 6600 مؤسسة تعليمية اللي هي في الوسط القروي، هذا يمثل تقريبا واحد 55% من مجموع المؤسسات التعليمية، وإلى اخذنا الجانب ديال الحجرات الدراسية بالوسط القروي عندنا تقريبا واحد 79 ألف حجرة دراسية، وهذا يمثل تقريبا 47%، وعندنا 273 مدرسة جماعية اللي هي موجودة خاصة في العالم القروي.

واحنا اعتمدنا واحد المقاربة ديال التخطيط المدرسي متعددة السنوات، نتحاولو تكون واحد التصور استباقي فيما يخص هاذ السنة والسنوات المقبلة، فاللي هو مبرمج هاذ السنة باش نبنو واحد 130 مؤسسة بالوسط القروي، والأربع سنوات اللي من بعد تقريبا 100 مؤسسة تعليمية اللي هي سنويا غتبنى في العالم القروي، هذا تقريبا 50% من المجهود ديال عدد المؤسسات الجديدة، وغنعطيوونركزو على المؤسسات ديال السلك الثانوي، إما الإعدادي والتأهيلي لأن هنا فين عندنا الاكتظاظ وعندنا حاجيات اللي هي جد مهمة.

نفس الشيء فيما يخص توسيع الحجرات الدراسية اللي هو مبرمج هو تقريبا واحد 1000 حجرة إضافية سنويا، وأيضا اللي هو مبرمج واحد 150 مدرسة جماعية اللي هي كلها بالوسط القروي.

وهناك واحد المجهود اللي تيدار فيما يخص الموارد البشرية، أنتم عارفين بأنه هناك واحد العملية ديال التوظيف سنوية ومن طبيعة الحال في إطار هاذ العملية ديال التوظيف، تنخصصو الحظ الكافي من الموارد البشرية للعالم القروي باش نواكبو الحاجيات في هذه المناطق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير باش نأكد بأن الاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين في الحقيقة الأخير هو غادي يفتح أيضا المجال باش تحفيز هاذ كل الهيئة التربوية وضمنان الزمن المدرسي، وهذا غادي يساعد باش نحسنو الجودة أيضا في المجال القروي، لأن نتعرفو بأن هاذو من المشاكل اللي هي كانت مطروحة، وبغيت أيضا نأكد بأن بشراكة مع عدد من الجهات احنا هاذ البرنامج اللي أنا اللي قدمته هو برنامج اللي يمكن تضاف له واحد العدد ديال المؤسسات اللي هي يمكن لها تم مع المجالس الجهوية، واحنا وقعنا بعض الاتفاقيات لحد الآن، ولكن باغي نعمموها على كل جهات المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "نظام أساسي موحد لجميع العاملين في قطاع التربية الوطنية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن أمل إخراج النظام الأساسي الموحد لموظفي وزارة التربية الوطنية، نساثلكم السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، شكرا على إتاحة الفرصة لتقديم مستجدات هذا الموضوع ديال النظام الأساسي، كما تبعتم يمكن راه تم يوم السبت الماضي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة التوقيع على واحد المحضر اتفاق بين الوزارة والنقابات التعليمية أكثر تمثيلية، اللي هو يحدد المبادئ المؤطرة لنظام أساسي خاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

وفي الحقيقة، هاذ التوقيع هو تم بعد واحد العمل اللي هو استمر تقريبا واحد السنة، وكان الهدف منو هو ذلك النظام الأساسي اللي هو معمول به الآن منذ سنة 2003، واللي يمكن راكم واحد العدد ديال المشاكل وبين المحدودية ديالو في مواكبة الإصلاح، الآن هناك حددنا المبادئ باش نبنيو واحد النظام أساسي، اللي غادي يجي بواحد العدد

ديال الإجراءات جد مهمة.

ما بين هذه الإجراءات:

- أولا، توحيد السيرورة المهنية لكل الأطر وخلق المنافذ والجسور بين مختلف الأطر والهيئات وإرساء هندسة تربوية جديدة اللي تحقق التكامل والانسجام بين كل الهيئات، ننقصو من ذاك التفريق ما بين كل هاذ الهيئات ونحاولو بأن نوضعو جسور ونضمنو تكافؤ الفرص بين الموظفين؛

- النقطة الثانية هو ضمان الارتقاء بالوضعية المهنية والاجتماعية والمعنوية للموظفين ديال هاذ القطاع، وأيضا تخليق الممارسة المهنية وتوفير نفس الضمانات من حقوق وواجبات من التوظيف إلى التقاعد لكل الموظفين ديال القطاع.

وفي هذا الإطار، من طبيعة الحال هناك واحد العدد ديال الملفات اللي احنا غادي تم معالجتها في إطار هذا النظام الأساسي الجديد، منها المواضيع اللي تهتم أطر الأكاديميات أو ما يسمى بالمتعاقدين، الآن مشينا في الاتجاه ديال يتم واحد النظام موحد اللي غادي يفتح لهم المجال باش كل الحقوق اللي هي مضمونة للموظفين الآخرين يمكن لهم يستافدو منها؛

- هناك أيضا واحد النظام ديال التحفيز عبر تقييم الأداء بموضوعية وشفافية ومعايير اللي هي قابلة للقياس؛

- هناك اعتماد منهجية جديدة لتحفيز الفرق التربوية؛

- هناك واحد العدد أيضا ديال كيف قلت ديال الفئات اللي كانت في اتجاه الإنصاف ديال هذه الفئات، معالجة هذه الملفات.

وبغيت في الأخير غير نشكر كل اللي ساهم، كل النقابات اللي ساهمت في هذا المجهود، ونوه بالعمل اللي تم اللي هو عمل اللي استمر لعدة شهور، حتى نوصولو لهذه النتيجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ننوه بهذا الاتفاق، فبروح المسؤولية والجدية الذي طبع على عهد هذه الحكومة، العلاقة ما بين الوزارة الوصية وما بين الفرقاء الاجتماعيين.

نحن نقول هذا الكلام من منطلق النقابة المواطنة والمساهمة

تدخل من أجل تحديد وتقنين الرسوم والواجبات المطبقة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، ولكن احنا عندنا لجن ديال المراقبة الإدارية، اللي هي تتأكد من خلال زيارات لهاذ المؤسسات بأن:

- أولاً، ت يتم إخبار الأسر؛

- ت يتم أيضاً هاذ الواجبات تكون معروفة ويكون للجميع؛

- ويكون التمييز ما بين واجبات التمدرس والرسوم أو الخدمات الأخرى اللي هي ما متعلقاش بالتمدرس.

واحنا في نفس الوقت احنا تنشتغلو على وضع واحد القانون أو نظام خاص للتعليم المدرسي الخصوصي، حقيقة تقدمنا في هاذ القانون، كانت المسودة الأولى والآن احنا تنشتغلو على المسودة الثانية باش ناخذو بعين الاعتبار كل الاقتراحات اللي جات واللي غتساعدنا، أولاً تكون مراجعة أيضاً دفتر التحملات وأيضاً غادي يتم وضع واحد النظام داخلي نموذجي للمؤسسات الخصوصية، وهذا في الحقيقة غادي يساعد باش نحسنو الجو والعلاقة ما بين المؤسسات والأسر في إطار الخدمات اللي تقوم بها هاذ المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، خلمين.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

نؤكد لكم أن التعليم العمومي ينبغي أن يكون أولية من أولويات الدولة، من أجل تحقيق تنمية شاملة، ولا يمكن أن نقبل بأي حال من الأحوال أن يكون التعليم الخصوصي بديلاً عنه وإن كان خياراً للولوج إليه من طرف الكثير من المغاربة.

إننا اليوم نود أن نلفت انتباهكم، السيد الوزير، أن الآلاف من العاملين والعاملات بالمؤسسات الخاصة، تعيش تحت وطأة استغلال من طرف بعض أرباب هذه المؤسسات حيث أنهم يشتغلون في ظروف صعبة كعدم احترام عدد ساعات العمل وأجور هزيلة، ناهيك عن عدم أداء الأجور المستحقة لشهري يوليو و غشت بدعوى العطلة المدرسية، وكذا حرمان فئة عريضة من الأساتذة العاملين من التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذلك غياب التكوين المستمر والتكوين البيداغوجي.

وتتجلى هذه الاختلالات في:

- عدم تقييد مؤسسات التعليم الخصوصي بأحكام المادة 84 من القانون 06.00 للتعليم المدرسي الخصوصي، خصوصاً فيما يتعلق بمراقبة استعمال الكتب والوسائل التربوية؛

والشريحة والتي لا تثنى ازدواجية الخطاب ولا المزايدات، إن ما يحكم كل مواقفنا هو مستقبل المدرسة العمومية التي لا يتصور النهوض بها دون التجاوب الكامل مع المطالب العادلة والمشروعة للأسرة التعليمية، والتي تضمنها بكل أمانة الملف المطلي للجامعة الحرة للتعليم كما أقره المؤتمر الوطني 11 المنعقد بدجنبر الماضي، سواء منه ما يتعلق بالمطالب العامة أو المطالب الفئوية التي تروم في المحصلة رد الاعتبار للأسرة التعليمية بكل فئاتها وإيلائها المكانة التي تستحقها.

نحن اليوم إزاء لحظة تاريخية بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى، سيما وقع الاتفاق على إحداث نظام أساسي موحد يخضع جميع الموظفين لأحكامه ومقتضياته، ويخول لهم نفس الحقوق والواجبات طيلة مساهمهم المهني من التوظيف إلى التقاعد، والمهم في هذا الإطار هو إقرار مرحلة التعاقد عبر إلغاء الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات، وهو الأمر الذي شكل مطلب دائماً للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وختاماً، نؤكد أن هذا الاتفاق التاريخي يعد نموذجاً، يجب أن يتم الاقتداء به في سائر القطاعات الحكومية، خصوصاً تلك التي مازالت تستنكف عن الشروع في الحوار القطاعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال الموالي، موضوعه "تنظيم قطاع التعليم الخصوصي".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السادة الوزراء المحترمون،

نسألك، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المتخذة لتنظيم قطاع التعليم الخصوصي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا بغيت نذكر بأن القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أكد على بأن القطاع الخاص يعمل في إطار التفاعل والتكامل مع باقي مكونات المنظومة، والآن الإطار القانوني الحالي المنظم للتعليم المدرسي الخصوصي، ما تيعطيش الإمكانية ديال الوزارة باش

شي إضافة السيد الوزير؟

تفضلو.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير اللي بغيت نأكد أن خارطة الطريق فالحقيقة هي تهتم بالتعليم العمومي وأعطته الأولوية، احنا ما نعتبروش بأن القطاع الخصوصي يمكن يكون بديل، من طبيعة الحال القطاع الخصوصي راه تهتم بالريح لأن هي مؤسسة خصوصية، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق القوانين، ما تيمنعش باش يكون الحوار الاجتماعي موجود، وما تيمنعش باش من طبيعة الحال تتكون المراقبة التربوية.

احنا لحد الآن يمكن لينا نقولو بأن هاذ القطاع تيلعب واحد الدور واخا هو تيمثل 14% ديال التلاميذ ومنين تنشوفو النتائج فـ. (كلام غير واضح) النتائج راه أحسن من القطاع العمومي، ولهذا خصنا نعترفوليه بأن كايين واحد المجهود ولكن هذا ما تيمنعش بأن رغم أن كايين هاذ المجهود خصنا تكون مراقبة وتكون الحرص باش يحترم القوانين ويكون الحوار الاجتماعي وباش يلعب الدور ديالو الكامل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي حول "ارتفاع تكاليف التعليم الخصوصي"، للسادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

فهاذ الأجواء الإيجابية اللي استطاعت فيها الحكومة من خلال وزارة التعليم ووزارة المالية ووزارة الوظيفة العمومية وإلى جانب الحركة النقابية الممثلة داخل قطاع التعليم وفي طليعتها الجامعة الوطنية للتعليم الاتحاد المغربي للشغل أن تم التوصل إلى واحد الاتفاق اللي هو مهم، واللي ما تيعنيش فقط نساء ورجال التعليم في البعد نتاعو، لأنه عمليا أقبر أو بداية إقبار العمل بالعقدة، وهذا شيء إيجابي اللي تم فيه طي صفحة ما قدمته الحكومة السابقة مع كامل الأسف، وما يمكن لينا إلا أن ننوه بالشركاء الاجتماعيين وننوه بالحكومة.

فهاذ النفس الإيجابي، وفي هذه الأجواء قرر فريق الاتحاد المغربي للشغل تأجيل السؤال متاعو باش ما يكونش واحد الخلط باش نحفلو ونفرحو بما تم التوصل إليه وبمساهمة قوية ديال الحركة النقابية، كانت قوة اقتراحية وقوة تفاوضية وقوة احتجاجية إن احتاج الأمر لذلك وقوة اقتراحية، وسنقدم هاذ السؤال متاعنا في مرحلة لاحقة.

- منح تراخيص بفتح مدارس في بنيات غير مؤهلة تنعدم فيها الشروط والمواصفات المطلوبة للمؤسسات التعليمية التربوية، ونؤكد على غياب ساحات الاستراحة والمرافق الرياضية والترخيص لعمارات من أجل مدارس خصوصية؛

- فرض كتب تكميلية غير مرخصة تعتمد كمناهج تعليمية غير مراقبة من طرف الوزارة؛

- الغياب الوظيفي لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، ناهيك عن عدم السماح ببعض المؤسسات لتأسيس هذه الجمعيات، علاوة على غياب المراقبة والتتبع من طرف الوزارة من أجل ضمان الحقوق الكاملة للأطروكافة العاملين والأسر والتلاميذ على حد سواء.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على ضرورة سهر الوزارة على مراقبة هذه القطاع وضمان ما يلي:

- احترام حق الانتماء النقابي، وهنا أود أن أحيطكم علما بأن الانتماء النقابي يعتبر جريمة في نظر بعض المؤسسات التعليمية الخاصة، إذ تم فصل الكاتب العام الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من المؤسسة التي كان يشتغل بها؛

- السهر على تطبيق مدونة الشغل؛

- احترام الحد الأدنى للأجور، مع اعتماد نظام أجور خاص يتلاءم مهام التدريس؛

- التصريح بالأجور وعدد ساعات العمل الحقيقية؛

- التعويض عن العطل؛

- اعتماد البطاقة المهنية؛

- وأخيرا، استفادة كل الأساتذة والأطروكافة العاملين بالقطاع من خدمات مؤسسة محمد السادس بدون قيد أو شرط.

وللإشارة، السيد الوزير، فهذا القطاع الذي من المفروض أن يكون شريكا يستثمر فقط من أجل الربح، وخير دليل أنه يستثمر فقط في المدن الكبرى، ويستثني استثمارات بالعالم القروي، لأن الشريك الحقيقي يجب أن يحل المشاكل إلى جانب الوزارة وإلى جانب الدولة، وهنا يطرح السؤال: لماذا هذا القطاع لا يستثمر في القرى وفي المناطق النائية؟ لماذا الاستثمار فقط بالمدن الكبرى؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر للسؤال الموالي، موضوعه "خلق شراكة مع الجماعات الترابية في المجال الرياضي"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

عن التداير المتخذة لتقوية الشراكة مع الجماعات الترابية في المجال الرياضي نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

احنا هاذ الموضوع ديال الرياضة وخاصة رياضة القرب هو اختصاص مشترك مع الجماعات الترابية، وفي الحقيقة هذا الاختصاص المشترك بغينا إلى نوصلو لواحد العدالة المجالية ونضمنو النجاعة والفعالية في السياسات العمومية، احنا في حاجة في نفس الوقت باش تكون واحد الشراكة ما بين الحكومة والقطاع اللي هو تيسهر على الرياضة والجماعات الترابية، وهذا هو الاتجاه اللي احنا نتشغلو عليه، من خلال واحد العدد ديال الاتفاقيات اللي فالحقيقة في نفس الوقت بغينا هاذ الاتفاقيات تساعدنا باش نحددو الحاجيات حسب كل منطقة، باش أيضا نشوفو واش الوعاء العقاري الضروري، باش نضمنو أيضا المساهمة في تمويل، باش يمكن لنا ننجزو واحد البرنامج اللي هو مهم، وأيضا باش نلقاولة الحلول المناسبة لتدبير هاذ المرافق، وهاذو هوما المشاكل اللي هي في بعض الأحيان تتكون مطروحة، لأن إلى بغينا نرفعو من الأنشطة اللي هي مبرمجة محليا موضوع ديال التدبير والموضوع ديال تنشيط هاذ المنشآت راه مطروح.

احنا عندنا واحد البرنامج ديال 814 ملعب القرب اللي هو انطلق، لحد الآن اللي يمكن نقول كاين تقريبا واحد 210 اللي هي إما أنجزت أو في طور الإنجاز الآن، كاين واحد 250 اللي هي الأشغال غادي تنطلق خلال هاذ السنة والبقية 350 تقريبا اللي هي مبرمجة سنة.. باش تنطلق الأشغال فيها السنة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على المعطيات التي تفضلتم بعرضها، والتي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن القطاع الرياضي يحظى بنصيب وافر من الاهتمام ضمن الأوراش التنموية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، وذلك بفضل الحرص الملكي السامي على النهوض بهذا القطاع، الذي يعتبر بحق رافعة أساسية للتنمية البشرية وحقا من حقوق الإنسان الأساسية ومدرسة لترسيخ قيم العيش المشترك والتضامن وتحقيق الاندماج الإيجابي داخل المجتمع.

ومما لا شك فيه أن بلادنا قد حققت منجزات مهمة على صعيد القطاع الرياضي، خصوصا فيما يرتبط بتعزيز البنية التحتية لرياضة القرب، وفق المعايير الدولية وفي احترام تام للقوانين والضوابط الرياضية، وهو ما يفسح المجال للممارسة الرياضية أمام المواطنين على الصعيد المحلي من مختلف الأعمار، لاسيما الشباب، لتعزيز مواهبهم وصقل طاقاتهم بعيدا عن مسالك الانحراف والغلو الفكري والسلوكي.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن تعزيز البنيات التحتية لرياضة القرب وتحقيق الأهداف المعلنة، خصوصا في البرنامج الحكومي، تستوجب منا أيضا تجاوز بعض الإشكاليات المطروحة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر اختزال رياضة القرب، خصوصا في بعض الجماعات الترابية ذات الطابع القروي، في ملاعب القرب خاصة بكرة القدم، وبدرجة أقل كرة السلة والطائرة، وفي المقابل ضعف في الفضاءات الخاصة بباقي الرياضات المزاولة في الفضاءات المفتوحة، إشكالية المحافظة، أولا، على هذه المنشآت وصيانتها لتكون في مستوى تطلعات ساكنتها وزوارها.

المشكل الثالث، السيد الوزير، خصوصا في الجماعات التي تبقى ساكنتها (محافظة) يرتبط بغياب فضاءات محلية خاصة بالنساء للاستفادة من هذه المرافق التي تعرف إقبالا كبيرا من العنصر الذكوري.

وفي هذا الصدد، السيد الوزير، يبقى من الضروري العمل على تقوية الشراكات مع الجماعات الترابية وفق طريقة تديرية موحدة، تسمح بصيانة دورية لها والاستعمال المعقلن لهذه الملاعب من خلال التشجيع على خلق شركات للتنشيط والتنمية المفوض لها تدبير مرافق للقرب المخصصة لكل الرياضات أو التفكير لما لا في طرق تدبير أخرى.

السيد الوزير،

اليوم، وبعد الصحوه غير المسبوقة التي تعرفها كرة القدم، آخرها

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

ما هي استراتيجية وزارتكم للنهوض بأوضاع الرياضات البحرية وتطويرها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير..

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، لازمنا نشوفو بأن المغرب يتوفر على واحد 3500 كلم ديال السواحل، والرياضات البحرية خصنا نعطيها واحد الاهتمام اللي هو اهتمام خاص.

أحنا، أولا، الوزارة تتحاول مع واحد العدد ديال الجامعات اللي هي تتهم بهذه الرياضات، أولا، تنعطيها منحة ديال التسيير، تنعطيها منح لتنظيم تظاهرات رياضية، وأيضا تتحاولو نساعدوها باش تساهم أوتشارك في واحد العدد ديال المنافسات على الصعيد الدولي، وفي نفس الوقت الوزارة تتساهم أيضا في تهيء التجهيزات الرياضية الخاصة بالرياضات البحرية.

أنا غير بغيت نعطي بعض الأرقام:

- هناك تقريبا لا في ممارسة السباحة تقريبا واحد 73 نادي اللي هو اللي عندو تقريبا 1500 ديال (les licenciés) اللي هوما مسجلين؛

- هناك ممارسة رياضة ديال ركوب الأمواج، واحد 47 نادي، اللي هوما مسجلين عندنا وتقريبا 1200 ديال (les licenciés)؛

- هناك رياضة الغوص والأنشطة تحت المائية مؤطرة من طرف واحد 37 جمعية وتقريبا واحد 700 ديال المسجلين؛

- وهناك أيضا جامعات أخرى ديال الشراع؛

- هناك جامعات اللي هي ديال رياضة التجديف ورياضة الدراجات المائية وجامعات أخرى اللي كلها تتكون هناك دعم من طرف الوزارة باش نواكبوا هذه الجامعات وتلعب الدور ديالها الكامل فيما يخص تنشيط هذه الرياضات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

الإنتاج التاريخي وغير المسبوق للمنتخب الوطني بكأس العالم بقطر، كاین هناك اهتمام وإقبال متزايد على ممارسة الرياضة، وهو الأمر الذي يفرض إضفاء المزيد من الاهتمام برياضة القرب لبناء فضاءات رياضية للقرب بشراكة مع الجماعات الترابية.

وما دامت المناسبة شرط، السيد الوزير، نتمنى منكم تقوية الشراكة مع جماعة أولاد فرج والجماعات المجاورة لها، من خلال تعزيز البنية التحتية لرياضة القرب وفسح المجال أمام شباب دكالة، لإظهار مواهبهم في مختلف الألعاب الرياضية، مع الحرص على جعل الولوج لهذه المرافق مجاني، خصوصا للفئات الهشة والفقيرة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على المرافعة في حق أولاد فرج.

السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

يمكن غير بغيت نأكد بان في الحقيقة هاذ الموضوع ديال التدبير والصيانة ديال مرافق القرب، راه من الصعب تطلبو للوزارة هي اللي غتم التدبير ديال هاذ المؤسسات، ما عندنا لا قدرة على هاذ الشيء ولا النجاعة ما غاديش تكون موجودة لأن هاذ سياسات القرب تتعني بأن خص المؤسسات ديال القرب هي اللي تقوم بهذا الدور أي الجماعات الترابية.

أحنا مستعدين باش نواكبوا الاستثمار، أحنا مستعدين باش نوضعو المواصفات و(les normes et les standards)، أحنا مستعدين أيضا باش يكون واحد التعاقد مع العمليات ديال الرياضة المدرسية اللي هي أيضا موجودة محليا، التعاقد إما في تدبير بعض المنشآت الرياضية اللي هي موجودة داخل المدارس إما في التأطير في بعض الأحيان، ولكن من الصعب باش أحنا نرجعو طرف في التدبير المباشر لهذه الملاعب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "النهوض بأوضاع الرياضات البحرية" لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

فبصراحة، السيد الوزير، النجاح الباهر والنتائج التي عرفتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم جعلتنا أننا نشوفو بلادنا بواحد المنظور آخر ونشوفو رياضات أخرى، بحيث أنه اليوم كنشوفو واحد المكتب جامعي 100% مغربي وهذه مناسبة باش نعاود ننوهو بهم مرة أخرى، كذلك الطاقم مغربي، أبطال مغاربة، اللي وصلو المغرب لواحد الشهرة اللي هي عالمية واللي كانت عندو واحد الإشعاع عالمي، هذا جد مهم.

كما جاء على لسانكم، السيد الوزير، المغرب عندو 3600 كلم ديال السواحل، الحمد لله هناك ما بين الموانئ والمحطات السياحية كتفوت واحد 20 محطة سياحية، كنشوفو كذلك واحد العدد ديال المناطق اليوم اللي معروفة عالميا، إلا أن المغاربة ما كيستغلوهاش بحال المنطقة ديال الداخلة مثلا اللي تحتضن سنويا بطولة العالم ديال الكايت سورف (kitesurf) واللي كيجيها أبطال كبار، مدينة الصويرة، تاغزوت، سيدي إفني، شمال المملكة.

فكنظن، السيد الوزير، اليوم كذلك كانت واحد المجموعة ديال التجهيزات اللي هي جد مهمة، على سبيل المثال: القاعدة البحرية بمدينة المحمدية، واللي كان ربما خصها تكون عندها نفس النتائج اللي خلقاتها الأكاديمية، أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، هاذ القاعدة البحرية اليوم ولت في واحد الحالة يرثي لها متلاشية مع العلم أنها في سنة 1985 احتضنت ألعاب البحر الأبيض المتوسط، في سنة 2014 احتضنت البطولة العربية للزوارق الشراعية، هاذ الشيء كلشي اختفى، وقع له ما وقع في الكراطة.

إذن، السيد الوزير، تنظن أنه اليوم هاذ الرياضات محتاجة للعبقرية ديالكم ومحتاجة للحكمة ديالكم.

السيد الوزير،

تنشوفو النتائج اليوم اللي ولينا تنشوفوها في القطاع ديال التعليم، تنشوفو الاهتمام ديالكم في مجموعة ديال الرياضيات، لازم أنكم، السيد الوزير، تنطلبو منكم باش توضعوا واحد الاستراتيجية مع الناس اللي تيمارسوهاذ الرياضة، خاصة أن هاذ الرياضات البحرية كما قلت لكم، السيد الوزير، خلقت واحد الانتعاش سياحية في البلاد ديالنا، ويمكن لها كذلك تنتعش الاقتصاد الأزرق، هذا شيء جد مهم لأنه ما تحتحتاجش لواحد البنيات تحتية كبيرة، السواحل الحمد لله عندنا، كما قلت لك الموانئ اليوم الترفهية كايين واحد العدد كبير ديال الموانئ اللي تبنات في بلادنا، تنظن أنه المنحة اللي تتعطى هي منحة ما تماشاش مع التصورات ومع الأهداف اللي بغاويوصلوها الممارسين لهاذ الرياضة.

مرة أخرى، السيد الوزير، نناشدكم باش الله يخليكم تعطيو

اهتمام كبير لهاذ الرياضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى كانت هناك إضافة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير بغيت نأكد أن، أولا، تكلمتو على الكايت سورف، ويمكن نقول اللي نقول لكم بأن راه كايين مواكبة ديال الكايت سورف، خاصة في مدينة كمدينة الداخلة، وبغينا لأن تيلعب واحد الدور سياحي، كايين موجود أيضا في مدينة كالصويرة وتيلعب واحد الدور أيضا اللي هو مهم، واحنا مستعدين باش نواكبوه.

تكلمتو على القاعدة البحرية ديال المحمدية وهاذو من المرافق اللي احنا هناك عمل باش نحاولونرفعو من المستوى، وهي في حالة إلى تأهيل في الحقيقة باش نجعلوها تلعب الدور ديالها المباشر في المدينة وفي الجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "استراتيجية الحكومة لتأهيل قطاع الرياضة".

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

تفضل أستاذ مولاي مبارك، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عرفت الرياضة الوطنية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية أثمرت نتائج مهمة على الصعيد القاري والدولي.

على هذا الأساس نساءلكم، السيد الوزير المحترم، حول الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة لتعزيز هذه المكتسبات وضمان مزيد من التأهيل للرياضة الوطنية في مختلف مجالاتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بطبيعة الحال، الوقت ما تيسمحش باش ندخل في كل التفاصيل ديال واحد الاستراتيجية رياضية ديال القطاع، ولكن بغيت نأكد على بعض المحاور:

أولا، هناك واحد المحور اللي احنا تنعطيها أهمية خاصة هي الرياضة للعموم؛ وهذا خصصنا واحد الغلاف مالي جد مهم، فيه تقريبا تعزيز البنية التحتية الرياضية وموفرين لو واحد 260 مليون درهم هاذ السنة، وفيه النهوض بالممارسات الرياضية تقريبا واحد 78 مليون ديال الدرهم، وأيضا النهوض بالممارسة الرياضية في المناطق القروية والأكثر خصاصا؛

هناك محور ثاني اللي هو الرياضة، المستوى العالي؛ واحنا كاين واحد العدد ديال تأهيل البنية التحتية للرياضة المستوى العالي، وهنا تقريبا عندنا مليار و500 مليون اللي مخصصة لهاذ المرافق، وأيضا من طبيعة الحال تنشتغلو مع الجامعات الرياضية، وكاين واحد الغلاف ديال 530 مليون درهم اللي هو مخصص لدعم الجامعات الرياضية وأيضا موضوع التكوين في مجال مهن الرياضة وتياخذ واحد اللي تنعطيها أهمية خاصة؛

هناك المحور الثالث اللي هو البنيات التحتية الرياضية: وتتحاول الوزارة كل ما يمكن توفر هاذ البنيات التحتية، وأكثر شي تحاول تطور استغلال هاذ البنيات، من مسابح ومن قاعات مغطاة ومن ملاعب القرب مع الشركاء؛

والمحور الرابع هو الرياضة المدرسية: وبطبيعة الحال من خلال الرياضة المدرسية سنحاول، أولا، تشجيع ممارسة الرياضة المدرسية، هناك مسارات مسالك رياضة ودراسة، هناك مراكز رياضية بمؤسسات التعليم وتتحاولو طوروها، وهناك أيضا واحد البرنامج ديال النشاط الرياضي المدرسي اللي تيجعل بأن كل سنة تنظمو أكثر من 44 بطولة على الصعيد الوطني اللي تساعد في تنشيط هاذ الرياضة المدرسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس الكلمة للتعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب على ردكم والتفاعل معه، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، ونحن نناقش موضوع استراتيجية الحكومة لتأهيل منظومة الرياضة ببلادنا، لا بد أن نسجل مرة أخرى بكل فخر واعتزاز النتائج الماهرة، التي حققها منتخبنا الوطني لكرة القدم في مونديال قطر، والتي رفعت منسوب الثقة في الشباب المغربي، مما يستلزم من الحكومة أخذ العبر والدروس ليكون هذا الحدث الرياضي غير المسبوق محفزا للرفع من وثيرة الاستثمار في قطاع الرياضة، باعتباره قطاعا منتجا وبلورة رؤية عملية وواضحة المعالم ومحددة الأهداف وتأهيل وإعداد هيكلته وترجمة هذه الرؤية في السياسة المالية للحكومة، من خلال الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع، التي تبقى ضئيلة لا تتجاوز 2 مليار درهم، ولا تعكس العناية التي يولها الرياضي الأول جلاله الملك محمد السادس نصره الله للرياضة والرياضيين.

وهي مناسبة كذلك لنؤكد في الفريق الحركي دعمنا ومساندتنا للموقف الوطني والسيادي المتخذ بخصوص عدم المشاركة في "الشان"، مستنكرين التوظيف السياسي لحفل الافتتاح بهذه المسابقة الرياضية الإفريقية وتميرير خصوم وحدتنا الترابية باسم زعيم إفريقي مانديلا في وحل الحسابات السياسية الضيقة.

ثانيا، من جهة أخرى، وكما هو معلوم أعلنت الجامعة الملكية لكرة القدم عن فتح تحقيق فيما بات معروفا بفضيحة التلاعب في تذاكر المونديال، وحددت يوم 10 يناير الجاري للكشف عن نتائج هذا التحقيق، وهو ما لم يتم إلى حد الآن.

وعليه، ومن موقع مسؤوليتكم الحكومية على هذا القطاع، نود منكم تنوير مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام بما خلصت إليه التحقيقات، حرصا على مصداقية المؤسسات والوفاء بالتزاماتها.

ثالثا، وفي هذا الإطار نسجل أن إحدى مداخل الإصلاح في هذا القطاع الاستراتيجي هو المدخل التشريعي، علما أنه مؤطر لحد الآن بقانون التربية البدنية والرياضية رقم 30.09 المتجاوز والمتقدم.

وفي هذا السياق نتطلع إلى أن تتفاعل الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بضع ثواني السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

يمكن غير نعلق بأن التحقيق راه مزال جاري وبأن النتائج غيتم

وتم إنشاء واحد اللجنة محلية إقليمية وجهوية للبت في بعض الملفات، لأن هناك بعض الأسر التي تتلقى صعوبات في تسجيل أطفالها، واحنا درنا واحد اللجنة التي هي تتسهر وتتشفو أشنو هوما الإمكانات وتتساعد الأسر باش تلقى الحلول المناسبة بالنسبة للأطفال المعنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الوزير.

طبعاً، كيفما قلتو الوزارة أطلقت في سنة 2019 البرنامج الوطني للتربية الدامجة، لكن هذا البرنامج اليوم كيعاني من صعوبات وهو مازال في الانطلاقة ديالو، أولى هذه الصعوبات هو الصعوبة ديال التشخيص ديال هذه الحالات، في المدن وفي البوادي، اليوم المغاربة خصوصاً في العالم القروي كايين صعوبة كبيرة ديال التشخيص ديال حالات ديال الأطفال الذين يعانون من طيف التوحد، كايين اللي كيعتبرهم خلل عقلي، كايين اللي كيمشي يزورهم السادات والأضرحة، فخص مجهود توعوي في هذا الجانب.

النقطة الثانية هي في الولوج للمدرسة العمومية، السيد الوزير، وهنا نسجل للأسف أنه الأغلبية ديال المدارس العمومية غير مجهزة بقاعات الموارد والدعم وكتفرض في أحيان أنه الجمعيات العاملة في المجال هي اللي تقوم بتجهيز هذه القاعات ديال الموارد، طبعاً هذا كيفرض على الجمعيات واحد الإكراه مالي اللي ما موجودش ما كايينش عند هذه الجمعيات، وفي ظل عدم تنزيل الاتفاق ديال الشراكة اللي كيجمع الوزارة ديال التربية الوطنية مع وزارة التضامن ووزارة الصحة، كايين إشكال حقيقي في تيسير ولوج هذه الفئة للمدرسة العمومية.

أيضاً، الإشكال الثاني مرتبط بالمرافقات اللي مفترض أنهم يرافقو هاد الأطفال في الأقسام، اليوم عدد ديال الأمهات كيضطرو أنهم هوما يقومو بالدور ديال المرافقات لأنه عندهم 2 خيارات إما أنهم يجيبو مرافقة اللي يخلصوها ويتحملو تكاليف إضافية ديال التمدرس ديال الأطفال، إما أنه الأمهات يمشيو مع الأطفال للأقسام، مع لذلك من آثار اجتماعية وسلوكية لا على الطفل ولا حتى على الأسرة.

أيضاً، السيد الوزير، نسجل بأسف عدم مباشرة وزارة التربية الوطنية للتكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية كيف تتعامل مع هذه الفئة، لأنه هذه الفئة هي فئة خاصة، خصها حاجيات تربوية معينة، ما كايينش تكوين أساسي ومستمر للأطر التربوي والإدارية، أيضاً ما كايينش تكييف ديال المقررات والمناهج الدراسية بالشكل اللي تستجب

الإعلان عنها عن قريب غير تكمل هاذ التحقيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال ما قبل الأخير الموجه لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، موضوعه "استمرار معاناة أطفال التوحد من التهميش والإقصاء في المدرسة العمومية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الصعوبات التي يواجهها الأطفال الذين يعانون من اضطراب التوحد في الولوج للمدرسة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولاً، عندنا واحد البرنامج وطني للتربية الدامجة، وفي إطار هذا البرنامج الوطني تقريبا واحد 4700 تلميذ اللي هوما في وضعية توحد يستافدو من هذا البرنامج، منهم تقريبا 1100 فتاة.

ففي الحقيقة كايين واحد المجهود اللي تيدار في الابتدائي لأن تقريبا 4400 ديال هاذ الأطفال هوما موجودين في المدارس الدامجة في الابتدائي، رغم أن الحاجيات مازال مرتفعة ومازال هناك حاجة باش نمشيو أبعد، واحنا من خلال توسيع البرنامج ديال التربية الدامجة هذا غادي يساعد مع الشركاء اللي تنشتغلو معهم باش نوسعوا العرض.

هناك في التعليم الثانوي لا الإعدادي ولا التأهيلي في الحقيقة كايين تقريبا أقل من 300 تلميذ اللي هوما الآن مسجلين، وأنا عارف بأن الحاجيات في هذا الميدان مرتفعة، وهذا تيعني مازال خصنا نشتغلو على كيفاش نرفعو من العرض على المستوى ديال الإعدادي والتأهيلي.

الوزارة في هذا الميدان دارت برامج ديال تجهيز قاعات للموارد والتأهيل والدعم، اشتغلت على التكوين، اشتغلت على عقد اتفاقيات شراكة مع جمعيات ديال المجتمع المدني، ومع أيضاً عدد ديال القطاعات كالصحة والتضامن اللي كلها في الحقيقة تتساعد باش نوسعوا العرض وباش نرفعو من جودة هذه الخدمات.

للحاجيات ديال الإدماج ديال هذه الفئة.

نتمناو، السيد الوزير، أن الحكومة تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد، لأنه موضوع اللي كيكبر سنة عن أخرى في غياب إحصائيات رسمية لعدد الأطفال المغاربة اللي كيعانيون من هذا الإشكال، ولكن اللي نأكدو عليه أنه الأسر ديال هذه الأطفال كيعانيو في صمت، كيعانيو معاناة كبيرة وكبيرة بزاف وكيتفرض عليهم في هذه الحالة التزامات مادية كبيرة كيصعب في بعض الأحيان على الأسر أنهم يتحملوها، وهو الشيء اللي كيكون المأل ديال هاد الأطفال هو أنهم يتعرضوا لانتكاسة في الحالة ديالهم وتزيد الوضعية ديالهم تتأزم.

نتمناو، السيد الوزير، أنه تكون تنزيل ديال اتفاق الشراكة اللي كيجمعكم مع وزارة الصحة ووزارة التضامن في أفق إيجاد الحلول اللازمة لهذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شي إضافة السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير نأكد، أولا، أن كل سنة تيتم توسيع الشبكة ديال المؤسسات اللي فيها التربية الدامجة، وهذا تتكون المواكبة بالتكوين ديال لا المديرين ولا الطاقم التربوي، هناك تقريبا واحد 1800 قاعة ديال الموارد اللي تم لحد الآن اللي هي موجودة، مازال من طبيعة الحال الحاجة مازال باش نرفعو هذا العدد، ولكن هذا يتبرمج سنة من بعد سنة.

وفي الأخير، بغيت نأكد بأن هذا الموضوع ديال (dépiage) وديال سميتو.. بطبيعة الحال احنا في حاجة إلى تعاون مع جمعيات ومع قطاعات اللي هي متخصصة في هذا الميدان، احنا ما عندناش الكفاءة داخل القطاع، وهذا تعني هذه الجهود اللي تنطلبو لا للأسر ولا للجمعيات ولا القطاعات الأخرى باش نجحو هذه العملية احنا في حاجة إلى المواكبة وباش نشغلو اليد في اليد مع كل الأطراف اللي هي معنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير موضوعه "تسوية ملف حاملي الشهادات الجامعية بقطاع التربية الوطنية".

الكلمة للسيد خالد أو الأستاذة علوي.

تفضل السيد خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نقرا عليك بلاغ ديال المجلس الحكومي بتاريخ 10 فبراير 2022، "أما بخصوص ملف أطر هيئة التدريس الحاصلين على شهادات عليا، فستتم معالجته من خلال اعتماد التدابير المتمثلة في إحداث مناصب مالية في قانون المالية، وتنظيم المباراة سنويا في حدود المناصب المفتوحة، وتنظيم المباراة في نهاية 2022"، هذا بلاغ صادر عن المجلس الحكومي، السيد الوزير، مع كامل الأسف هذا لم يحصل، لم ينفذ، ما السبب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد خالد.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

في الحقيقة هذا الملف ديال حاملي الشهادات الجامعية هو كان من الملفات اللي هي كانت داخلة في الاتفاق ديال 18 يناير، وتم التأكيد على التزام الوزارة بالطي النهائي لهذا الملف في إطار الاتفاق اللي تم التوقيع ديا اليوم السبت.

أنا غير بغيت نذكر بأن، أولا، هو من خلال هذا الاتفاق غادي يتم تنظيم مباراة كتابية وشفوية سنويا في حدود المناصب المفتوحة للتباري حسب الخصائص في التخصصات المطلوبة بالتعليم الثانوي، وغادي يتم أيضا تعيين الناجحين في المباراة في الدرجة الموالية، سواء داخل السلك أو خارجه.

واحنا التزمنا باش غادي يتم تنظيم مباراة اللي غتفتح في وجه أطر هيئة التدريس الحاصلين على الشهادات في حدود المناصب المفتوحة هاد السنة وحسب الخصائص اللي في موارد التدريس بالتعليم الثانوي التأهيلي قبل نهاية شهر يونيو غادي يتم هاد المباراة، واللي هي غتفتح المجال للعدد ديال الناس اللي هوما حاملي الشهادات باش يمكن تكون الترقية ديالهم في هاد الاتجاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب سي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

وبطبيعة الحال، لابد نأكد لكم على أن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم سبق أنها ما وقعتش على النظام الأساسي ديال 2003، السيد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الكلمة للسيد الوزير للإضافة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، أنا اللي بغيت نأكد هذا راه احنا بقينا على واحد الاتفاق فيه واحد العدد يتحل واحد العدد ديال الملفات.

أنا تنستغرب بعض الأحيان بأن هاذ المجهودات اللي تدارت واللي هي مجهودات جبارة واستثنائية ويمكن تاريخية، اللي ما تدراتش منذ 2003، واحد العدد الحكومات ما كايين واخا كان زعما كان النقاش الاجتماعي أو الحوار الاجتماعي ما تمكنتاش باش تخرج ملفات، نظرا لواحد العدد ديال الصعوبات.

احنا اليوم هاذ الاتفاق هو تيبش على حل المشاكل على نحسنو الأجواء باش نشغلو لتزليل خارطة الطريق، ونرفعو في الثقة في المؤسسة التعليمية العمومية، ولهذا فالحقيقة واحد العدد ديال الملفات أنا تنستغرب لأن مازال الناس ما عرفوش التفاصيل ديالها، اكتشفنا بعض المجموعات اللي هي تتعبر على مواقف مبدئية، انطلاقا ملي تنشوف أنا المواقف فيها غير عموميات.

احنا مشينا في اتجاه ديال واحد النظام أساسي جديد، نظام أساسي موحد تهيم جميع الأطر وتيعطهم نفس الحقوق ونفس الواجبات وتيفتح لهم نفس المسار، احنا مشينا باش فواحد العدد ديال الملفات اللي هي مطروحة غنحلوها.

من طبيعة الحال هذا هناك واحد المجهود اللي تيدار اللي هو مجهود جبار، اللي هو يمكن ما غادي يستاجبش 100% لكل المطالب، ولكن أنا اللي تنعبر عليه هاذ المجهود خصنا، أولا، نثمنوه باش، أولا، نخلقو الجو المناسب باش نحسنو العطاء وتزليل خارطة الطريق وتجويد هاذ المدرسة والثقة في المدرسة العمومية، وهناك مراحل أخرى اللي يمكن تفي في المستقبل اللي هي تفتح المجال باش من طبيعة الحال ما كايينش شي حاجة

اللي هي تتكون نهائية، ولكن البناء يتم على مراحل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا باسم المجلس على المساهمة القيمة في فعاليات هاته الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا مختلف النقاط المدرجة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية لهذا اليوم.

إذن، رفعت الجلسة.

الوزير، اللي أجهز على حق الترقية بالشهادات.

تنعتقد على أن الجواب ديالكم، السيد الوزير، هو يعني درنا واحد الاتفاق ودابا غادي نديرو واحد الاتفاق باش نكملوا واحد الاتفاق، هذا أمر، اسمح لي، السيد الوزير، يعني الوفاء بالالتزامات خصكم تلتزمو مع الأساتذة ومع رجال ونساء التعليم.

النقطة الثانية هو أن هاذ الترقية بالشهادات لا تهيم فقط هيئة التدريس، كايين الملحقين، كايين الممومنين، التوجيه والتخطيط بمعنى أطر ديال هيئة التدريس، كايين الإقصاء ديال واحد المجموعة كبيرة.

النقطة الثالثة، السيد الوزير، هو أن هاذ المباراة اللي غتديرو في يونيو ولا يوليو غادي يكون عندنا امتحانات ديال الباكلوريا، إلى درتها في سبتمبر، أكتوبر غادي يكون الدخول المدرسي، فالأخرى على الأقل إلى قدرتو تديروها في شهر مارس على الأقل يكون سيكون أفضل.

أيضا، بطبيعة الحال كذلك الاتفاق اللي وقعته بطبيعة الحال يوم السبت، السيد الوزير، ماشي بالضرورة نجاوبكم أنا ونقول شوفو الساحة التعليمية، التوجيه والتخطيط صدرو بلاغ تيرفضوه، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد صدرو بلاغ تيرفضوه، حاملي الشهادات كذلك ومثال، الأساتذة اللي عندهم اللي خارج السلم مستمرين في المقاطعة ديال "مسار" وهذا اللي تهمدد بطبيعة الحال أبناء المغاربة في المدارس العمومية بالخصوص، بالإضافة بطبيعة الحال إلى الناس ديال "الززالة 10" حتى هورفضوه هاذ الاتفاق السيد الوزير.

نتمناو على أن يعني تزيديو تجتهدو أكثر، بغينا النظام الأساسي فعلا يكون حقيقي، إلى كنتولغيو التعاقد خصكم تقولوها بصريح العبارة، قولو أن 119.000 أستاذ تعطيوهم أرقام التأجير ويوليو بحالهم بحال الأساتذة العاديين، هذا ربما ما كايينش، لذلك الناس ديال هاذ التنسيقية راكم شفتو، السيد الوزير، البيان، البلاغ ديالهم اللي خرج.

أيضا، الاتفاق المرهلي، السيد الوزير، تحدث كذلك على الأساتذة الذين الآن مكلفين خارج إطارهم الأصلي، وأصدرتم فيهم مرسوم وقولتو غتنظمو لهم كذلك مبادرة، وهذا لم يحصل.

أيضا الاتفاق المرهلي تحدث عن الملف ديال المتصرفين التربويين، سواء المتصرفين التربويين أو الإسناديين لم تتم تكملة هذا الملف.

نتمناو، السيد الوزير، على أن عندكم الوقت أنكم تجتهدو أكثر وتحلو المشاكل الحقيقية والمشاكل الكبيرة ديال رجال ونساء التعليم، لأن وليداتنا في حاجة باش يقرأو وتكون واحد الاستقرار ديال المنظومة، إلى ما كانش بطبيعة الحال الاستقرار ديال المنظومة، لا أعتقد على أن الأمور غتكون بخير.

نتمناو على أنكم تجاوزو، السيد الوزير، هاذ الأمر ونتمناو على أنكم توفوا بجميع الالتزامات ديالكم، لأن الوفاء بالالتزامات من الأساسيات ديال الرجال، نتمناو على أنكم توفوا.

محضر الجلسة رقم 084

التاريخ: الثلاثاء 24 جمادى الآخرة 1444هـ (17 يناير 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثانية والعشرين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقت المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد أحمد أخيشين، رئيس الجلسة:

كما تم الإعلان عن ذلك في بداية جلسة الأسئلة الشفهية، أعلن الآن عن افتتاح الجلسة التشريعية المخصصة، كما ذكرت السيدة الأمانة في بداية الجلسة، للدراسة والتصويت على 3 مشاريع:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقت المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، والمحال هو كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والمحال على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب.

قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وكذلك لجنة القطاعات الإنتاجية، وإلى السيد وزير العدل وكذلك السيدة وزيرة الانتقال الطاقى التي تعذر عليها الحضور معنا اليوم، على الجهود التي بذلوها في

سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال هاته الجلسة.

نستهل الجلسة إذن بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون".

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

تفضل للمنصة السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السادة المستشارين،

في الحقيقة ما غاديش ندير الكلمة لأن عاد اعطاوها ليا، لأنه هذا التعديل ارتأينا أن يحال الملف من هذا القانون من مجلس النواب إلى مجلس المستشارين، لأن وقع خطأ مادي في نقل الحالات على فصول معينة، ولكن اعتقدنا، قناعتنا أنه إذا قمنا بتعديل ذلك النص يجب أن يأخذ به علما المجلس الآخر، وهذا قرار ديال المحكمة الدستورية فيما يخص القانون التنظيمي للمالية، اعتمدنا على هذا النص وأحلنا على مجلس المستشارين، طلبنا إحالته على مجلس المستشارين لمناقشته من جديد، يهم مادة واحدة فيها مجموعة ديال الحالات:

الإحالة الأولى لم نشر في النص السابق أو سقط سهوا الإشارة على أن المذكرات التي يتم تقديمها في مسطرة الطعن يوقعها الأطراف أو يوقعها الطرف، ولكن كان القرار ديال المحكمة الدستورية كان سابق وكيقول بأنه إذا كانت القضية يلزم فيها وجود محامي فالمذكرة بدورها حينما تكون مذكرة طعن يجب أن يوقعها محامي، حسب طبيعة الملف، إذا كان الملف مثلا إذا كان مدني أو شيء من هذا القبيل، فيه نزاع يلزم يكون فيه محامي، إذا مشات لمحكمة النقض لأن المخالفات ماشي ملزمة يمكن تمشي، إذا كان فيها ملزم يكون المحامي خص كذلك مذكرة الطعن أمام المحكمة الدستورية يكون فيها محامي.

ثانيا، إذن إلزامية المحامي أمام المسطرة العادية تكون فيها إلزامية المحامي أمام محكمة النقض، أضفنا كذلك في النص كيتكلم على المتابعة، قلنا أن المحكمة الدستورية ما كتديرش متابعات، تبت في وضعيات انتخابية داخل.. فأشرنا إلى البند السادس وأضفنا جملة حتى لا يفهم بأنه المحكمة الدستورية راه عندها موضوع المتابعات ودرنا "مع مراعاة الاختصاصات المخولة للمحكمة الدستورية"، والاختصاصات المخولة للمحكمة الدستورية لا تنص على المتابعة إلى غير ذلك.

كذلك، كان نقاش وهذا نقاش غادي يبقى مادامت الإنسانية موجودة، وهي مناقشات على إذا صدر قرار المحكمة الدستورية، وهذا

محافظة وتراجعت على مستوى مجموعة متاع القرارات، والقاضي الدستوري ارتأى بأن الوضع السياسي.. لأنه المحكمة الدستورية شنو الدور ديالها؟ باش ما نكثروش الدستور كل نهار، التطور ديال مناقشة النص الدستوري كيتطور.

فلذلك احنا اعتقدنا بأنه نخليوها هكذا ونخليو للاجتهاد القضائي الدستوري يحدد هاذ الأسس، ما عندنا حل ما تفهمناش فيها، وأكثر من هكذا أنا بحثت في دول أخرى حتى في إيطاليا ما عندهم شي مفهوم لهاذ الأسس، الإيطاليين عندهم مستوى عالي في القرار الدستوري.

دبا نعطيكم ما هي الأسس الدستورية التي تغيرت في أمريكا الآن؟ قبل جات المحكمة العليا قالت الإجهاض مسموح به لأنه حق من حقوق المرأة في ذاتيتها، مزيان، هذا قرار ديال المحكمة العليا، جات دبا قالت ليك لا الإجهاض ما خصوش يكون، لأن يمسه بحياة الجنين، لأن تلك النطفة اعتبرتها بأنها حية، وقالت بأنه الدين المسيحي لا يسمح بقتل الروح... إلخ.

ما هي الأسس التي تغيرت وجات المحكمة العليا البارح وقالت بدستورية الإجهاض وجات الآن تتقول بعدم دستورية الإجهاض؟ هذا تيرجع للقضاة، نخليو القضاة يصدرو هاذ القانون، راه إلى ما جريتو عليا غادي نبدا نعطي.. نتكلم فهاذ الموضوع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن كافة أعضاء المجلس توصلوا بتقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المرتبط بهذا المشروع.

بالتالي نباشر مناقشة المشروع، في حالة ما إذا كان هناك طلب للتدخل أو تسليم المداخلات ديال الفرق للرئاسة.

التسليم؟ طيب.

إذن ما كاينش هناك طلب تدخل لمناقشة هذا المشروع.

نتقل إذن مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي، وتفاديا لإشكالات دستورية قد تقع، سنعرض المشروع مادة، مادة من أجل التصويت عليه، وليس فقط المواد المعدلة.

وأبدأ إذن بعرض:

المادة الأولى (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

نقاش اللي مازال غادي يبقى، على مستوى الاجتهاد القضائي اللي كاين في المحاكم الدستورية في العالم كله كاينة 2 حالات في الحقيقة وهذا هو التوجه اللي كاين الآن، تيقول لك إذا قالت المحكمة الدستورية بعدم الدستورية في هذا القرار يحوز قوة الشيء المقضي به، معناه انتهى النقاش وانتهى الموضوع يبطل القانون، يحال على رئيس الحكومة، يقوم بإحالة الملف على البرلمان بناء على نص قانوني جديد بعد أن أبطلت المحكمة بعدم دستورية النص، انتهى الموضوع.

ولكن إذا قضت المحكمة بدستورية نص، هل هو ملزم أو غير ملزم؟ هل له قوة الشيء المقضي به أو ليست له قوة الشيء المقضي به؟ ومن حيث المبدأ ليست له قوة الشيء المقضي به، معناه عندي واحد الملف أنا مثلا ديال الكرا، جيت طعنت بدعم الدستورية وقالت لي المحكمة لا هذا النص اللي تطعن فيه راه دستوري، يمكن يجي محامي آخر غدا عندو إمكانيات فكرية ولا وسائل ولا تطورات وقعت في المجتمع ويجي عاود ثاني يطعن فيه من جديد، يمكن المحكمة تقول بعدم دستوريته، ما عندها مانع، ماشي بحال الأول، الأول إذا قالت بعدم دستوريته ما يمكن لهاش تيجي بدستوريته من بعد، ولكن بالنسبة لهذا الموضوع هذا فيه ما يسى بأنه البت بالدستورية لا يعطي قوة الشيء المقضي به، استنادا على واحد المبدأ آخر سميتو "قرينة دستورية القوانين"، معناه جميع القوانين التي يخرجها المجلسين هي دستورية في الأصل، تساير الدستور وتناسب الدستور، إلا في حالة استثنائية، إذا ارتأت المحكمة الدستورية عدم دستوريته وكيسميوها "قرينة الدستورية".

وهنا تطرح السؤال، في النص كاين "ما لم تتغير الأسس"، المسطرة حينما نطعن في الدستورية كاينين 2 مراحل: المرحلة الأولى أن القاضي الذي له مسطرة الدعوى يراقب هل تتوفر الشروط باش نحيلوه على المحكمة الدستورية، من حيث كيوصل للمحكمة الدستورية كونا واحد للجنة لأنه أنت تتعرف المحكمة الدستورية فيها 12 عضوا، 4 لجان كتشوف واش المسطرة صحيحة ولا ما صحیحاش، وإلى كانت المسطرة ما صحیحاش هوما ما عندهم ش الحق بيتو، لأنه الهيئة وفقا للقانون المنظم للمحكمة الدستورية النصاب هو 8، إذن أش خصو يدير؟ كيدير الملاحظات ديالو ويحيلها على الهيئة العليا اللي فيها 12 عضوا من المحكمة الدستورية باش بيتو، هاذ الأسس الجديدة ما تفاهمناش فيها، أشنو هي "الأسس الجديدة"؟

هاذي كلمة شوية السادة أعضاء لجنة العدل والتشريع، فيها السادة المحامين شدولينها فهاذي تقريبا واحد المدة، قالولينا حدد لينا شنو هي "الأسس الجديدة"؟

أنا متفق معكم شنو هي "الأسس الجديدة"؟ واش هي تطور الواقع وتغيير الفهم؟ بمعنى كنا فواحد التغيير دار ليا واحد الحكومة غير ديمقراطية ولا شيء من هذا القبيل، وجات حكومة أكثر تحررا وأكثر حداثة وجاء الطلب وتبين للقاضي الدستوري بأن تطور المجتمع يقتضي تعديل دستوري، ولا غادي تكون عندنا واحد الحكومة

الموافقون: الإجماع.	المادة 3:
المادة 18 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 4 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 19 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 5 (كما عدلها مجلس النواب وأحيلت على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية):
المادة 20 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 6 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 21 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 7 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 22 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 8 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 23 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 9 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 24 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 10 (كما عدلها مجلس النواب وأحيلت على مجلس المستشارين في إطار قراءة ثانية):
المادة 25 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 11 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 26 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 12 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 27 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 13 (كما وردت من مجلس النواب):
المادة 28 (كما وردت من مجلس النواب):	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 14 (كما وردت من مجلس النواب):
أعرض الآن مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت:	الموافقون: الإجماع.
الموافقون: الإجماع.	المادة 15 (كما وردت من مجلس النواب):
إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون" في إطار قراءة ثانية بالإجماع.	الموافقون: الإجماع.
هنيئاً للسيد الوزير.	المادة 16 (كما وردت من مجلس النواب):
نشكر السيد الوزير.	الموافقون: الإجماع.
وطبعاً هذا نص تيشكل نقلة نوعية حقيقية في ممارسة الحريات، وأعتقد بأن الخير أمام فيما يرتبط بتطبيقه.	المادة 17 (كما وردت من مجلس النواب):

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة" و"القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء".

الكلمة للحكومة، أعتقد بأن السيدة الوزيرة تعذر عليها الحضور معنا اليوم لتواجدها خارج أرض الوطن في مهمة حكومية، سينوب عن السيدة الوزيرة السيد وزير التربة الوطنية مشكورا.

تفضل السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربة الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيدة ليلي بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

نيابة عن الزميلة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة الليلى هي موجودة خارج أرض الوطن، اسمحو لي أن أقدم في هاذ الجلسة العرض التقديمي حول هاذ القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر من أجل المصادقة، "مشروع القانون رقم 40.19 الذي يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة" و"القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء".

وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية التي تقدمت مشكورة بمقترحات قيمة مكنت من إغناء مشروع هذا القانون، والتي صادقت عليه بالإجماع يوم 10 يناير 2023.

وقد مكن الإطار المعتمد لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة ببلادنا من رفع القدرة الإجمالية المنجزة من أصل متجدد إلى أزيد من 4 جيجاواط حاليا، مع العلم أن مجموعة من المشاريع الأخرى المهمة توجد قيد الإنجاز أو التطوير.

وأخذا بعين الاعتبار التطور الذي عرفه قطاع الطاقات المتجددة على المستوى الوطني والدولي، وكذا الإكراهات التقنية والمتعلقة بالمنظومة الكهربائية الوطنية لتمكينها من استيعاب عدد مهم من مشاريع الطاقات المتجددة، بادرت وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة بمراجعة الإطار التشريعي لإنجاز منشآت إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة من طرف الخواص.

وعليه، فقد تمت صياغة مشروع هذا القانون وفق مقاربة تشاركية

وفي إطار تشاوري موسع مع كل الجهات المعنية.

ويتماشى مشروع هذا القانون مع توجهات المملكة الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، مع تبسيط إجراءات الترخيص، إضافة إلى الرفع من جاذبية قطاع الطاقات المتجددة للاستثمار الخاص الوطني والدولي وخلق فرص شغل محلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتجلى أهم مقتضيات مشروع هذا القانون فيما يلي:

أولا، نشر "القدرة الاستيعابية" للمنظومة الكهربائية الوطنية لإدماج الطاقات المتجددة، وذلك بعد مصادقة الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء عليها، مما سيمكن من تعزيز الشفافية وإعطاء الرؤية اللازمة للخواص فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية المتعلقة بالطاقات المتجددة؛

ثانيا، إرساء الشفافية فيما يتعلق بتكاليف "خدمات المنظومة" وهي مجموع الخدمات التي يقدمها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للحفاظ على التردد والجهد والتبادلات مع الدول المجاورة، بفضل الوسائل المتاحة للمنظومة وكذا تدبير تذبذب الطاقات من مصادر الطاقات المتجددة المرتبطة بالشبكات الكهربائية، ويتم تحديد تعرفه هاته الخدمات من طرف الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، بعد استطلاع رأي مسير الشبكة الكهربائية للنقل؛

ثالثا، تسليم شهادة تسمى "شهادة الأصل" تثبت أن الكهرباء المستعملة متأتية من مصادر الطاقات المتجددة، مما سيمكن من استغلال الفرص الجديدة المتعلقة بتسويق المنتوجات النظيفة بالسوق الوطنية والدولية؛

رابعا، السماح للمستغل بتطوير منشأة أو منشآت إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة خاضعة لنظام التصريح دون التقيد بالقدرة التراكمية والموقع؛

خامسا، السماح للفاعلين للخواص بإنجاز منشآت تخزين الطاقة والاستفادة من خدمات التخزين، مما سيمكن من تعزيز مردودية مشاريع الطاقات المتجددة وتقوية مرونة المنظومة الكهربائية الوطنية؛

سادسا، التنصيب على إمكانية لجوء الإدارة إلى الإعلان عن طلبات عروض لإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، بغية تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخاصة الوطنية، وتقوية الاندماج الصناعي المحلي وخلق فرص للشغل؛

سابعا، إمكانية لجوء مسير الشبكة الوطنية للنقل للتقليص المؤقت لضخ الطاقة الكهربائية المنتجة في الشبكة الكهربائية في حدود عتبة تحدد بنص تنظيمي، مما سيساهم من تدبير أمثل للتوازن بين العرض والطلب؛

المادة 3 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع..

المادة 4 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

المادة 5 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

المادة 6 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

المادة 7 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

المادة 8 (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء".
هنيئا السيد الوزير.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت على المشروع الثالث أي "مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية"، وأحيل الكلمة مرة ثانية على السيد الوزير من أجل تقديم المشروع.
تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة والمستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر على الاهتمام الذي يوليه لتسريع الانتقال الطاقوي الذي باشرته المملكة المغربية منذ سنة 2009، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية على حسن تفاعلهم مع مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والذين تقدموا مشكورين بمقترحات مكنت من

وأخيرا، السماح لمسييري الشبكة الكهربائية للتوزيع بالتزود من مستغل لمنشآت الطاقات المتجددة باقتناء جزء من هذه الطاقة، في حدود 40% من الطاقة الإجمالية المنتجة بمناطق نفوذهم.

وقد تم كذلك التنصيص على سقف زمني محدد في أربع سنوات لإصدار كل النصوص التنظيمية المتعلقة بمشروع هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تفعيل مشروع هذا القانون سيكون له وقع إيجابي على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبلادنا في مجال الطاقات المتجددة، وذلك من خلال تعزيز الاستثمار الخاص المحلي والدولي وإعطاء الرؤية اللازمة للمستثمرين، وتقوية القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا.

كما سيساهم هذا المشروع في تفعيل التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تسريع وثيرة تطوير الطاقات المتجددة من أجل تعزيز سيادة الطاقة لبلادنا وتقليل كلفة الطاقة والتموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة، وكذا التثمين الأمثل لتنافسية المملكة، لاسيما في مجال الهيدروجين الأخضر واستخداماته.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، هي أهم مقتضيات مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر من أجل المصادقة عليه، والذي نطمح من خلاله الاستجابة لتطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في مجال الانتقال الطاقوي، الذي باشرته المملكة منذ أزيد من عقد من الزمن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن الكل توصل بمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية، تقرير لجنة القطاعات الإنتاجية.

إذن أمر مباشرة لمناقشة المشروع، هل هناك طلب تدخل؟

أعتقد كل الفرق والمجموعات سلمت مداخلاتها مكتوبة.

إذن أمر بشكل مباشر إلى استعراض مواد المشروع من أجل التصويت بدءا بـ:

المادة الأولى (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

المادة 2 (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون: الإجماع.

إغناء مشروع هذا القانون، الذي صادقت عليه اللجنة بالإجماع يوم 10 يناير 2023.

وسيمكن مشروع هذا القانون الفاعلين العموميين والخواص من تطوير منشآت الإنتاج الذاتي، لاسيما من مصادر متجددة، وهو ما يتماشى والتوجهات الاستراتيجية لبلادنا، وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد المتعلقة بتطوير الإنتاج اللامركز للكهرباء وتطوير اقتصاد وطني أخضر منخفض الكربون وتحسين القدرة التنافسية لقطاع الكهرباء.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي كيفما كان مصدر الإنتاج وطبيعة الشبكة ومستوى الجهد وقدرة المنشآت المستخدمة، مع ضمان أمن وسلامة الشبكة الكهربائية الوطنية، وكذلك الحرص على احترام مبادئ الشفافية والمساواة بين كافة المتدخلين.

وتتجلى أهم مقتضيات مشروع هذا القانون فيما يلي:

أولا، السماح للأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص بتطوير منشآت للإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية بما فيهم المواطنين والمقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى؛

ثانيا، السماح بالإنتاج الذاتي بجميع قدرات المنشآت ومصادر الإنتاج وبجميع الشبكات، مع إعطاء حق الولوج إليها من أجل نقل الكهرباء المنتجة من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك؛

ثالثا، إمكانية بيع 20% من الإنتاج الذاتي كفائض لمسيري جميع الشبكات الكهربائية مع إمكانية رفع هذا السقف بطلب من المنتج الذاتي والتنصيب على تزويد هذه المنشآت، بالعدادات الذكية؛

رابعا، منح ولأول مرة إمكانية إنجاز منشآت للتخزين والاستفادة من خدماتها وكذا الحصول على شهادة الأصل من أجل إثبات مصدر الطاقات المتجددة مما سيمكن من تعزيز مردودية مشاريع الطاقات المتجددة؛

خامسا، ومن أجل تعزيز الشفافية فإن الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ستتولى تحديد تعرفه الفائض وخدمات المنظومة وخدمات التوزيع وكذا المصادقة ونشر القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية.

كما ينص مشروع القانون على تحديد آجال لإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق هذا القانون، ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 4 سنوات على الأكثر.

وفي إطار تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، واحتراما لمبادئ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، ينص هذا المشروع على رقمنة المساطر المتعلقة بأنظمة الإنتاج الذاتي من أجل تمكين المنتجين الذاتيين من الولوج إلى المعلومات المتعلقة بطلباتهم ومختلف الإجراءات المتعلقة بها، مما سيضمن أيضا الحق في الحصول على المعلومات بشكل سريع.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم هي أهم مقتضيات مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية المعروض على مجلسكم الموقر من أجل المصادقة، والذي سيشكل إطارا تحفيزيا جديدا وفرصة سانحة لخلق فرص شغل جديدة ولتشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء بأثمنة تنافسية، وكذا التوفر على منتوجات تستجيب لمعايير التنمية المستدامة وتساهم في تطوير اقتصاد وطني أخضر منخفض الكربون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بالنسبة لهذا المشروع كذلك تم توزيع مقرر أو تقرير لجنة القطاعات الإنتاجية.

هل هناك طلب تدخل من أحد الفرق أو المجموعات؟ إذن نعتبر بأن مختلف المداخلات المرتبطة بمناقشة هاذ المشروع قد تم تسليمها للرئاسة.

إذن ننتقل مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون.

وأعرض المادة الأولى (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: وقد ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية.

أحيل الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التعديلات المقترحة كما قلت، السيد الرئيس، هي باسم الأغلبية بمجلس المستشارين لمشروع هذا القانون، بالضبط هناك تعديلين يهتمان المادة 2 والمادة 15، أتكلّم عن المادة 2 في الفقرة الثانية تم تغيير "تخزين الطاقة الكهربائية" بـ "تخزين الطاقة" فقط لتكون شمولية.

والتعديل هو لأجل الملاءمة مع التعريف الذي تم التصويت عليه في مشروع القانون 40.19 بتغيير وتتميم القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، وهذا يهم بالضبط عن البند 15 من المادة الأولى والمتعلق بتخزين الطاقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تعقيب الحكومة على التعديل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

أستسمح، فقط كذلك في الجزء الثاني من نفس المادة يعني هو كان منشأة تخزين الطاقة الكهربائية، فكذلك أزيح يعني "الكهربائية"، بقات فقط يعني هاذ الفقرة كلها أزيحت لأن التعليل في نظرنا لا داعي للتعريف بمنشأة تخزين الطاقة الكهربائية كما هو الشأن بالنسبة لمشروع القانون رقم 40.19 وهاذي هي الملاءمة اللي كاينة في المادة 2.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

الحكومة توافق على هاذ التعديل، لأنه في الحقيقة فهو غير الملاءمة مع قانون 40.19.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل: الإجماع.

إذن أعرض المادة 2 كما عدلت للتصويت:

الموافقون: إذن بالإجماع.

المادة 3 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14 (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15: ورد في شأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضل السي المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص المادة 15، فالتعديل المقترح هو يعني فيما يخص المنتج الذاتي إزاء منشأة تخزين الطاقة عوض تخزين الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة.

وكذلك نفس التعليل، أنه هو التبرير هو أن الملاءمة مع المادة 6 مكررة مرتين في مشروع قانون رقم 40.19.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

المادة 26 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	<u>السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:</u>
المادة 27 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	الحكومة متفقة مع هاذ الاقتراح مع التعديل، لأنه الملاءمة في الحقيقة ما غيضيفش أي نقطة جديدة، ولكن غادي يساعد على الملاءمة مع القانون 40.19.
المادة 28 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
المادة 29 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	شكرا السيد الوزير. إذن أعرض التعديل للتصويت:
المادة 30 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 31 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	أعرض إذن المادة 15 للتصويت كما عدلت:
المادة 32 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 33 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	المادة 16 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
المادة 34 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	المادة 17 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
المادة 35 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	المادة 18 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
المادة 36 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.	المادة 19 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الموافقون: بالإجماع; المعارضون: لا أحد; والممتنعون: لا أحد.	المادة 20 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية. هنيئاً للحكومة.	المادة 21 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
وشكرا للسيد الوزير على سعة صدره وعلى مساهمته القيمة في هذه الجلسة.	المادة 22 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
	المادة 23 (كما عدلتها اللجنة): الموافقون: بالإجماع.
	المادة 24 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.
	المادة 25 (كما وردت من مجلس النواب): الموافقون: بالإجماع.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وشكرا.

(2) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، الذي يأتي في سياق استكمال وتقوية الترسانة القانونية والتنظيمية المرتبطة بقطاع الطاقات المتجددة.

وهي فرصة لكي نشيد بالسياسة الحكومة في هذا المجال المهم المتعلق بالطاقات المتجددة، والتي ماهي إلا نتاج التنزيل السليم لتوجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ونشكركم على العرض القيم الذي قدمتموه وتوضيحاتكم القيمة لهذا المشروع قانون الذي اتسم بالبساطة والوضوح والشفافية في إيصال المعطيات.

كما ننوه السيدة الوزيرة بمجهوداتكم التي تبذلونها في التنزيل الناجح لمضامين الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقات النظيفة ونجاحها التي لقيت ترحيبا وتنويها منقطع النظير من طرف المنتظم الدولي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

جدير بالاهتمام مدى التقدم الذي تعرفه الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، والتي تهدف بالأساس الى التحول الطاقى وتعزيز الطاقة المتجددة، والتي تتخذ كرهان بلوغ 52 بالمائة من حصة الطاقة المتجددة في أفق 2030، وتعتمد على نموذج طاقى مغربي يركز على عدد من الأهداف تتمثل في تأمين الإمداد الطاقى، وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، ثم التحكم في الطاقة، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى خلق فرص شغل جديدة في ميادين جديدة مرتبطة بالطاقات المتجددة والإنتاج الذاتى للكهرباء، عبر خلق مقاولات لهذا الغرض.

ومما لا شك أن المبادئ الرئيسية للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تميمه وتغييره، وعلى رأسها فتح المجال أمام المواطنين لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة لحساب

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- فريق الأصالة والمعاصرة:

(1) مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (في إطار قراءة ثانية):

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون في إطار قراءة ثانية، وهو المشروع قانون الذي نعتبره بفريق الأصالة والمعاصرة مدخلا تشريعي آخر يفتح آفاقا مشرقة في مجال حماية الحقوق والحريات ببلادنا، ويأتي في إطار تنزيل أحكام الفصل 111 من دستور المملكة.

وإذ ننوه بالمسار التشريعي والتشاركي الذي عرفه هذا النص الذي فتح نقاشا دستوريا مثمرا داخل مجلسنا الموقر خلال اشتغال لجنة العدل وحقوق الإنسان، وكان ثمرة تفاعل إيجابي للسيد وزير العدل معه، حيث تم قبول مجموعة من التعديلات المقترحة، سواء بمجلس المستشارين ومجلس النواب، وهو الأمر الذي عهدناه على طول السنة التشريعية، حيث لمسنا تفاعلا إيجابيا لوزارة العدل مع جل التعديلات التي ترمي إلى تجويد النصوص القانونية.

كما نعتبر هذا النص ثمرة جهود كبيرة بذلت وفق مقاربة تشاركية، تميزت بإشراك الفاعلين في الحقل القانوني والقضائي، والممارسين والخائضين والخبراء في مجال القضاء الدستوري والقضاء الإداري داخل الوطن وخارجه، من أجل وضع صيغة لمشروع قانون تنظيمي يوفر التوازن بين صيانة الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور عن طريق آلية الدفع بعدم دستورية قانون، وبين تحقيق النجاعة القضائية من خلال الحد من الدفوع الكيدية والتقاضى بسوء نية، بما لا يعرقل السير العادي لعدالة فعالة وناجعة.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب، مع تميمنا مقتضيات هذا النص القانوني المتميز، الذي يدخل ضمن مجالات الإصلاحات الدستورية الجوهرية والطفرة التشريعية النوعية التي تعرفها بلادنا، تكريسا لدولة الحق والقانون، يتمتع فيها الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وفق ما تقتضيه

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة تمضي بثبات نحو تنزيل الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي على مستوى اعتماد الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء واستخدام الطاقات المتجددة في إطار التقائية البرامج والمشاريع الحكومية، وذلك على اعتبار أن قطاع الكهرباء يشكل قطبا مهما في مجال تحسين مناخ الأعمال ومساهما أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وفي هذا السياق، جاء هذا المشروع قانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لسد الفراغ التشريعي على هذا المستوى، من خلال تنظيم نشاط الإنتاج للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي، وذلك مسيرة للدينامية التي تعرفه بلادنا في مجال الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة في إطار إستراتيجية وطنية في مجال الطاقات البديلة والنظيفة.

وعليه، فإن بلادنا تسير بثبات نحو تحقيق أهدافها المسطرة على مستوى اعتماد الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء، إذ بلغت القدرة الكهربائية المولدة عبر استخدام الطاقات المتجددة نحو 3.95 ألف ميكاواط، حسب الإحصائيات الرسمية عن سنة 2021، كما سجل ارتفاعا مهما على مستوى مساهمة الطاقات المتجددة في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية، حيث حققت حصة الإنتاج من مصادر الطاقة الشمسية زيادة تقدر بـ 20%.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا على وعي تام بحجم التحديات الطاقوية التي ساهمت في حدثها الأزمة الروسية-الأوكرانية، والتي جعلت مجموعة من الحكومات تقف عاجزة عن إيجاد حلول للمسألة الطاقوية، إلا أن بلادنا والله الحمد بفضل التوجيهات الاستباقية والمتبصرة لصاحب الجلالة، جعلتها تخطو بخطى ثابتة نحو هدف تحقيق الأمن الطاقوي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بلادنا قامت بمجهودات جبارة من أجل تعميم تزويد العالم القروي والمناطق الجبلية بالكهرباء، إلا أن بعض الإشكالات المتعلقة في جملها بالتضاريس الصعبة والبعد لازالت تعيق إرادة الحكومة في الوصول للهدف الأسنى لهذا الورش الطموح، ألا وهو التعميم الكامل للكهرباء في جميع القرى والدواوير المغربية، وهو بلا شك سيكون من إنجازات هذه الحكومة بإذن الله، في إطار مجهوداتها في تسريع وثيرة تنمية العالم القروي ومواكبة التوجيهات الملكية السامية الخاصة ببرنامج تنمية العالم القروي.

لهذا، السيدة الوزيرة المحترمة، نحن في حاجة لقرارات جريئة لتشجيع المزيد من التوجه نحو الطاقات المتجددة والإنتاج الذاتي للكهرباء في إطار برنامج وطني خاص بالعالم القروي، مبني على التقائية البرامج والمشاريع الحكومية.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

مستهلك واحد أو مجموعة من المستهلكين، وكذا إمكانية بيع فائض الإنتاج، سيكون لها وقع إيجابي وحقيقي على حياة المواطنين اليومية.

أما بالنسبة للعالم القروي، فإن الطاقات المتجددة ستمكن العديد من الدواوير والمداشر النائية من نيل حظها وحققها في الاستفادة من هذه المادة الحيوية.

وفي هذا الإطار، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، انخراطنا الواعي والمسؤول في هذا المشروع الكبير والهام، ولن ندخر جهدا في دعمكم من أجل مواصلة ورش الإصلاح التشريعي المتعلق بكل ما له علاقة بمجال الطاقات المتجددة والنظيفة. وعلى رأسها هذا المشروع قانون الذي يواكب لا محالة ميثاق الاستثمار الذي صادق عليه المجلس الموقر مؤخرا، خاصة على مستوى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية، في سبيل تعزيز جاذبية الاستثمار الخاص الوطني والدولي في قطاع الطاقات المتجددة.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

(3) مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والذي يأتي في سياق مواكبة التطورات التي تعرفها بلادنا في المجال الطاقوي في السنوات الأخيرة، تنفيذًا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يؤكد منذ سنة 2009 على تفعيل الإستراتيجية الطاقوية وتقوية وسائل إنتاج الكهرباء.

وهي مناسبة السيدة الوزيرة للتنبؤ به بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها لتقوية وتجويد الترسانة القانونية المتعلقة بالانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، ومن ضمنها هذا المشروع قانون المنظم للإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، الذي تطرق إلى مقتضيات مهمة لم يسبق أن تم التطرق لها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن بلادنا في حاجة ماسة في هذه الظرفية التي يتجه فيها العالم بأسره للطاقات البديلة والمتجددة، إلى استكمال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الكهرباء، وهو ما تعمل الحكومة جادة في تنزيهه من خلال السياسات المنتهجة في مجال الطاقات البديلة وفقا للتوجيهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد.

II- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**1) مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية:**

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية ومشروع قانون 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يعتبر الكهرباء محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وألية مهمة لتماسك القطاعات المنتجة، وقطب رئيسي في جلب الاستثمارات.

وقد شكلت التوجهات الملكية السامية بوجوب تجاوز 52% من الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030 أساسا لتسريع وثيرة الإنجازات من أجل الاستجابة للطلب الناتج عن الإقلاع الاقتصادي، ولذلك وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاستكمال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الكهرباء، في مقدمتها بلورة مشروع قانون يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة للكهربائية؛ وقد واجهت بلادنا عددا من الاكراهات بهذا الصدد:

في مقدمتها عدم إمكانية الإنتاج الذاتي الكهرباء على مستوى شبكة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، مما يستوجب تعميم الإنتاج الذاتي على جميع الشبكات؛

وعدم إمكانية الولوج للشبكة الكهربائية بقدرة أقل من 300 ميغاواط؛

وعدم وجود مسطرة للترخيص للمنتجين الذاتيين مما يفرض إعداد قانون ينظم مسطرة الترخيص.

ويهدف مشروع القانون هذا لتنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي، كيفما كان مصدر الإنتاج وطبيعة الشبكة ومستوى الجهد وقدرة المنشأة المستخدمة، ولضمان سلامة وأمن شبكة الكهرباء الوطنية، والحرص على احترام مبادئ الشفافية، ولضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع المتدخلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

لقد جاء مشروع القانون هذا بإضافات ومستجدات مهمة كحق الإنتاج الذاتي لأي شخص ذاتي أو اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص، وتعميم الإنتاج الذاتي بجميع الشبكات الكهربائية بما فيها شبكات توزيع الكهرباء، وفتح الباب أمام جميع قدرات ومصادر إنتاج الطاقة الكهربائية للإنتاج الذاتي للكهرباء.

وحق الولوج للشبكة الكهربائية الوطنية نقلا وتوزيعا، مع إمكانية بيع فائض الإنتاج الذاتي لمسيري الشبكات الكهربائية الوطنية، والعد الذي للطاقة الكهربائية المسحوبة والمحقونة في الشبكة الكهربائية الوطنية، وإمكانية الحصول على شهادة الأصل، إضافة لسن جزاءات وضمائم لمرتكبي المخالفات، وضبط العلامة بين المنتجين الذاتيين والفاعلين في القطاع، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية مع إمكانية التخزين.

ومن منطلق المسؤولية وموقعه داخل الحكومة فقد تعاطى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بشكل إيجابي مع مشروع القانون هذا والذي سيساهم في تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في ميدان تصميم وإنجاز واستغلال وصيانة محطات الإنتاج الذاتي للكهرباء من طرف مقاولات يتم خلقها لهذا الغرض، وكذا في تطوير اقتصاد "وطني أخضر" منخفض الكربون.

ومن خلال نص تنظيمي ستحدد كفاءات نظام التصريح والربط والترخيص.

وفي إطار تحديث الإدارة المغربية وتقريب الإدارة من المواطن، سيتيح هذا المشروع تبسيط رقمته المساطر الإدارية.

ويتيح مشروع القانون فترة انتقالية تصل لثمانية عشر شهرا لتسوية وضعية المنتجين الذاتيين الحاليين، وسيدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ نشره وإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق هذا القانون في أجل أقصاه أربع سنوات ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ويعتبر مشروع هذا القانون إطارا تحفيزيا جديدا وفرصة سانحة لتشجيع القطاع الخاص، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى على المزيد من الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء، والاستجابة لاحتياجاتهم من الطاقة الكهربائية بأتمنة تنافسية، والتحكم بشكل أفضل في منحنيات استهلاكهم للكهرباء، والتوفر على منتجات تستجيب لمعايير التنمية المستدامة.

وسيمكن هذا المشروع من خلق دينامية اقتصادية لها وقع إيجابي على سوق الشغل بالمغرب.

وبغرض تعزيز الشفافية وإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين عمدت هذه الأخيرة بهذا المشروع القانون إلى إرساء كل مسير لشبكة التوزيع القدرة للاستجابة المتاحة في منطقة نفوذه داخل أقصاه 30 نونبر من كل سنة، إلى سير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل الذي يقوم باحتسابها والعمل على تحيينها.

ومصادقة الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء على القدرة الاستيعابية قبل نشرها، مما سيساهم في تعزيز الشفافية وإعطاء الرؤية اللازمة للمستثمرين، وإدراج التكاليف المرتبطة بخدمات المنظومة ضمن تعريفه تحدها للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء بعد استطلاع رأي سير الشبكة الكهربائية للنقل.

وقد أدى هذا المشروع لتفادي المغاربة والبحث على إنجاز المشاريع في أجلها، ولذلك تضمن مشروع القانون السماح للإدارة لتحقيق من سير أشغال الإنجاز وفق الجدولة الزمنية المحددة، في ملف طلب الترخيص، واتخاذ قرار إلغاء الترخيص بالإنجاز، بعد تجاوز مرحلة الأعدار وعدم تقديم المبررات المقنعة لأسباب التأخر، والإدلاء بالكفالات أو الضمانات البنكية التي تضمن إنجاز المشروع، مع تحديد كفاءات احتساب مبلغها بنص تنظيمي، وإخضاع كل تغيير للشكل القانوني لصاحب الترخيص بالإنجاز أو توفيت للأسهم، ومن خلال عدد من المقتضيات يهدف كذلك مشروع القانون لتبسيط وضبط مسطرة الترخيص بتقليص آجال منع الرخص، وطلب الاستشارة التقنية من سير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل وسير شبكة توزيع الكهرباء، وطلب رأي الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، وتروم مجموعة من مواد هذا المشروع تعزيز سلامة وتطوير الشبكة الكهربائية، ومنع الإمكانية للمنتجين لتزويد المستهلكين ومسيري شبكات التوزيع.

ويقر مشروع القانون تعزيز توطين الصناعة المحلية واثمين مشاريع متجددة والعمل بمبدأ الأفضلية الوطنية.

لذلك، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية ونظرا لأهمية مشروع هذا القانون فهو يصوت بنعم.

III- الفريق الحركي:

1) مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون في إطار قراءة ثانية.

ولذلك، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية يصوت بنعم على مشروع هذا القانون.

2) مشروع قانون رقم 40.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

وبخصوص "مشروع القانون رقم 40.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة" و"القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء".

يندرج مشروع هذا القانون في سياق الرفع من الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجددة، وذلك بتجاوز هدف 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق 2030، وإعمالا لخارطة الطريق للثمين الطاق للكتلة الحيوية، وانخراطا في خارطة الطريق لتطوير الطاقة الهيدروجينية، وبرنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية في أصل متجدد، واستغلال مولدات الطاقة الريحية، وطاقة التيارات البحرية، وتجهيز محطات تحلية المياه المبرمجة بوحداث لإنتاج الطاقة المتجددة، ورسم خطة جديدة في مجال البحث والتطوير والابتكار، ومثالية الإدارة العمومية باللجوء قدر الإمكان إلى استعمال الطاقات المتجددة.

وقد عرف هذا المجال في السنوات الأخيرة انخفاضا في أسعار الألواح الشمسية الفوتوضوئية بنسبة تناهز 90% ما بين 2009 و2021، وتضخم أسعار الألواح الشمسية الفوتوضوئية بنسبة تتراوح ما بين 10 و15%، وانخفاض في أسعار تكنولوجيا الطاقة الشرعية بنسبة تناهز 72% ما بين 2009 و2021، وإضافة حوالي 644 جيغاوات من الطاقات المتجددة على مستوى العالم ما بين 2010-2020.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يهدف مشروع هذا القانون إلى تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، مع تبسيط إجراءات الترخيص، وتعزيز جاذبية قطاع الطاقات المتجددة للاستثمار الخاص الوطني والدولي، وتعزيز سلامة ومرونة المنظومة الكهربائية الوطنية، وتقوية النسيج المقاولاتي الوطني في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة وصناعاتها والعمل على الحفاظ على التوازن الاجتماعي للفاعلين العموميين في قطاع الكهرباء.

ومن أجل إجراء تحول مهم في المنظومة الكهربائية، أدرجت الوزارة مفاهيم جديدة كالقدرة، الاستجابة، وخدمات المنظومة، إلى غير ذلك.

الطاقة الوطنية التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2019، وفي ظل الإكراهات والتحديات التي يعرفها قطاع الطاقة في شموليته، تم رفع طموحات بلادنا في هذا المجال من خلال الأهداف المسطرة حاليا عبر استثمار الإمكانات الطاقية التي يتوفر عليها بلدنا، خاصة الطاقات المتجددة التي يعتبر بلدنا رائدا فيها.

وعليه، فإن هذين النصين التشريعيين جاءا منسجمين مع المبادئ التوجيهية للمملكة، واللذين يهدفان بالأساس إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وتبسيط إجراءات الترخيص، مما سيمكن من تعزيز جاذبية قطاع الطاقات المتجددة للاستثمار الخاص المحلي والدولي وما أحوج بلادنا إليها.

السيد الرئيس،

في هذا السياق، لا بد من الإشادة بالمنجزات التي حققتها بلادنا بفضل الرؤية الملكية المتبصرة في مجال الطاقة، خاصة الطاقات المتجددة، فقد أثبتت الإستراتيجية المغربية في هذا المجال نجاعتها من خلال الانتقال بالمملكة المغربية من بلد يعتمد بشكل كامل على تلبية حاجياته من الطاقة الأحفورية المستوردة إلى منتج للطاقات المتجددة، وتحول التحديات القائمة في مجال الطاقة إلى فرص استثمارية، من خلال الانخراط في مشاريع كبرى لتطوير هذا القطاع، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا.

السيد الرئيس،

تفاعلا مع التحولات التي يعرفها هذا القطاع الهام، واستحضارا لتحدياته ورهاناته، نود في الفريق الحركي التأكيد على ضرورة العمل على تحفيز المقاولات للاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، عبر إعطاء ضمانات وتوفير مجموعة من الآليات لخلق فرص الشغل في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الحركي نتطلع إلى ضرورة حرص الحكومة وكل الفاعلين والمتدخلين والمستثمرين في قطاع الطاقة على اعتماد منهجية تشاركية في وضع برامج ومخططات واستراتيجيات القطاع، وكذا تقييم المتوفر منها في سبيل تحسين الخدمات وتوفير المنتوجات، حيث يبقى نجاح هذا الاختيار الذي اتخذته بلادنا رهين بتوفير الموارد التقنية والبشرية لتعزيز النجاعة الطاقية التي تعتبر أداة هامة للتحكم الطاق.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الحركي نأمل أن تتم مواكبة وتحسين الترسنة القانونية لقطاع الطاقة مع التأكيد على اعتماد المقاربة المجالية والجهوية عند إعداد خريطة لتوطين مشاريع إنتاج الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والريحية.

ويهدف مشروع هذا القانون التنظيمي الى ادخال تعديلات جديدة على المادة 10، والتي يتوخى منها تحقيق الملائمة الشكلية والموضوعية مع المادة 5 منه.

السيد الرئيس،

يعتبر الدفع بعدم دستورية القوانين آلية جديدة في منظومتنا القانونية نص عليها الفصل 133 من دستور 2011 تمكن المواطنين من المساهمة في تنقيح المنظومة التشريعية وتطهير الترسنة القانونية مما قد يشوبها من مقتضيات غير دستورية، عن طريق الرقابة البعدية على القوانين السارية المفعول والتي يراد تطبيقها في القضايا الراجعة أمام المحاكم، والتي يكون من شأنها المساس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور. وبذلك، فحق إحالة القوانين غير الدستورية على المحكمة الدستورية لم يعد قاصرا على الطبقة السياسية، بل أصبح من حق المتقاضين أيضا من خلال مسطرة الدفع بعدم الدستورية، مما يشكل ثورة حقوقية ونقل نوعية لتحقيق عدالة دستورية مواطنة، يكون فيها المواطن في قلب معادلة تحصين حقوقه وحرياته بما يترتب عن ذلك من إشاعة ثقافة مجتمعية تتفاعل مع القضاء الدستوري بشكل إيجابي، وأيضا تكرس وعي المواطن بحقوقه والتزاماته ولما لذلك من أثر إيجابي في تكريس الأمن القانوني للدولة الذي يحمل في طياته أبعادا تنموية على سائر المستويات. هذا، واقتناعا بأهمية المقتضيات التي جاء بها مشروع هذا القانون التنظيمي والرامية إلى تنظيم ممارسة الدفع بعدم دستورية القوانين وتحديد القواعد والشروط الضابطة لذلك، من جهة، ومن حرصنا على اعتماد التوافق كخيار لدعم كل ما يخدم المصلحة العامة من جهة أخرى، فإننا نعلن التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون التنظيمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 40.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

السيدة الوزيرة،

كما تعلمون تعتبر الطاقات المتجددة ركيزة أساسية في الإستراتيجية

المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، في إطار مواصلة مسلسل الانتقال الطاقى لبلادنا وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، واستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتزويد توجهات الاستراتيجية الوطنية الطاقية وتوصيات النموذج التنموي الجديد والمساهمة في تنوع مصادر التزود بالطاقة، من خلال رفع نسبة الطاقات المتجددة وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، والتحكم في الطاقة للحفاظ على البيئة وتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء في تأمين الإمداد الطاقى وتقليص التبعية الطاقية للخارج، بالإضافة إلى تنمية نشاط المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة من طرف الخواص وتعزيز مردوديتها وتقوية مرونة المنظومة الكهربائية.

السيد الرئيس،

إن الطاقات المتجددة تعتبر الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الطاقية الوطنية، وهو ما يحتم علينا تجاوز نسبة 25 في المئة من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشئة في أفق 2023، وكذلك دعم مكانة الطاقات المتجددة واستغلال الطاقات البحرية وتزويد المناطق الصناعية وكذا محطات تحلية مياه البحر بمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة والتنافسية، ومنح فرص الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية إلى جانب تحيين الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية وتعزيز جاذبية قطاع الطاقات المتجددة بتوفير مجموعة من الضمانات والآليات للتشجيع على الاستثمار المحلي والدولي والمساهمة في خلق فرص الشغل وفي التنمية المحلية، وخلق التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة إلى تقوية النسيج المقاوالاتي الوطني وتحويل المستهلك الى منتج للطاقة، وهو ما سيكون له وقع إيجابي على مختلف الفاعلين المعنيين في القطاعين العام والخاص.

إلا أنه لتحقيق هذه الأهداف، لابد من تجاوز بعض الاكراهات التي تعيق تطورنا في هذا المجال، خاصة على مستوى السياسة الإلتقائية بين القطاعات المعنية، حيث نجد كثرة المتدخلين في القطاع وهو ما يحول دون اتخاذ القرارات الحازمة خاصة في قطاع الكهرباء، كما رصد ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في توصياته المتعلقة بقطاع الكهرباء، بالإضافة إلى ضرورة استغلال جميع مصادر الطاقة المتاحة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية..

في البداية، اسمحوا لي أن أنوه بعمل اللجنة رئيسا وأعضاء، كما أنوه بالسيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة على عرضها القيم بمناسبة تقديم هذا المشروع وكذا بتفاعلها الإيجابي مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين على هذا النص التشريعي الهام، الذي يهدف إلى تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي كيفما كان مصدر الإنتاج وطبيعة الشبكة ومستوى الجهد وغيرها..

السيد الرئيس،

إننا نثمن جوهر وفلسفة هذا المشروع الذي يهدف إلى ضمان سلامة وأمن شبكة الكهرباء الوطنية في احترام تام لمبادئ الشفافية، وضمنان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع المتدخلين، ولن يتأتى كل ذلك طبعاً إلا في إطار تبسيط المساطر الإدارية وضمنان حق الحصول على المعلومات بشكل سريع، وتنظيم لا مركزي للتراب الوطني في إطار الجهوية المتقدمة، وسن جزاءات وضمانات لمرتكبي المخالفات..

إننا في الفريق الحركي كلنا أمل أن يساهم هذا النص التشريعي في توسيع تزويد كل القرى والمداشر بالعالم القروي والجبلي بالكهرباء، ولما لا أن يكون هذا المجال إحدى المصادر لإنتاجها خصوصا الريحية والشمسية والمائية على اعتبار أنه مجال طبيعي خصب تنقصه الإرادة.. والاستثمار...

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا المشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا أهدافه، آمليين أن تتم مواكبته وتحيينه وتنقيحه كلما دعت الضرورة لذلك، خدمة للصالح العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الاشتراكي:

(1) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09

الدولية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الايكولوجية، وخلق ديناميكية اقتصادية من خلال خلق فرص الشغل، وتمكين المقاولات العاملة بالقطاعات الإنتاجية من توفير الطاقة الكهربائية بأسعار تنافسية وخالية من الكربون، ومنح فرصة للمواطنين والمقاولات لتطوير الإنتاج الذاتي للكهرباء، وامتلاك منشأة الإنتاج الذاتي من طرف المستهلك الذاتي مع حق التصرف فيها، وبالتالي فإن منظومة الإنتاج الذاتي للكهرباء ستمكن من خلق ثروة طاقة كهربائية، ستساهم في تخفيض تكلفة الكهرباء ببلادنا، لهذا لا بد من تخصيص حصة محددة من الإنتاج الذاتي وتحويلها للمكتب الوطني للكهرباء في إطار مساهمة تضامنية مع الطبقة الوسطى والمعوزة، من أجل تخفيض تسعيرة فاتورة الاستهلاك المنزلي نظرا لغلاء أسعار الطاقة الكهربائية بالنسبة للمستهلكين من الطبقة الوسطى والأسر التي تعاني الفقر والهشاشة.

السيد الرئيس،

ومع هذا يظل التحدي الأكبر هو كسب الرهان فيما يخص التحول الطاقوي وتسريع الانتقال الطاقوي ووضع المغرب على مسار النمو الأخضر، من خلال تثمين الموارد المحلية بما فيها الطاقات المتجددة لإنعاش الطاقات الخضراء الكفيلة بإعطاء دفعة قوية للتزليل الفعال للاستراتيجية الطاقوية ومواجهة تحديات السياسة القطاعية لتلبية حاجيات السوق الوطنية، وتقليص التبعية للخارج، ووضع سياسات متماسكة تضمن أنظمة طاقة موثوقة ومستدامة لجذب الاستثمارات، وتفعيل دور الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، الذي يتجلى في ضمان حسن سير سوق الكهرباء، وضبط ولوج المنتجين الذاتيين لشبكات الكهرباء، والعمل على تسريع تنزيل مقتضيات هذا القانون على أرض الواقع، مع فرض تدابير لمراقبة احترام تطبيقه وفق قواعد صحيحة وشفافة، تهدف لتحقيق انتقال طاقوي أمثل.

والسلام عليكم.

٧- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم حول:

(1) مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (في قراءة ثانية):

(2) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

(3) مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

السيد الرئيس،

ببلادنا، كالطاقة الهيدروجينية مثلا، والتي تتوفر على إمكانيات عالية في إنتاج وتصدير الجزئيات الخضراء حسب مجلس الطاقة العالمي بألمانيا، لذا لا بد من إدماجها ضمن الطاقات التي تحظى باهتمام بلادنا باعتبارها بمثابة النفط الأخضر الجديد، وبدل المزيد من الجهود في هذا المجال لتعزيز النجاعة الطاقوية كآلية هامة في التحكم الطاقوي، وخلق عدالة مجالية بين الجهات والأقاليم على مستوى احتضان مشاريع إنتاج الطاقات المتجددة، حسب تنوع مصادرها، خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية والريحية.

والسلام عليكم.

(2) مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، الذي جاء في إطار الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع الطاقوي، انسجاما مع التوجه الذي أخذته بلادنا في مجال الطاقات بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة والتي أفضت إلى اعتماد الاستراتيجية الطاقوية الوطنية منذ سنة 2009، وهو المشروع الذي يهدف إلى تقوية وسائل إنتاج الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بفعل الإقلاق الاقتصادي المرتبط بالظرفية الحالية، وتطوير الإنتاج اللامركز للكهرباء، وتحسين القدرة التنافسية لقطاع الكهرباء، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وسد الفراغ القانوني لمواجهة تحديات نشاط الإنتاج الذاتي، نظرا لوجود منشآت للإنتاج الذاتي دون تأطير قانوني، وعدم إمكانية الإنتاج الذاتي للكهرباء إلا على مستوى شبكة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومحدودية القدرة المسموح بها للإنتاج الذاتي، مما يساهم في بطء وثيرة مشاريع الإنتاج الذاتي للكهرباء في بلادنا، وهذا كله يصب في تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي وضمان سلامة وأمن شبكة الكهرباء الوطنية.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، الذي يتيح لأي شخص ذاتي أو اعتباري أن يتمتع بصفة المنتج الذاتي للكهرباء، باستثناء مسيري الشبكة الكهربائية الوطنية والمنتجين في إطار التعاقد مع المؤسسات العمومية العاملة بالقطاع لتطبيق مبدأ الشفافية والحياد، هو خيار كنا نتطلع إليه جميعا لتحقيق الأمن الطاقوي والكهربائي والحد من التبعية الطاقوية التي تعيشها بلادنا والتخفيف من تكاليف الاستيراد الطاقوي التي تؤثر على ميزاننا التجاري وتخل بالتزاماتنا

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة ثلاثة مشاريع قوانين: الأول يدخل في إطار تنزيل أحكام دستور 2011، ويتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والثاني والثالث يتعلقان بالاستراتيجية الطاقية الوطنية وتسريع الانتقال الطاقى ببلادنا وهما مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، ومشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

فمما لا شك فيه أن بلدنا ماضية بثبات نحو إرساء دولة الحق والقانون التي ما فتئ يدعولها جلاله الملك نصره الله في كل المناسبات، خاصة بعد إقرار دستور 2011، الذي نص على مجموعة من المبادئ الأساسية الهادفة إلى احترام حقوق وحرريات المواطنين، والتي نجد على رأسها مبدأ الشرعية الذي يفرض احترام القوانين الأدنى للأسمى.

وفي هذا الإطار، يأتي مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون الذي أعدته وزارتك مشكورة، والذي يعرف الجميع أنه شهد مسارا طويلا عبر المرور من عدة محطات أساسية كان أولها سنة 2015، وهو الأمر الذي يستدعي منا تسريع إخراجه إلى الوجود، باعتباره أولا يندرج في إطار تنزيل أحكام دستور المملكة التي مرت على صدره أزيد من إحدى عشرة سنة، وثانيا لاعتباره جزء لا يتجزأ من ورش الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة التي تهدف إلى تحقيق العدل والإنصاف وصيانة الحقوق والحرريات المكفولة دستوريا.

وفيما يخص المبادرة التشريعية الثانية التي تدخل في إطار الاستراتيجية الوطنية التي دعا إليها جلاله الملك نصره الله سنة 2009 والهادفة إلى تجاوز حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة بنسبة 52 بالمائة قبل سنة 2030، فلا يسعنا إلا التنويه بهذه الخطوة التي تندرج ضمن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى النهوض بقطاع الطاقة وتعزيز سيادة الوطنية الطاقية، وتقليص كلفة الطاقة، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر واستقطاب الاستثمار الوطني والدولي.

فبلادنا تزخر بمؤهلات طبيعية لا بد من استغلالها أحسن استغلال، وذلك لتعزيز سيادة المغرب الطاقية، وتخفيض كلفتها، وأيضا إحراز تقدم على مستوى موقع بلدنا ضمن الاقتصادات الخالية من الكربون، وخاصة تلك المرتبطة بالطاقات الشمسية والريحية.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ ندعو إلى بذل كافة الجهود لاستكمال تنزيل الاستراتيجية الوطنية الطاقية من أجل

توفير أمن طاقي مستدام، فإننا ننوه بمجهودات هذه الحكومة من أجل النهوض بهذا القطاع، وإجراء كافة الإصلاحات الضرورية.

VI- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة التي نخصصها لدراسة مشروع قانون على قدر كبير من الأهمية، ألا وهو مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

وهو القانون الذي يأتي في سياق تعزيز الترسانة القانونية المؤطرة لقطاع الطاقة والكهرباء بشكل خاص، والتي تشمل:

- القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تغييره وتتميمه؛

- القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية" كما تم تغييره وتتميمه؛

- القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية؛

- القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية كما تم تغييره وتتميمه؛

- القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

- ومشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، الذي نصوت عليه اليوم في هذه الجلسة التشريعية.

بحيث يمكن القول بأن بلادنا أضحت اليوم تتوقر على جيل جديد من القوانين الكفيلة بإنعاش اقتصاد طاقي منتج للثروة، والمؤطرة لقطاع الطاقة.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشادة بما يُعطي جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده من اهتمام خاص بقطاع الطاقة، وبرؤية

جلالته الرامية إلى تعزيز موقع المغرب ضمن مصاف البلدان الرائدة في مجال الانتقال الطاقى على الصعيد العالمي، حيث نجحت بلادنا في تهيئة قدراتها في مجال الطاقات المتجددة، عبر تطوير محطات للطاقة الشمسية، وحضائر للطاقة الريحية، ومحطات للطاقة الكهرومائية، وإدراج تدابير النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الأساسية للاقتصاد المغربي.

وهي كلها إنجازات ومبادرات تُناشد كل واحد منا إلى الانخراط في جهود تعزيز هذه النتائج وتأمين إمكاناتنا الطاقية، وتطوير النجاعة الطاقية كرافعة أساسية لتسريع الانتقال الطاقى، بالاعتماد على الطاقات المتجددة، وتقليص التبعية الطاقية، خصوصا وأن تسريع الانتقال الطاقى من شأنه أن يخلق العديد من المنافع بالنسبة للمواطنين والمقاولات والمالية العمومية.

السيدة الوزيرة،

وهي أيضا مناسبة نشيد بها بالأجواء الإيجابية التي طبعت دراسة مشروع هذا القانون داخل لجنة القطاعات الإنتاجية، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار قيمة مشروع هذا القانون وأثره الكبير على النسيج الطاقى لبلادنا.

وكذا خيار تنظيم يوم دراسي حول مشروع هذا القانون، وهي ممارسة يتعين تكريسها، والذي مكن السيدات والسادة المستشارين من تعميق دراسة مضامين هذا النص القانوني المهم.

السيدة الوزيرة،

كما نعلم جميعا، فإنه بالنظر لطابعها الاستراتيجي وأثرها على النسيج الاقتصادي، توجد الطاقة في قلب الأولويات الوطنية، وموضوع الطاقة يُسائلنا على أكثر من صعيد، لاسيما بالنظر للرهانات المرتبطة بالسيادة الطاقية من أجل ضمان تزويد الفاعلين بالطاقة، والتنافسية المتعلقة بأسعار الطاقة ورهان إزالة الكربون مع الاقتصاد للتماشي مع المعايير والمتطلبات الجديدة للشركاء الدوليين.

والسياق الحالي والأزمات المتكررة تؤكد على ضرورة إيلاء أهمية كبيرة لموضوع الطاقة المتجددة، فتحقيق السيادة الطاقية لا يُعدُّ ترفاً للسياسة العمومية، وإنما ضرورة ملحة لتأمين مسارنا التنموي.

فارتفاع أسعار المواد الخام ذات المنشأ الطاقى بسبب اضطراب سلاسل التوريد جراء التوترات الجيو سياسية، وتأثير ذلك على ميزان الأداءات وعلى ماليتنا العمومية، فضلا عن القدرة التنافسية لمقاولاتنا، كلها عوامل تؤكد على ضرورة العمل بقوة لتحويل إكراهاتنا الطاقية إلى فرص حقيقية للتنمية يتعين اغتنامها، عبر اعتماد سياسات تُكرِّس الاستباقية وتُحقِّق السيادة الطاقية لبلادنا.

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننخرطُ معكم بكل مسؤولية، في هذا المسار والخيار الاستراتيجي ببلادنا. وأود أن أذكر بأن تحدي إزالة

الكربون وتحرير قطاع الكهرباء، بما يُعزز تنافسية اقتصادنا الوطني، قد شكَّلَ إحدَى الأولويات التي حدَّدتها الاتحاد العام لمقاولات المغرب في كتابه الأبيض، الذي قدَّم تدابير ملموسة لتزليل النموذج التنموي الجديد، وأكدنا، من خلاله، على أنه رهان يجب أن تتبناه المقاولات من زاوية قدرتها التنافسية وليس بشكل ظرفي، نظرا للفرص المتعددة التي تُقدِّمها، ويُسعدنا أن نرى المقاولات المغربية قد أصبحت مُنخرطة بشكل متزايد في هذه الدينامية.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن المضامين الإيجابية لمشروع القانون، سيما تلك المتعلقة بفتح قطاع الكهرباء على القطاع الخاص، والرهان على الطاقات المتجددة وهو ما سيسمح للصناعة المغربية بتعزيز قدراتها التنافسية.

السيدة الوزيرة،

في إطار حق التعديل، وبهدف تدقيق مشروع القانون وتجويده، تقدم فريقنا بتعديلين هما بالخصوص:

- إدراج بند جديد (15) في المادة الأولى من مشروع القانون، بإضافة تعريف لـ "تخزين الطاقة":

- تتميم المادة الثانية بمادة جديدة "6 المكررة مرتين"، تنص على إمكانية المستغل إنجاز منشأة تخزين الطاقة والاستفادة من خدمات التخزين وفق شروط تحدد بنص تنظيمي.

وقد تفاعلت الحكومة بالإيجاب مع مقترحي التعديلين.

ولأجل ذلك، وإذ نجدد تميمنا للمضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون، وتطلعنا لإخراجه إلى حيز التنفيذ في أقرب وقت، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في

هذه الجلسة التشريعية العامة التي نخصصها لدراسة مشروع قانون

على قدر كبير من الأهمية، ويشكل خطوة طموحة لتعزيز الأمن الطاقى

لبلادنا، ألا وهو مشروع قانون 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء.

القانون من شأنه أن يحفز القطاع الخاص على الاستثمار بشكل متزايد في مجال إنتاج الكهرباء، من أجل الاستجابة لحاجيات المقاولات من الطاقة الكهربائية بأتمنة تنافسية والتحكم بشكل أفضل في منحنيات استهلاكها للكهرباء.

لأنه، وكما نعلم جميعا، فتوفير طاقة ميسورة التكلفة يُعد من الضرورات الأساسية لتنافسية المقاولات، والتحكم في كلفة الطاقة سيمنح مزايا تنافسية قوية لمنظومة إنتاجنا وسيعزز من تنافسية مقاولاتنا.

ولأجل ذلك، وإذ نثمن المضامين الإيجابية لمشروع القانون، ونعبر عن تطلعا لإصدار النصوص التنظيمية التطبيقية له في أسرع وقت، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من الواضح أن الرقابة على دستورية القوانين هي تكريس لمبدأ المشروعية، الذي يركز على كون الدستور هو قانون الدولة الأعلى، وأن القواعد الواردة فيه هي الأعلى مرتبة، ويتوجب على كل السلطات في الدولة احترامها والعمل بموجبها، بما في ذلك السلطة التشريعية.

لقد عمل دستور 2011 على إحلال الرقابة القضائية لدستور القوانين محل الرقابة السياسية، وتم وفق أحكام الباب الثامن من الدستور الجديد تعويض المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية التي أصبحت مؤسسة معهودا إليها بالسر على احترام سمو الدستور، حيث يتم انتخاب نصف أعضائها من قبل مجلسي البرلمان، مع اختصاصات موسعة تهم مراقبة دستورية الاتفاقيات، وفتح إمكانية الإحالة عليها من لدن جميع المواطنين.

وفي هذا الإطار، جاء مشروع قانون الدفع بعدم دستورية قانون، لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتجلى فيما يلي:

(1) إعطاء حق جديد يمكن للمتقاضين من الدفاع عن حقوقه المضمونة دستوريا من خلال الولوج غير المباشر للقضاء الدستوري؛

(2) تصفية النظام القانوني من مقتضيات غير دستورية، وبالتالي إشراك المواطنين بطريقة غير مباشرة في عملية التشريع؛

وهو القانون الذي يأتي في سياق سد الفراغ القانوني المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء وتعزيز الترسنة القانونية المؤطرة لقطاع الطاقة والكهرباء بشكل خاص، وإرساء الأسس القانونية لتعزيز وسائل إنتاج الكهرباء، والاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشادة بما يُعطي جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من اهتمام خاص بقطاع الطاقة، وبرؤية جلالته الرامية إلى تعزيز موقع المغرب ضمن مصاف البلدان الرائدة في مجال الانتقال الطاقى على الصعيد العالمي، حيث نجحت بلادنا في تامين قدراتها في مجال الطاقات المتجددة، عبر تطوير محطات للطاقة الشمسية، وحظائر للطاقة الريحية، ومحطات للطاقة الكهرومائية، وإدراج تدابير النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الأساسية للاقتصاد المغربي.

وهي كلها إنجازات ومبادرات تُناشد كل واحد منا إلى الانخراط في جهود تعزيز هذه النتائج وتثمين إمكاناتنا الطاقية، وتطوير النجاعة الطاقية كرافعة أساسية لتسريع الانتقال الطاقى، بالاعتماد على الطاقات المتجددة، وتقليص التبعية الطاقية.

وهي أيضا مناسبة نشيد بها بالأجواء الإيجابية على طبعت دراسة مشروع هذا القانون داخل لجنة القطاعات الإنتاجية، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار قيمة مشروع هذا القانون وأثره الكبير على النسيج الطاقى لبلادنا.

السيدة الوزيرة،

كما هو مبرر فإن مشروع هذا القانون يهدف إلى:

- تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الذاتي كيفما كان مصدر الإنتاج، وكيفما كانت طبيعة الشبكة ومستوى الجهد وقدرة المنشأة المستخدمة؛

- ضمان سلامة وأمن شبكة الكهرباء الوطنية؛

- الحرص على احترام مبادئ الشفافية؛

- ضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع المتدخلين.

وهي أهداف تتقاطع مع توصيات النموذج التنموي الجديد، المتعلقة بتطوير الإنتاج اللامركزى للكهرباء، وتحسين القدرة التنافسية لقطاع الكهرباء.

وتتقاطع أيضا من رؤية الاتحاد العام لمقاولات المغرب الداعية إلى تسريع التحرير المتحكم فيه لقطاع الكهرباء وتشجيع الإنتاج اللامركزى، وتقديم عرض تنافسي للكهرباء قائم على المقاربة الترابية ومخصص للمقاولات العاملة في مجال التصدير.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُقدر أن مشروع هذا

(3) تحقيق مبدأ سمو القاعدة الدستورية في النظام المعياري الداخلي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر اعتماد آلية الدفع بعدم دستورية القوانين يشكل ثورة حقوقية ببلادنا.

ومن شأنها أن تجعل المواطن في قلب معادلة تحصن حقوقه وحرياته بما يترتب عن ذلك من إشاعة ثقافة مجتمعية تتفاعل مع القضاء الدستوري بشكل إيجابي وتكرس وعي المواطن بحقوقه والتزاماته.

غير أن تنزيل هذه الآلية ليس بالأمر السهل، وإنما يتطلب الأمر ضرورة تحقيق نوع من التوازن والتكامل بين الغاية المنشودة من إحداثها وهي صون الحقوق والحرريات التي يضمنها الدستور، وبين ضرورة تحقيق النجاعة القضائية ولاسيما على مستوى تبسيط المساطر وتقليص الأجل وقواعد المحاكمة العادلة.

ويمكن أن نتصور مسألة منح الأفراد حق الدفع بعدم الدستورية سيتبع بروز إشكالية محورية تركز على كيفية التوفيق بين معطى فردنة القانون ودولة القانون بمعنى كيف يمكن عقلنة ممارسة هذا الحق من طرف الأفراد دون أن يؤثر ذلك سلبا على استقرار النظام القانوني للدولة وعدم وجود فوضى في طريقة ممارسة هذا الحق من خلال ارتفاع كثافة انسيابية الطلبات الكيدية لعرقلة الفصل في الدعاوى الأصلية مما قد يشكل في حد ذاته عرقلة لتطبيق العدالة.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 لم يركز، بالإضافة إلى ما سبق، على مسألة إخضاع القضاة لتكوين خاص في مجال الدفع بعدم دستورية قانون بغرض تعزيز ثقافة القاضي وانتهاجه السبيل المناسب لفحص جدية الدفع.

كما أنه يعاب على المشروع تكريسه لنظام ازدواجية التصفية على مرحلتين، وهذا مؤداه التشكيك في قدرة قاضي الموضوع على مستوى المحاكم الابتدائية في الاضطلاع بمهام تقدير جدية الدفع، كما أنه يترتب عنه إطالة أمد النزاع، وكان من الأفضل اعتماد لجان خاصة على مستوى المحاكم الابتدائية تضم قانونيين متخصصين يرأسها قاضي، تتولى مهمة دراسة الجدية ومن ثم الإحالة المباشرة على المحكمة الدستورية كما سبقت الإشارة؛ إلا أن اعتماد آلية الدفع بعدم دستورية القوانين يشكل ثورة حقوقية ببلادنا، ومن شأنها أن تجعل المواطن في قلب معادلة تحصن حقوقه وحرياته، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصوت بالإيجاب على المشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع

بعدم دستورية قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VIII- مجموعة العدالة الاجتماعية:

(1) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

(2) مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 40.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ومشروع القانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وهي مناسبة، نوه خلالها بإخراج هذين النصين لتدارك الفراغ الحاصل على مستوى الترسانة القانونية المؤطرة، كما يندرجان في إطار المجهودات المبذولة من أجل خفض التكلفة الطاقية التي تتحملها ميزانية الدولة لضمان تزود المملكة بالموارد الطاقية من ضمنها الكهرباء.

ونستحضر في هذا الشأن ما أكد إليه جلالة الملك نصره الله في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، حيث شدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي لعدد من المواد الأساسية من ضمنها المواد الطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

إن الضغط الذي يشكله الطلب المتزايد على الطاقة الأولية نتيجة الدينامية المتنامية للاقتصاد الوطني والنمو الديمغرافي في مقابل محدودية العرض المرتبط بالطاقة الكهربائية يستوجب التسريع في تنزيل ورش الانتقال الطاقى واستثمار جميع الإمكانيات المتاحة من أجل تعزيز هذا العرض، من قبيل المقتضيات الجديدة التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، مع استحضار الرهانات المرتبطة بالمحافظة على البيئة في إطار تطوير اقتصاد أخضر

منخفض الكربون.

ومن بين أهم المقترحات التي تستحق أن نتمنحها في مجموعة العدالة الاجتماعية:

- منح حق الإنتاج الذاتي لأي شخص ذاتي أو اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص؛

- تعميم الإنتاج الذاتي بجميع الشبكات الكهربائية؛

- فتح الباب أمام جميع قدرات ومصادر إنتاج الطاقة الكهربائية للإنتاج الذاتي للكهرباء؛

- وإمكانية بيع فائض الإنتاج الذاتي لمسيري الشبكات الكهربائية مع فتح إمكانية التخزين الذاتي.

غير أننا ندعو في المقابل، إلى ضبط الأنظمة المعتمدة المتعلقة بنظام التصريح ونظام الموافقة على الربط ونظام الترخيص من أجل حماية حقوق جميع الأطراف، على اعتبار أن الأمر يتعلق بالأمن الطاقوي لبلادنا المرتبط بالتزود المستمر بالطاقة الكهربائية من طرف الساكنة والمنشآت الاقتصادية.

وفي الختام، واعتبارا لكون مشروعا هذين القانونين يندرجان في إطار التحول الاستراتيجي الذي اعتمده بلادنا لتحقيق النجاعة الطاقوية فإننا سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية لهما بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

IX- مداخلة المستشار السيد خالد السطوي:

(1) مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية:

(2) مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، وعلى مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذين القانونين اللذين يرميان تطوير الإنتاج اللامركز للكهرباء وتحسين حكامته تدير هذا القطاع والرفع من قدرته التنافسية انسجاما مع توجهات الإستراتيجية الطاقوية وخلصات النموذج التنموي الجديد.

كما يهدف هذين القانونين إلى تدعيم ركائز اقتصاد وطني صديق للبيئة تنافسي ومنخفض الكربون عبر تشجيع تطوير الطاقات المتجددة وتخفيض الفاتورة الطاقوية، خصوصا في ظل السياق الذي يعرفه العالم والمتسم بارتفاع الطلب على المواد الطاقوية وارتباك سلاسل الإمداد العالمية، إما بسبب الأزمات أو الحروب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد انتهت بلادنا، منذ وقت مبكر، إلى أهمية تنويع مصادر الطاقة، سواء عبر تنويع الشركاء أو الموارد، وفي هذا السياق، أطلق جلالة الملك، حفظه الله، مجموعة من البرامج التي ترمي إلى تهيئة الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها بلادنا مثل الطاقة الريحية والطاقة الشمسية، فالأمن الطاقوي أضحي اليوم مصدرا أساسيا من مصادر التنمية المستدامة.

وبالنظر لأهمية موضوع الأمن الطاقوي الذي فرض نفسه في ظل التحديات الإقليمية والدولية، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بطلب لعقد اجتماع لجنة القطاعات الإنتاجية بحضور السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة من أجل مناقشة موضوع السيادة الطاقوية، غير أننا لم نتلق أي رد مع الأسف.

وفي الختام، وإيماننا بأهمية ملاءمة الإطار القانوني مع المتغيرات التي يعرفها هذا القطاع، سنصوت بالإيجاب على هذين النصين، آمليين أن يسهما في بلوغ الأهداف المتوخاة منهما، لاسيما ضمان السيادة والأمن الطاقويين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 085

التاريخ: الاثنين 01 رجب 1444 هـ (23 يناير 2023 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين زوالاً.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم تدخلات رؤساء وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي تجاه بلادنا.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

يعقد برلمان المملكة المغربية جلسة خاصة على إثر تصويت البرلمان الأوروبي على توصية غير مفهومة المعنى والمغزى.

إن مكونات المجلسين وهم يدركون جميعا خلفيات موقف البرلمان الأوروبي وطبيعته وسياقاته، يجتمعون اليوم لتقييم هذا الموقف وتوضيح أبعاده ومغالطاته للرأي العام الوطني والدولي.

أفتح باب المداخلات وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود أربع دقائق، تفضل السيد الرئيس السيد محمد غياث.

النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

عقد البرلمان الأوروبي جلسة في غياب أغلبية الفريق الأول للحزب الشعبي الأوروبي، الذي رفض بقيادته وبعض أعضائه المشاركة في عملية ظاهرها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة وفي طياتها دسائس وأجندات ومصالح تقاطعت لتنتج موقفا سورباليا.

يطالبون بعدم التدخل في شؤون برلمانهم الداخلية، لكن سمحوا لأنفسهم بل نصبوا أنفسهم أوصياء على الغير، يحتقرون مقررات قضائية استوفت كافة شروط المحاكمة العادلة، وصادرة عن سلطة مستقلة حصنها الدستور المغربي والقوانين المنظمة لها وفق المعايير الدولية.

يريدون صناعة صورة مظلمة عن الحريات والحقوق، لكن تناسوا حقوق الغير التي يكفلها القانون للجميع على قدم المساواة، فالحقوق غير قابلة للتجزئة.

اليوم، هل فعلا مغرب اليوم مشكل انتهاكات حقوق الإنسان موجودة في المغرب؟

هذا سؤال، لا أظن أم أنه مجرد غطاء يخفي وراءه مصالح البعض التي أصابها الضرر.

هل لهذه الدرجة أصبح المغرب مزعجا؟ هل الاستقرار السياسي والاجتماعي أصبح مصدر قلق لبعض الدول التي اعتادت على الابتزاز؟

أؤكد أن المسيرة التنموية التي تشهدها بلادنا جعلت من المغرب قطبا محوريا وفاعلا دوليا قويا الحضور، لن نقبل أن يكون وطننا عرضة للمساومة أو للخنوع، ولن تخيفنا قراراتهم، ولن نغير من مسارنا ومن مقاربتنا، إننا مقتنعون ومؤمنون بعدالة قضايانا.

وإن كنتم فعلا شجعان، فارجوكم أن تكفوا عن هذه الأساليب الملتوية، آنذاك ستجدون كما وجدتم دائما أن المغرب دولة تحترم التزاماتها ولا تتدخل في شؤونكم ولا في عمل مؤسساتكم.

ما عندناش الغاز وما عندناش البترول باش نشربو الزم، ولكن عندنا إرادة قوية ورؤية وحب انتماء لهذا الوطن صمد على ما يزيد 12 قرن.

لذا، ندعوكم من هذا المنبر أن تبتعدوا عن المغرب وانظروا ما يقع حولكم، ولا تجعلوا المغرب شماعة تعلقون عليها إخفاقاتكم، فمن جهة خطابكم الرسمي يعترف بمجهودات المغرب في تحصين الحقوق والحريات وتكريس دولة الحق والقانون وتأسيس النظام الديمقراطي، ومن جهة أخرى ممارسات تنتقد وتدين، دابا بغينا غير أشنونتيقو؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

لا، دقيقة هي خمس الدقائق، يالاه زيد تفضل.

النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

لقد خلقتم لجن صداقة مع دول لا تجمعكم معها شراكة، وعطّلتم اللجنة المشتركة البرلمانية مع المغرب، أعطيتم المنبر لمرتزقة لا تعترف بها الأمم المتحدة، وتمتلكون الجرأة للدفاع عن دولة القانون، فعن أي قانون تتحدثون؟

فتحتم المجال للوبيات الغاز وتعتّلون مؤسسة برلمانية، فأين راحت شعارات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؟

أظن وهذا سؤال، هل عوض البرد القارس وغاز التدفئة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟

نقول ذلك لمن لا يعرف معنى "تمغريب"، معناها الحقيقي أن المغرب إذا عاهد وفي، وإن هذا الاستهداف الممنهج ضد بلدنا لن يزيد المغاربة إلا وحدة وتماسكا والتفافا حول مقدساته ومؤسساته. ننبه البرلمان الأوروبي إلى أن منطق الابتزاز والتعالي والنظرة الدونية للبلدان الإفريقية لن ينفذ مع المغرب، لأن المغرب قد تغير، وعلى من يهمهم الأمر أن يتكيفون مع هذا التغيير.

إن المغرب ماضٍ في تنويع علاقاته الاقتصادية والسياسية، وتطوير شراكاته مع كل البلدان التي نتقاسم معها نفس المبادئ والرؤى، خصوصا الاقتصادية والمالية مع محيطنا الإفريقي في إطار راجح- راجح، ونحن ندرك جيدا أن هذه العلاقة المتميزة تزج بعض القوى الاستعمارية التي بنت مجدها وقوتها على استغلال ونهب ثروات هذه القارة.

إن ما قام به البرلمان الأوروبي لا يعدو أن يكون محاولة فاشلة ومنعدمة الأثر على مصالح المملكة المغربية الشريفة، ونجدد رفضنا القاطع لما جاء في هذا القرار، وفي ذات الوقت سنظل متشبثين بتطوير الشراكة المغربية الأوروبية وبحيوية العلاقات التي تربطنا بمختلف البلدان الصديقة والشقيقة، في إطار احترام سيادة المغرب ووحدته التريية.

ولا يفوتني هنا بهذه المناسبة، أن أحيي موقف الاشتراكيين الإسبان الذين رفضوا دعم المهزلة، وكذلك رئيس الوزراء الإسباني الذي أعرب علانية عن عدم الموافقة على الاعتداء العدواني والمجاني ضد المغرب، ونشد بحرارة على البرلمان الأوروبي الإسباني من حزب الشعب الذين قاطعوا هذا التصويت الموجه إلى المغرب، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلسيه، والتي تجسد بحق إجماع ممثلي الأمة المغربية، أغلبية ومعارضة، عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية للوطن، والتي تأتي في أجواء احتفال الشعب المغربي قاطبة بالذكرى 79 لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، والتي شكلت محطة حاسمة في معركة الكفاح

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، السي أحمد تويزي.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيدات الرئيسين،

السيدات والسادة البرلمانين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب ومجلس المستشارين، من أجل التعبير عن موقفنا الراض لما صدر عن البرلمان الأوروبي من تهجم واضح وممنهج على بلادنا، وتدخل سافر في شؤوننا الداخلية ومحاولة يائسة للتأثير على القضاء المغربي المستقل.

وسوف نتكلم بالصرحة اللازمة مع شركائنا الذين تجمعنا معهم لجنة مشتركة برلمانية، يتم فيها طرح ومناقشة جميع القضايا وبطريقة مسؤولة، زيادة على أن المغرب شريك من أجل الديمقراطية مع مجلس أوروبا، لنقول لكم كيف يمكن لمؤسسة تقول على نفسها أنها تدافع عن مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة دولة شريكة، من خلال إهانة نظامها القضائي والتشهير بسلطتها الوطنية؟ كيف يمكن الادعاء بالدفاع عن العدالة والانحياز في ذات الوقت للجلادين وتجاهل أنين الضحايا؟ كيف يمكن للشعب المغربي بأحزابه ومنظماته ومؤسساته أن يفهم هذا الاستهداف في مجال حقوق الإنسان؟ علما أن هذا الملف طواه المغرب منذ سنين بدء بالإنصاف والمصالحة، والمصادقة على أحدث المعاهدات الدولية المؤطرة لحقوق الإنسان واستقلال القضاء، في حين أن بعض الأنظمة تمارس اعتقالات بالجملة وغير قانونية ومحاكمات صورية يتعرض لها السياسيون والصحافيون والبرلمانيون، وصلت في بعض الأحيان إلى مصادرة الدولة وحل مؤسساتها، واستخدام القضاء العسكري ضد المدنيين. هذا السلوك المزدوج يزيل عن البرلمان الأوروبي وقراراته ضد بلدنا كل المصدقية والاستقلالية.

إن بلدنا لم يعلن الحرب على دولة من دول الاتحاد لكي تشغل مؤسسة البرلمان الأوروبي كل هذا الوقت (مناقشة 6 تعديلات وجلسات للنقاش العام وتقريرين)، لصياغة قرار تحت الطلب مليء بالمغالطات كان وراءه في الكواليس بلد كنا نعتقد أنه شريك وصديق موثوق، ولكن رائحة الغاز أفضت صوابه ووعيه.

الوطني ضد الاستعمار.

أتناول الكلمة للتعبير عن أسفنا الشديد، واستيائنا العميق، واستغرابنا الكبير لما أقدم عليه البرلمان الأوروبي من اتخاذ قرار ما يسمى بـ "وضعية الصحافيين بالمغرب"، بعدما تحركت خيوط حملة شرسة أوقعت هذه المؤسسة التمثيلية في فخ مناورة جديدة تخدم جهات معادية للمغرب، وتمكنت من توريث هذه المؤسسة في محاكمة صورية لبلد يعتبر شريكا اقتصاديا وشريكا ديمقراطيا، ويتمتع بالوضع المتقدم، وحليفا استراتيجيا في مجالات متعددة الأبعاد، بما فيها أساسا: محاربة الهجرة السرية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، هدفها التشويش على المسار التصاعدي الذي يعرفه المغرب كقوة اقتصادية صاعدة، متمسك بتسيخ البناء الديمقراطي والنهوض بالحقوق والحريات الأساسية كما هو متعارف عليها دوليا، بلد متشبث بتحسين وحدته الترابية وما عرفته من تطور إيجابي تجسد في مسلسل الاعترافات الدولية المتوالية، بما فيها الدول الأوروبية بمغربية الصحراء.

وأن الهدف من هذا القرار الغريب هو التشويش على الاعتراف المتصاعد لمجموعة من الدول الأوروبية بمغربية الصحراء بالدرجة الأولى، بما فهم دون ذكر الأسماء من ألمانيا وإسبانيا وغيرها من الدول الأخرى.

إننا نرفض رفضا قاطعا، وندين بشدة مثل هذه الممارسات الاستفزازية، والمؤامرات الابتزازية التي تخوض حربا فاشلة بالوكالة لخدمة أجندة جيو-استراتيجية، والتي لن تزيد المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، إلا قوة وصمودا في الدفاع عن مصالحه الحيوية ووحدته الترابية وتحسين سيادته وتعزيز شراكاته المتعددة.

كما نسجل رفضنا المطلق لمثل هذه المحاولات اليائسة التي تعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية، بما فيها الشأن القضائي الذي يتميز باستقلالية السلطة القضائية، من خلال التوظيف الرخيص لورقة حقوق الإنسان بناء على ادعاءات باطلة، وأحكام جاهزة، وتقييم غير دقيق وتعامل منحاز، بعدما أصبحت هذه المادة غيرصالحة للاستعمال ومنتهية الصلاحية.

في الوقت الذي يتجاهل فيه البرلمان الأوروبي ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات بمجموعة من الدول، وبما فيها الدول الأوروبية ضد المهاجرين، والمس بمشاعر الأقلية المسلمة عندما يتم إحراق المصحف الشريف، والممارسات العنصرية في الحياة العامة والخاصة، بما فيها الولوج للشغل وغيرها من مظاهر الكراهية.

وسيظل المغرب وفيا للعلاقات المتميزة مع الاتحاد الأوروبي، على أساس مبادئ التكافؤ، على أساس مبادئ التكافؤ، والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، إيمانا منه بأن علاقات الشراكات المتعددة الأبعاد أقوى من أن تخضع لمثل هذه الممارسات الاستفزازية الرخيصة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس السي عبد الرحيم شهيد.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمون،

اسمحوا لي أن أتناول الكلمة باسم الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب ومجلس المستشارين بهذه المناسبة، واسمحوا لي في البداية أيضا أن أشكر رئيس الوزراء الإسباني ومن خلاله نواب الحزب الاشتراكي الإسباني بالبرلمان الأوروبي على موقفهم الشجاع من هذه المغامرة.

اسمحوا لي، وبعد إذنكم السيد الرئيس، من خلال هذه الكلمة أن أتوجه بالكلام مباشرة إلى السادة النواب بالاتحاد الأوروبي:

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حيث أنكم في ختام القرار الذي أصدرتموه يوم 20 يناير الجاري، طلبتم من رئيس المجلس إبلاغ مضمينه إلى البرلمان المغربي، فإننا في الفريق الاشتراكي بغرفتي البرلمان نبغفكم أن رسالتكم قد وصلت.

وعليه، اسمحوا لنا بحق الرّد عليكم انطلاقا مما يجمعنا من شراكات تنبني على حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل والحرص على ضمان الأمن والسلم العالميين.

اسمحوا لنا في الفريقين الاشتراكيين، أولا بأن ننعش ذاكرتكم بأن المملكة المغربية قد انخرطت وبكل قناعة ومسؤولية في مسار تجويد وتأهيل نموذجها الديمقراطي، من خلال العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية والحقوقية العميقة والجريئة، من أبرزها الإعلان عن هيئة الإنصاف والمصالحة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتكرست هذه الإصلاحات بإصدار دستور 2011، الذي أرسى فعليا مرتكزات دولة المؤسسات وكرس مبدأ الاختيار الديمقراطي، وأقر منظومة من هيئات ومؤسسات دستورية معنية بحماية حقوق الإنسان والحريات والنهوض بها، حيث توجّ المغرب هذا المسار الإصلاحي بالانخراط الفعلي في منظومة حقوق الإنسان الدولية، والانفتاح الطوعي على الإجراءات الخاصة، والتي توجت بزيارة العديد من المقررين الخاصين وفرق العمل بوثيرة متواصلة، وكذا تقديم المملكة تقارير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتفاعل مع آليات التظلم لدى مجلس حقوق الإنسان، والتفاعل الدائم مع آليات الاستعراض الدوري الشامل.

اسمحوا لنا في فريقنا بأن نعبر لكم عن استغرابنا بأن يترك مجلسكم الموقر كل هذه المسارات والآليات الأهمية التي تناقش مختلف الحالات

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي، السيد الرئيس محمد والزين.

بالنسبة للإخوة المتدخلين اللي ما كملش، يمكن له يمد الرئاسة بالمداخلة ديالو باش تضمن في المحضر كاملة.

النائب السيد محمد والزين باسم الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة ممثلي مجلسي الأمة،

مداخلتنا اليوم باسم الفريقين الحركيين بمجلسي البرلمان، اخترنا لها عنوان "في اجتماع مغلق، ودون سابق إنذار، تغتصب سيادة الأقطار".

رسالتنا اليوم ليست وجهتها البرلمان الأوروبي فحسب، بل هي صرخة روح موجهة إلى الضمير الأوروبي الحي ودق لناقوس الخطرينه لخطورة المنزلقات الأخلاقية التي سقطت في مستنقعها جزء من النخبة السياسية في القارة الشمالية.

لسنا في موقع دفاع عن النفس أمام مسرحية رديئة، وبإخراج أردء. فقط نجهر اليوم أمام مسامع العالم بصوت الأمة المغربية الخالدة، التي عاشت ولا تزال على مبادئ القيم والشرعية، على الضمير الأوروبي أن يقوم بـ (Flash-back) سريع لإنعاش الذاكرة.

المغرب يا سادة، ذلكم البلد المستهدف بمثل هكذا مواقف، شارك أبناؤه في الدفاع عن الحرية والحق في الأرض بأوروبا في مواجهة النازية، وسكبت دماء أبنائهم، وترملت نساؤهم، وتيتم أبناؤهم، وأثكلت أمهاتهم.

مغرب القيم والعيش المشترك، هو نفسه الذي واجه به المغفور له محمد الخامس حكومة (Vichy)، ورفض التنازل عن حقه في حماية مواطنيه، مهما اختلفت الديانات والمعتقدات.

هو المغرب نفسه الذي ساهم أبناؤه بسواعدهم في بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وهو البلد الذي انخرط بجد في حماية أمن هذه القارة من الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

الشراكة الحقيقية يا سادة، ليست الوصاية أو العنجهية، وإنما الاحترام والندية، بعيدا عن الابتزاز والمساومة والنظرة الدونية.

إننا نعرف غطاء البئر وما يخفيه عمق البئر من مياه أسنة، مضمخة برائحة الغاز المفقود والموعود، كما نحفظ عن ظهر قلب تلك السيناريوهات المشروخة التي يتم إخراجها من الرفوف، كلما حل أجل تجديد اتفاقية الفلاحة والصيد البحري.

التي اخترتم الحديث عنها واستبدالها بخلق "حالة طوارئ استثنائية!" مظهرها حقوقي للدفاع عن حرية التعبير والرأي وحقيقتها سياسية لا تخفى على أحد لتصريف مختلف الأزمات التي تحاصركم.

اسمحوا لنا في الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب والمستشارين، بأن نطلب منكم التحلي ببعض التواضع والتخلي عن موقع الأستاذ الذي تحبّون القيام به وأنتم تقدّمون الدروس للآخرين، وأن تعترفوا من ذواتكم أن مظهر الرشوة الذي ظهر في منظومتكم هو منتج خاص بكم، ودلالته.. هو منتج خاص بكم ودلالة فساد قبيح ومؤسستي عندكم، يجب معالجته من داخل منظومتكم لا البحث عن طرق تصديرها للآخرين بتعال وتكبّر.

وإذا كان من الصعب عليكم التخلّص من هذه الطبيعة الاستعلائية، فإنه يسعدنا -أمام صحوة ضميركم هذه- أن ندرككم ببعض القضايا الإنسانية التي كان من المفروض أن تحظى باهتمامكم.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا بفتح تحقيق حول ما حدث في أوروبا خلال فترة "كوفيد"، لقد تركتم دولا مثل إيطاليا وإسبانيا تواجه الوباء القاتل ومصيرها بأناية مقبولة، تركتم كبار السن يموتون بالمستشفيات ودور العجزة بدون أي إحساس بالذنب، وتحول بعض منكم بدون حياء إلى قراصنة للدواء في الجو والبر.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا لحكوماتكم لإيقاف تصنيع الأسلحة وبيعها في العالم لسنة واحدة فقط، وتخصيص ميزانياتها لمحاربة الفقر ومواجهة الأوبئة والتغيرات المناخية، هذه الأسلحة التي تصوتون عليها بدم بارد هي التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ في كل بقاع العالم، وهي التي تخلق ملايين المهجّرين واللّاجئين.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارات تطلب من حكوماتكم الاعتذار عن ماضيها الاستعماري الهتمي في كل بقاع العالم، خاصة في قارة إفريقيا وعن استنزاف ثرواتها وإمكاناتها التي بفضلها اغتنت قارتكم وما زالت تغتني.

سيكون مفيدا وليس أخيرا، أن تكون لكم الجرأة بأن تصدروا قرارات لتصحيح ما قامت به دولكم تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان بالعديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، خلال فترة الربيع العربي، والتي حولتها حكوماتكم إلى دول غير مستقرة تحت رحمة الحرب الأهلية والإرهاب والطائفية.

السادة،

حين نذكركم بهذا، فلنقول لكم بأنكم بهذه الطريقة من التفكير والتعامل، غير منسجمين مع أنفسكم، وأنكم غير مؤهلين أخلاقيا لإعطاء الدروس للآخرين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيدان الرئيسان،

إن أول ما يثير استغرابنا وتساؤلنا هنا هو أحقية البرلمان الأوروبي في توجيه أوامره إلى سلطات بلد كالمغرب، والذي يعد نموذجا في تشييده لمعمار متكامل لدولة الحق والقانون ومنظومة قوية لحماية حقوق الإنسان، بمؤسسات فاعلة ونظام قضائي نزيه ومستقل بذاته وحريص على حماية الحقوق والحريات المكفولة بالدستور وبالقانون، ومعزز بنظام الصحافة الوطنية المستقلة بدورها، تشرف عليها هيئة مهنية منتخبة، استنكرت بشدة هذا القرار كما استنكرته السلطة القضائية والقضاة ونادي قضاة المغرب الذي يمثل جسم القضاء الوطني ويدافع عن صيانة الحقوق والحريات.

السيدان الرئيسان المحترمان،

إننا في فريقنا لا نقبل بأي شكل من أشكال تدخل جهات أجنبية، في خرق سافر للسيادة القضائية الوطنية، في محاولة للتأثير على المقررات القضائية المحصنة بدستور المملكة، وبالمواقف الدولية والأممية التي صادق عليها المغرب.

إن شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي لا تعني مطلقا وصاية برلمانية على بلدنا الملتزم والمتعاون مع مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، أمنيا واقتصاديا وسياسيا، كما يشهد بذلك قادة بلدانها.

كما ندعو البرلمان الأوروبي إلى الاحتكام إلى منطق العدالة والموضوعية والكيل بنفس المكيال حينما يبني قراره على قضايا معروضة على القضاء، لأسباب أخلاقية تتعلق بالحق العام ولا علاقة لها بممارسة مهنة الصحافة، قضايا تتعلق بانتهاكات واعتداءات جنسية ثابتة من أشخاص محسوبين على مهنة الصحافة.

كما نتساءل، كيف يقبل أعضاء البرلمان الأوروبي تعطيل حماية حقوق المرأة المشتكية من هذه الاعتداءات والدفاع عن المعتصبين باسم حقوق الإنسان للإفلات من المحاسبة والعقاب؟

السيدان الرئيسان،

بناء على هذه الوقائع والمعطيات، فإننا في فريقنا نعتبر أن كل ما صدر عن البرلمان الأوروبي هو الانتهاك الحقيقي للسيادة القضائية والقانونية، والسيادة لبلد شريك يبذل جهودا كبيرة لحماية الحدود الجنوبية لبلدان الاتحاد الأوروبي من الهجرة غير القانونية المؤطرة من جارتنا الشرقية مع التصدي للنشاط الإرهابي والإتجاري البشري في منطقتنا.

إننا في فريقنا نؤكد مرة أخرى للبرلمان الأوروبي، أن الملفات المفبركة والمعتادة لن تؤثر ولن تنال من ثباتنا على مواصلة مسيرتنا التنموية وتنوع شركائنا وفق ما يخدم مصالحنا ومصالح شركائنا، ملتزمين بالدفاع عن الاستقرار والأمن واحترام السيادة والاستقلالية لجميع بلدان العالم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد

لن نقبل أبدا لي الذراع والنكوص عن المكتسبات التي حققها بلادنا في الحريات، وترسيخ حقوق الإنسان، كما لن نسمح إطلاقا بالمساس باستقلالية القضاء وسيادة العدالة ببلادنا.

ولنا من الجرأة والشجاعة ما يجعلنا نعترف بناواقصنا، ونصحح مسارنا لتقوية مؤسساتنا بعيدا عن الوصاية والإملاءات وحشر الأنوف، إملاءات وحشر الأنوف بنية ظاهرها ما يشبه الحق، وباطلها كل الباطل، ثم هل هي الصدف أن يحرق كتاب الله في بلد أوروبي يتزامن مع الجلسة المغلقة لبرلمانه، أين البرلمان الأوروبي من هذه الجريمة النكراء التي تغذي الكراهية والتطرف وتجهز على الحقوق والحريات؟ أين أسطوانتها المشروخة حول حوار الحضارات والأديان؟ أين حقوق الصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف والذين يعيشون في ظروف مزرية وفي غياب تام لأدنى حقوق الإنسان؟ أين صوت البرلمان الأوروبي الذي يتباكي على حالات معزولة لا زالت معروضة على القضاء؟

ومن موقف المسؤولية والحكمة والتبصر كما سابق عهدنا لن نسقط في فخ الاستفزاز والاستفزاز المضاد ولا في مصيدة القطيعة فنحن مع الاتحاد الأوروبي محكومان بالتعاون المثمر وترسيخ شراكة متميزة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فالمغرب دولة مستقلة كاملة السيادة تمارس حقها المشروع في تنوع شراكتها ومعتزة بانتمائها وعمقها الإفريقي.

وقبل الختام، أتوجه بعبارة التقدير والاحترام إلى زميلاتنا وزملائنا بالبرلمان الأوروبي الذين ترفعوا عن المشاركة في مهزلة رخيصة، في موقف شجاع حرص على إنقاذ ما تبقى من سمعة أوروبا التي كانت مهدا للديمقراطية والقيم الكونية المشتركة النبيلة، وبه وجب الإعلام.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

النائب السيد شاي بلعسال رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في هذه الجلسة المنعقدة حول "المواقف الأخيرة للبرلمان الأوروبي اتجاه المغرب"، وبما أسماه "وضعية الصحفيين بالمغرب".

المغرضة، وسيواصل مساره بثقة أكبر في قيادته وبتلاحم وطني أقوى بين شعبه ومؤسساته وعلى رأسها المؤسسة الملكية.

إننا على غرار كافة الأمم لم نصل إلى درجة الكمال في البناء الديمقراطي والحقوق، وفي نفس الوقت نسجل بإيجاب وباعتزاز مستوى تقدمنا الحاصل على كافة المستويات.

نعم، إننا كمغربيات ومغاربة أدرى بما حققناه ونحققه، وندرك أيضا نقائصنا وما يجب علينا القيام به، وسنواصل نضالنا في التقدم والاشتراكية إلى جانب كل القوى الحية في وطننا من أجل الإرتقاء بمسارنا التنموي وتوطيد بنائنا الديمقراطي.

ونعتقد أن قوة بلادنا تكمن في صلابة جهته الداخلية وفي مضيه قدما في تسريع وإنجاز المسلسل الوطني للتحديث والإصلاح، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وديمقراطيا وحقوقيا، كما يستدعي الأمر الطي المترفع وبالأسلوب المناسب لبعض الملفات التي يستغلها الخصوم في التهجم السخيف على بلادنا.

إن هذا هو السبيل الأنجع لرفع التحديات الوطنية الداخلية أولا، ثم إنه أفضل جواب على الأطراف المناوئة لبلادنا، حيث أننا وطن ينير طريقه بنفسه، بشكل حر ومستقل، في مسيرته القوية والهادئة نحو التقدم والتنمية والديمقراطية، ولن نخضع للابتزاز، ولن نخضع للضغط، ولن نخضع للي اليد والتعالي تحت مبررات ومغالطات وأكاذيب.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية.

السيد الرئيس، السي عبد الله بووانو.

النائب السيد عبد الله بووانو رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

يشرفني باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية أن نساهم في هذه الجلسة الوطنية المشتركة، في إطار الإجماع الوطني الذي ميز أمتنا عبر تاريخها الطويل في مواجهة الحملات التي تتعرض لها، إيمانا منا بأن المسار الذي خطته بلادنا في مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، هو مسار بناء ديمقراطي وتنموي طموح وواعد، طبعيا مستهدف بالتشويش والإرباك ممن يتصرفون بعقلية الاستعمار والهيمنة ومنطق الحماية والتبعية.

السادس، نصره الله وأيده.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية.

السيد الرئيس، السي رشيد حموني.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

نساء ورجال الصحافة،

إن فريق التقدم والاشتراكية يضم صوته عاليا إلى الإجماع الوطني الرافض لادعاءات البرلمان الأوروبي، ويعبر عن شجبه وإدانتته للموقف السلبي الذي اتخذته إزاء بلادنا.

وهي مواقف ندرک جيدا أن الجهات التي تقف وراء تحريكها معروفة بعداؤها للمغرب وسعها بكل الأساليب والمغالطات نحو الإساءة إليه والإضرار بصورته.

ولهؤلاء وغيرهم نقول "إن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس".

ونعتقد أن حقوق الإنسان وحرية التعبير التي ديج بها البرلمان الأوروبي بيانه المرفوض ما هو سوى مطية تستغل في التهجم غير المقبول على بلادنا، ومحاولة قديمة جديدة لابتزازنا سياسيا والتحامل علينا من أطراف، مع الأسف، كنا نعتبرها صديقة لنا داخل الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف أن نشهد انسياق أوساط عديدة في البرلمان الأوروبي مع هذا التوجه المسيء إلى سمعة بلادنا ومصالحه، وإلى وضعية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعنا مع الاتحاد الأوروبي.

وهو انسياق وراء موقف غير سوي، لم يستحضر مواقف سابقة للاتحاد الأوروبي نفسه عندما اعتبر في مناسبات عديدة أن المغرب هو صاحب الرصيد الأكثر تقدما في محيطه الإقليمي في مجال حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية.

وهذه هي الحقيقة التي قفز عليها البرلمان الأوروبي، وكأننا به كان بصدد الحديث عن بلد آخر من المنطقة.

واليوم يحدث هذا التحول الغريب الذي لم يكثرث مع الأسف الشديد للدور الاستراتيجي لبلادنا بالنسبة لأوروبا في علاقاتها وشراكاتها جنوبا.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق التقدم والاشتراكية نؤكد أن مغربنا سوف يظل ثابتا وصامدا في مواجهة كل الإساءات والمناورات

السادة الرؤساء،

السادة البرلمانين،

في هذا الصدد، ننبه إلى الانحراف الخطير الذي تعرفه، للأسف، بعض مؤسسات الاتحاد وعلى رأسها البرلمان الأوروبي، الذي تحول إلى منصة تسخرها بعض دول الاتحاد في مساعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، بعد أن فشلت في فرض سياساتها وتصوراتها على بلدنا للحد من تطوره التنموي، ومن انفتاحه على محيطه، ومن تنوع شراكاته، في اعتزاز بهويته وثوابته وسيادته ووحدته.

وأصبحت هذه الدول تتخفى وتسخر من وراء الستار وبشكل مفضوح البرلمان الأوروبي لممارسة الابتزاز والضغط بالوكالة على المغرب المغلف بالدفاع عن الحقوق والحريات، التي يغيها ويستدعيها بطريقة ميكيفيلية حسب الأحوال والظروف.

في الأخير، إن هذا القرار، سواء من حيث خلفياته والقائمون عليه أو من حيث تركيبة داعميه والمصوتين عليه، أمر يعد انحرافا، وهو أمر مرفوض، نرفضه وندينه بقوة، وسنعمل إن شاء الله على أن نواجهه في الميدان وفي الاتحاد الأوروبي وبالبرلمان الأوروبي.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمون،

نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، عن رفضنا وإدانتنا للقرار الذي صوت عليه البرلمان الأوروبي، ونؤكد أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال، أن يمس بالمسار الديمقراطي والحقوق الذي قطعته بلادنا، والذي حظي بتنويه وإشادة دولية على الدوام، لا سيما من خلال عرض تقارير المملكة المتوالية أمام مجلس حقوق الإنسان.

وكذا من خلال انفتاح بلادنا الخلاق على سائر آليات المعاهدات الأممية وكذا الإجراءات الخاصة.

فهذا المسار الديمقراطي الحقوقي لا يمكن أن ينال منه تحامل

ما الذي وقع؟ احنا مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2000 كايين الاتفاق الأورو-متوسطي، في 2003 دخلنا في الشراكة، الوضع المتقدم في 2008، التقارير في 2013؛ 2015؛ 2019 و2021 كلها سليمة، حتى التقرير الأخير ديال 2022 في الفقرة 81 عادي.

ما الذي وقع؟ الذي وقع هو أن هذا المسار ديال التقدم ديال البلاد ديالنا أصبح يزعج، أصبح يزعج.

هذا المسار الذي يظهر في السياسة كما في غيرها من المجالات تابع العالم جزء منه في منافسات كأس العالم ديال قطر 2022، حيث حقق منتخبنا إنجازا تاريخيا بوصوله إلى نصف النهاية وهو إنجاز كروي كبير، ولكن كذلك بالقيم التي نثرها لاعبوه في ملاعب قطر، وتابعتها الملايين في كل البلدان والقارات، قيم الأسرة الجامعة، قيم ابتغاء رضا الخالق، رضا الوالدين، قيم الصداقة والتوحيد، رمزا وصوتا، والانتصار لقضايا الأمة من خلال رفع علم فلسطين، كل هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وخاصة المسؤولين السياسيين من أوروبا، الذين حضروا في بعض مباريات المنتخب الوطني، ومنهم من سبق له أن اعتبر بوقاحة شتم الرسول صلى الله عليه وسلم أنه حرية تعبير، وإحراق المصحف خلال الأسبوع الماضي بالسويد يعتبرونه حرية تعبير كذلك الذي ندينه بالمناسبة أشد إدانة.

وهي مناسبة، من منطلق قناعة حزينا الراسخة ومرجعيتها الوطنية الثابتة في الدفاع عن سيادة ووحدة وهوية وطننا، إدانتنا القوية لقرار البرلمان الأوروبي ورفضنا الجازم لكل الإملاءات الخارجية، أيا كان مصدرها وتحت أي عنوان أو ذريعة كانت وفي أي موضوع كان، وهو موقف مؤسس على رفض الحزب المبدئي والمطلق لكل المؤامرات وكل الإملاءات من أي جهة كانت.

إن تعبيرنا وتعبير حزينا عن موقفه الرفض والمدين لكل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبلدنا، هو موقف من موقع حزب وطني مسؤول ومستقل، وفي موقع المعارضة كما كان في موقع المساهمة في الحكومة.

إذ بقدر ما يرفض بقوة هذه الوصاية الاستعمارية، لا يتردد في التنبيه إلى الاختلالات الموجودة والمطالبة بمعالجتها في إطار السيادة والمؤسسات الدستورية.

ونؤكد في العدالة والتنمية، أن عزم بلادنا على صيانة استقلالية قراره وتحصين سيادته ووحدته الوطنية والترابية، لا يعادله إلا حرصه الكبير على مواصلة إقرار الحقوق والحريات الدستورية، ومعالجة كل الإشكالات المرتبطة بها، والتي لا تتوانى قواه الحية وأبناؤه البررة، في إثارتها والدعوة إلى معالجتها، دون ما حاجة لأي تدخل أجنبي أو وصاية خارجية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانين المحترمين،

باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نود أن نعبر عن استنكارنا ورفضنا القاطع لما صدر عن البرلمان الأوروبي.

نعتبر هذا المسعى قرار رقم 2506 للبرلمان الأوروبي هجوما مباشرا على المؤسسات المغربية قاطبة وتحاملا على القضاء المغربي المستقل.

وأتناول الكلمة انطلاقا من ثلاث خلفيات:

- أولا، كبرلمانية تدافع بصوت عال عن قيم بلدها؛

- ثانيا، بصفتي رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين، وهنا أتساءل عن توقيت وخلفيات هذا القرار في الوقت الذي يعرف فيه المغرب إصلاحات عظيمة تحظى بتقدير وترحيب دولي واسع؛

- وأخيرا، أتكلم كأمن لابين تحس بمعاناة الأمهات حين يوجد أبنائهن في السجون، ولكنني أتكلم كامرأة وأم لفتاة ولن أتخاذل عن الدفاع عن ضحايا العنف والاعتصاب.

أتوجه إلى بعض البرلمانين الأوروبيين الذين قالوا: هل يريدوننا أن نرمي بالتقرير لجمعيات من 150 صفحة في القمامة لتصدق الدولة المغربية؟

أقول لهاذا البرلمانين: هل تريدون أن يضرب القضاء بعرض الحائط تقريراً من 500 صفحة للشرطة القضائية والنيابة العامة والمؤسسات لإرضاء بعض الجهات في أوروبا؟

وهؤلاء البرلمانين أنفسهم الذين صوتوا على هذا القرار ضد المغرب، ضد بلدنا، عرضوا في نونبر 2019 قراراً طارئاً ضد إحدى الدول بحجة أنه لا ينبغي "تسييس حقوق الإنسان".

كما أتوجه إلى نفس البرلمانين عندما صرحوا بأنهم يثقون في منظومة العدالة بلادهم. ومن هذا المنبر، نؤكد على ثقتنا الكاملة في

ألفناه أو مسرحية رديئة الإخراج أو رغبة متعالية في المساس بالسيادة القضائية للمملكة المغربية من طرف من أثبت الزمن أنهم يكيلون بمكيالين وأن ملف حقوق الإنسان لديهم ليس إلا آلية للضغط والابتزاز والكسب السياسي.

فالتدخل السافر في القضاء المغربي ومحاولة التأثير عليه في قضايا مازال البعض منها رائجا، لا يمكن أن يقابل إلا بالإدانة والشجب والرفض.

لذلك، نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، أن قرار البرلمان الأوروبي الأخير اتجاه بلادنا، خطوة خاطئة وطعنة غادرة لشريك موثوق لطالما ظل بالنسبة لشرفاء العالم وأصحاب الضمائر الحية نموذجا استثنائيا للتطور الديمقراطي في منطقة مضطربة.

وعليه، نؤكد اليوم أن مثل هذه القرارات لن تخدم مسار الشراكة المغربية الأوروبية، كما أنها لن تنال من نزاهة العدالة المغربية التي نؤكد اليوم دعمنا الكامل لها والموصول لها، موقنين أن أحكامها هي عنوان الحقيقة دون إملاءات ولا وصاية خارجية تحنّ إلى زمن الحماية والمحميّين.

إن أبلغ جواب على هذه الافتراءات والادعاءات التي اعتمدت على سماع طرف واحد متحامل ضد المملكة المغربية، والذي يغيظه تزايد الحضور الكبير لبلادنا كقوة إقليمية هو المضي قدما في المسار الديمقراطي والحقوق، والذي يرعاه جلاله الملك -حفظه الله- بانخراط كافة مكونات الأمة وقواها الحية.

السيدات والسادة،

إن الدولة المغربية التي تجرّ وراءها إرثاتلديافي الدفاع عن سيادتها واستقرارها ووحدة ترابها، والتي وقفت القوى الاستعمارية في الماضي عاجزة عن النيل منها لعقود، لن تنال منها بعض الحملات الإعلامية الغربية، التي أدمنت التعالي وألفت الكذب والهتان مسكونة في ذلك بعقدة التعالي، والتي لن يقبلها الشعب المغربي المجمع على ثوابته ومقدساته، والذي يؤكد اليوم كما في الماضي على أن هذه القرارات والحملات ينطبق عليها قوله تعالى: "فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض" صدق الله العظيم.

ختاما، إذ نثمن البلاغ الصادر عن البرلمان العربي ونؤيد جملة وتفصيلا مضامين البلاغ الصادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وكذا فحوى البلاغ الصادر عن المجلس الوطني للصحافة حول هذا القرار المرفوض والمدان، وندعو إلى التعبئة واليقظة لمواجهة المؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، والتي تستهدف النيل من مؤسساتنا الوطنية وفي مقدمتها السلطة القضائية، التي ضمن الدستور المغربي كما المرجعية المعيارية الدولية ذات الصلة استقلاليتها (وأسطر على استقلاليتها)، من أي شكل من أشكال الضغط مهما كان مبرره ومصدره.

فالقوى المتواجدة وراء الستار التي جعلت هذه الفرق تجتمع ليس بالشيء البريء، فخيوطها الناظمة واضحة لأن رائحتي الغازو (parfum) فائحتين والحربا الغمزة.

الذي يجب الافتخار به، أن المغرب لم يعد يراهن على الشركاء التقليديين، بل نوعهم حين اختار شركاء استراتيجيين جدد وفاعلين أساسيين في الساحة الدولية. وله من القوة الضاغطة ما يبوء المغرب مكانته اللائقة، لم يعد فقط قوة سياسية واقتصادية وطنيا بل انفتح على امتداده الإفريقي وخلق نوعا من المنافسة لمن كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على هذه القارة الغنية والفتية بثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية والثقافية والبشرية.

كما أنهم لم يستسيغوا الإشعاع الدولي الهام لدى كل الشعوب نتيجة ما حققناه في مباريات كأس العالم، حيث لعبنا سقف كل المباريات، التي كانت حكرا على دون العربي والإفريقي، وأقصينا أعتى الفرق.

المغرب أصبح يتعامل الند للند، فبعض مكونات القارة العجوز أصابها الدوخان نتيجة رائحة الغاز، فعوض أن تفضح واقع مخيمات العار بتندوف، نجدها تستفيض غيبضا من هذه الإنجازات والرهانات على المستوى الدبلوماسي والرياضي والاقتصادي الذي أصبح يتحكم فيه بارتباط مع ملف وحدتنا الترابية.

سوف لن نشتم المستقبل لأن لنا من الثقة في عدد من شركائنا الواعين بالمصالح المشتركة، ولا يمكن بهذه السهولة التفريط في هذه العلاقات، لكن، خارج منطق الأستاذ والتلميذ وقرار البرلمان الأوروبي يقوي، مع كامل الأسف، من الطبيعة السياسية للأزمة مع بعض الأوساط داخل أوروبا، ولا يتوافق مع سجل التعاون النموذجي للمغرب مع الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير، فهي صرخة وطنية ضد كل من يسمح لنفسه للتدخل في الشؤون الداخلية للمغربيات والمغاربة، وكذلك فإننا نناشد بقوة عمالية صارخة ووزارة الخارجية لخلق إطار للتنسيق دفاعا عن مصالح المغرب الداخلية والخارجية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين.

المستشار السيد خلمين الكرش باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان المحترمان،

مؤسساتنا ونقول أننا لا نشكك في نزاهة قضاء بلادنا.

لقد هاجم البرلمان الأوروبي المغرب، بدلا من الدفاع عن قضية امرأة مغتصبة، ومن العجيب أنه في الوقت الذي يتم فيه في أوروبا إدانة جرائم الاغتصاب، فإنه بالمقابل فالمرأة المغربية والمرأة الإفريقية ليس من حقها الحصول على محاكمة عادلة، وهو ما دفعنا إلى التساؤل عن اللوبيات والخلفيات التي أدت بالبرلمان الأوروبي إلى اعتراف هذا الخطأ الجسيم في حق شريك أساسي واستراتيجي، وسيظهر التاريخ ذلك. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الرئيسان المحترمان،

أخواتي، إخواني ممثلي الأمة المغربية بالبرلمان المغربي بغرفتيه،

اسمحوا لي أن أتوجه إلى رئاسة البرلمان الأوروبي، لنقول لها بأنه لا يمكن لأي كان داخل أو خارج المغرب أن يزايد على الاتحاد المغربي للشغل فيما يخص مجال حقوق الإنسان والحريات، أكانت عمالية أو مرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام، لأنه لم يؤسس على مطالب عمالية صرفة، بل من أجل المغرب واستقلاله، حيث أن الاستعمار أدى إلى بزوغ طبقة عمالية نتيجة اصطدام حضارتين مختلفتين كانت تبحث لها عن تنظيم وطني معبر أصيل صادق وأمين.

هكذا، أنه ومنذ سنوات النشأة، ارتبط بالمغرب وبمصالح المغرب، وعلى نفس النهج، ها هو اليوم وإذ يطلع بمهامه الوطنية على المستوى الدولي، فإنه لا يمن على هذا الوطن العزيز بذلك.

فقد تصدى مؤخرا، من خلال أمينه العام الأخ الميلودي المخاريق، بملبورنا إلى مشاريع أطروحات كانت تسعى للنيل من وحدتنا الترابية، كما تصدى مؤخرا من خلال الرسالة الموجهة للاتحاد الدولي للنقابات ببروكسيل إلى محاولة السعي إلى إدراج نقطة في اجتماع في جدول أعمال اجتماع المجلس العام المرتقب لهذه المنظمة، وذلك في محاولة يائسة لجر المجتمع النقابي الدولي للنيل من سمعة بلادنا والتأثير على وحدتها الترابية.

الثابت أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، فلتتأكد إذا كل القوى الخارجية أنها قناعة وإيمان راسخين لدى كل المغربيات والمغاربة بكل الأطياف، فلماذا ومن جديد هذا الاستفزاز؟ إن الأمر جلي وواضح،

على قيم الاحترام المتبادل لكافة الشعوب والدول، وفق رؤية متبصرة وأخلاقية ومبنية على قيم حضارية راسخة وليس على نزوات مصلحة وظرفية.

وبخصوص هذا التوجه الغريب للبرلمان الأوروبي والتجروء على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ومحاولة ابتزازها، فلا نستغرب بعد كل التحولات التي شهدتها العديد من الدول الأوروبية جراء تنامي ظاهرة التطرف السياسي في المؤسسات السياسية للعديد من هذه البلدان، وما رافق ذلك من نزعات متطرفة معادية لكل القيم النبيلة ولمنظومة حقوق الإنسان، وهوما وصل إلى درجات مخيفة من الاستهتار بالشعوب غير أوروبية ومعاداة معتقداتها والعودة إلى عقيدة الانغلاق والمركزية الأوروبية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نؤكد على إدانتنا لكل الممارسات التي تمس بالأمن الروحي لمختلف الشعوب والسلوكات المعادية للديانات السماوية، وخاصة تكرار ممارسة إحراق القرآن الكريم ومهاجمة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، والاعتداء على أماكن العبادة، والتضييق على حرية ممارسة الشعائر الدينية ومحاربة الخصوصيات الثقافية للأقليات الدينية واستغلال المهاجرين، وغيرها من الممارسات التي تعد مظهرا من مظاهر الانحراف في المشهد السياسي الأوروبي.

إن بلادنا ليست في حاجة إلى دروس في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أكدت المملكة اختيارها في مجال حقوق الإنسان ورسخت هذا الاختيار بتدخلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

كلمة للسيد رؤوف عبدلاوي معن، في حدود دقيقتين.

النائب السيد عبد الرؤوف عبدلاوي معن:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر عن إدانتنا للاتهامات التي تضمنها القرار الأوروبي الأخير والذي يستهدف المس باستقلالية السلطة القضائية لبلادنا.

وإذ نعبر عن أسفنا الشديد، فإننا نستنكر بشدة التصويت على قرار إدانة المغرب في ملف حقوق الإنسان، فهذه لعبة مكشوفة هدفها

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، كانت وستظل مدافعة عن السيادة الوطنية ورافضة لأي تدخل أجنبي في القرار الوطني في مختلف مجالاته وحقوقه، إنه موقف مبدئي يجعلنا نستحضر خطورة ارتهان القرار الوطني في العديد من المجالات، ومن بينها تدخل المؤسسات المالية الدولية في الاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الوطنية.

انطلاقا من نفس المبدأ، نعبر اليوم عن رفضنا لقرار البرلمان الأوروبي، بغض النظر عن مضمونه، مثلما سبق وأن عبرنا عن ذلك، قرار البرلمان الأوروبي يثير كذلك سؤال التوقيت: لماذا الآن؟ وماذا تغير بين الأمس واليوم؟ وما هي رهانات كفلاء القرار من أطراف مستخفية المحترفة في الابتزاز في قضايا الاعتقال والمتابعات والمحاكمات؟ وكافة قضايا حقوق الإنسان طرحناها ونطرحها في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هنا في البرلمان، عن قناعة مبدئية.

وإذ نجدد المطالبة بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي ومعتقلي الحركات ووقف المتابعات في حق الأساتذة وكافة النشطاء، فإننا نؤكد على أنه بقدر إصرارنا على طرح هذه القضايا المبدئية ستظل قرارات مؤسساته، إذ نعتبر أن السيادة الوطنية كل لا يتجزأ وأن الدفاع عنها يبتدئ بإقرار الديمقراطية الحقيقية ببلادنا وإعمال حقوق الإنسان والقطع مع انتهاكاتها، بما يوفر شروط بناء المغرب القوي القادر على مواجهة كل التحديات.

هذا القرار يسائلنا عن نجاعة استراتيجية دبلوماسيتنا الرسمية، بالنظر لطبيعة وعدد المصوتين على قرار وتنوع مشاربهم وعلاقاتهم، وجزء منهم يعتبر إلى الأمس القريب من حلفائنا التقليديين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

المستشار السيد المصطفى الدحماني باسم مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانين المحترمون،

في البداية، لا بد أن نشيد بقرار عقد هذه الجلسة للتفاعل القوي مع المحاولات البيئية لحشر المملكة المغربية في دائرة ضيقة، وسلوكات الابتزاز التي تحاول بعض الجهات المعادية فرضها على بلادنا، وهي فرصة للتأكيد على أن المملكة المغربية دولة عريقة بنت سياستها الخارجية

تجربة ملهمة لعدد من البلدان وانتهاء بدستور 2011. نرفض المس باستقلال القضاء الذي تكفله كل المواثيق الدولية ذات الصلة والذي عززته الوثيقة الدستورية ل 2011.

إن خلفيات تصويت البرلمان الأوروبي معروفة ولم تعد تخفى على أحد، وتدخل في باب الابتزاز السياسي والاقتصادي الذي ظلت بلادنا تعانيه. ومن هنا، لا بد أن ننوه بالمواقف المبدئية لعدد من نواب البرلمان الأوروبي الذين انبروا لكشف خلفيات هذا التصويت، ورفضوا جعل البرلمان الأوروبي أداة في يد بعض الجهات مقابل الغاز والبتروال والأورو.

لا بد من استمرار المغرب في تنوع شراكاته الاقتصادية والتجارية مع الدول التي تنظر إلينا كشريك وليس كحليف، وتقوية الشراكات جنوب-جنوب للخروج من دائرة الابتزاز والمساومة التي ظلت بلادنا تتعرض لها من طرف بعض الشركاء التقليديين مع كامل الأسف.

وفي الختام، ننوّه بموقف البرلمان العربي، وندعو البرلمان الأوروبي إلى التخلي عن منطق الوصاية الذي ينهجه، وأن ينتبه لاختلالات حقوق الإنسان داخل الفضاء الأوروبي، وأن يقترح الحلول المناسبة لمعالجتها والتي كان آخرها إقدام متطرفين سويديين على إحراق القرآن الكريم والمس بمشاعر أكثر من مليار مسلم أمام أنظار السلطة السويدية مع كامل الأسف، بالإضافة إلى المعاملة اللاإنسانية لمن يسمون بالمهاجرين السريين في عدد من دول الاتحاد الأوروبي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة التامني.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

نحن في فيدرالية اليسار الديمقراطي نعتبر، وانطلاقا من ثوابتنا، أن سيادة أي دولة.. المدخل الأساسي لسيادة أي دولة هو إقرار الديمقراطية الحقيقية. وإعمال حقوق الإنسان والقطع مع الاعتقال السياسي وعدم التضيق على حرية الرأي والتعبير، وبالتالي فهذه مناسبة لتجديد دعوتنا والتأكيد على مطلب إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدونين والصحافيين، وإعادة النظر في الدبلوماسية المغربية من أجل تنقية الأجواء ومن أجل التصدي، لأن هكذا يمكننا التصدي لأي مؤامرة، لأي استفزاز وأي تواطؤ يستهدف الوطن، شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نبيلة منيب.

واضح هو الضغط على بلادنا ومحاولة رسم صورة ديمقراطية على البرلمان الأوروبي نفسه، في حين أنه يبحث بكافة الوسائل لممارسة الضغط على دولة ذات سيادة ويسيء لنظامها القضائي عن قصد، ويحاول التدخل في إجراءاتها ويملي عليها توجهاتها.

كما نتساءل في هذا الصدد عن أسباب تجاهل البرلمان الأوروبي للوضع الأمني والحقوق في "تندوف" ووضعية المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، ولن يثني هذا القرار المغرب وأبنائه عن المضي قدما في مسار النموذج التنموي الجديد والخيارات السياسية والنجاحات الدبلوماسية للمغرب التي أضحت تطير النوم عن أعين أعداء الوطن.

ونؤكد في هذا الصدد، أن تزايد الضغوط لن يؤثر على المغرب، بقيادة ملك شجاع ومعه شعب وفي لهذا الوطن العزيز. الحمد لله أن المغرب واثق في مساره الوطني وحكيم في خياراته المتعلقة بسياسته الداخلية والخارجية، بفضل القيادة المتبصرة والرشيده لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده.

كما نعبر عن شكرنا الخالص للبرلمان العربي على موقفه الأخوي الشجاع.

كما يجب التأكيد أن هذه المناورات الدنيئة التي يعتقد منها أنها تحاول الإساءة لصورة الدولة المغربية، ستساهم لا محالة في تعزيز التلاحم الوطني، سلطات وقوى حية ومجتمع مدني، شعارنا الخالد: الله - الوطن - الملك.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي خالد السطحي.

المستشار السيد خالد السطحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون والنواب المحترمون،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة المشتركة.

وفي هذا السياق، لا بد أن نذكر أن بلادنا ليست تلميذا يتلقى الدروس في مجال حقوق الإنسان. فقد قطعنا أشواطاً مهمة في مسار تعزيز دولة الحق والقانون، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك -حفظه الله- بدءاً بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 والتي شكلت

النائبة السيدة نبيلة منيب:

السلام عليكم.

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

باسم الحزب الاشتراكي الموحد، نساهم في مناقشة قرار تصويت البرلمان الأوروبي على إدانة المغرب.

أولاً: نود التأكيد على أن المغرب دولة ذات سيادة، دولة مستقلة بقراراتها لا يمكن إلا أن ندين تلقياً أوامر من أية جهات خارجية، ولكن في نفس الوقت يبقى المغرب حريصاً على علاقاته الدولية المتميزة وخاصة مع الاتحاد الأوروبي، الذي منحه سابقاً صفة الوضع المتميز في الشراكة المغربية الأوروبية، ولكن شراكة نريدها راجح-راجح وليس علاقة تبعية واستعمار جديد؛

ثانياً: نحن لا ننتظر دروساً من أحد لضمان الحقوق والحريات في بلادنا، حيث أن الأوان لمناقشة قانون العفو العام، للعفو عن معتقلي الحراك الشعبي بالريف وتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من أجل يعني تحقيق كامل للحريات، بما فيها حرية التعبير والرأي، لخلق مناخ الثقة والانفراج وتقوية اللحمة الوطنية المواطنة من أجل تقدم بلادنا وصيانة استقلال قرارها وكرامة مواطناتها ومواطنيها.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة النائبة المحترمة.

إذا سمحتم أتلو عليكم نص البيان الذي يصدره برلمان المملكة المغربية:

على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي اتجاه بلادنا، عقد البرلمان المغربي بمجلسيه يوم 23 يناير 2023 جلسة مشتركة، تدخل خلالها رؤساء وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين.

وقد أصدر البرلمان المغربي في ختام هذه الجلسة نص البيان التالي:

بيان صادر عن مجلسي البرلمان

"يُنَدِّدُ برلمان المملكة المغربية بمجلسيه بالحملة المغرضة التي تتعرض لها بلادنا، والتي كانت آخر تطوراتها تصويت البرلمان الأوروبي على توصية بتاريخ 19 يناير 2023، ويسجلُ باندهاشٍ وامتعاضٍ شديدين هذه التوصية التي أُجْهِزَتْ على منسوبِ الثقة بين المؤسستين التشريعتين المغربية والأوروبية ومَسَّتْ في الصميمِ بالتراكمات الإيجابية التي استغرقت إنجازها عدة عقود.

ويأسفُ البرلمان المغربي لانصياع البرلمان الأوروبي لبعض الجهات المعادية داخله واستدراجه في حملتهم المضلِّلة التي تستهدفُ شريكاً عريقاً وذا مصداقية، يضطلع بأدوارٍ كبرى في حماية الحقوق والحريات والدفاع عن الأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويُعْتَبَرُ ركيزةً استقرارٍ

ودعاماً لحسن الجوار وللتفاهم بين الشعوب والحضارات والثقافات. وأمام هذا الانحراف الخطير من مؤسسة تُفْتَرَضُ فيها الرصانة والقدرة على التمييز بين الحقائق والمغالطات، والعمل على ترسيخ سُمُومِ المبادئ وصَوْنِ الحقوق والتشريعات، في احترام تامٍّ لسيادة الدول الشريكة، فإن برلمان المملكة المغربية بجميع مكوناته، يؤكد ما يلي:

1. يدينُ البرلمان المغربي بشدة المحاولات العدائية للمساس بمصالح المغرب وصورته، وبالعلاقات المتميزة والعريقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والمبنية على القيم والمبادئ المشتركة، والمصالح المتبادلة. كما يَعتَبِرُ توصية البرلمان الأوروبي تجاوزاً غير مقبولٍ لاختصاصاته وصلاحياته، وتجاوزاً لمفوضاً على سيادته وحرمة واستقلالية مؤسساته القضائية، معرباً عن رفضه المطلق لثُرَعَاتِ الوصاية أو تَلَقِّي الدروس من أي طرفٍ كان، مهما كان مستوى العلاقات التي تربطه بالمملكة.

2. يعربُ البرلمان المغربي، بكل مكوناته وأطيافه السياسية، عن خيبة أمله إزاء الموقف السلبي، والدور غير البنّاء الذي لَعِبْتُهُ، خلال المناقشات في البرلمان الأوروبي والمشاورات بشأن مشروع التوصية المعادية لبلادنا، بعضُ المجموعات السياسية المنتمئة لبلدٍ يَعتَبِرُ شريكاً تاريخياً للمغرب، ويأسفُ لتلك المواقف والممارسات التي لا علاقة لها بالصدق والإخلاص اللذين تقتضيهما روحُ الشراكة.

3. إن برلمان المملكة المغربية ليس في حاجة إلى إعادة التأكيد على تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً؛ حيث تتميزُ المملكة في محيطها الإقليمي بدينامية مجتمعتها المدني وحيوية ساحتها الإعلامية ومصداقية مؤسساتها وألياتها المستقلة الفاعلة في مجال حقوق الأفراد والجماعات، وكذا التزامها الفاعل بالمواثيق الدولية ذات الصلة، ومُضَيِّحاً قُدماً، بكل إزادٍ، في ترسيخ وتعزيز دولة المؤسسات والحق والقانون، في إطار التعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير؛

4. يذكر البرلمان المغربي بحرصه على صيانة الحقوق والحريات وسبل ممارستها كاملة، وبممارسته للسلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية. ويعيدُ التذكير باختصاصه في التشريع في ميادين منها الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تصدير فصول دستور المملكة لسنة 2011، وفي مقدمتها حماية منظومة حقوق الإنسان، والنهوض بها والإسهام في تطويرها، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ:

5. وإذ يذكر البرلمان المغربي بأنه يُعدُّ فاعلاً أساسياً في العديد من المنظمات البرلمانية والإقليمية والجهوية والدولية، ويتمتع بصفة العضوية فيها، يؤكد أنه لم يسبق لأي مؤسسة شريكة أن تجاوزت اختصاصاتها وتجرأت على دولة ذات سيادة ومؤسساتها وتدخلت

وتأسيساً على ما سبق، قرر البرلمان المغربي بمجلسه، ابتداءً من اليوم:

✓ إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييم شامل لاتخاذ القرارات المناسبة والحازمة؛

✓ تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي بمحضر هذه الجلسة متضمناً للمواقف والمداخلات التي تقدم بهارؤساء وممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين خلال هذه الجلسة؛

✓ تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي، أيضاً، بالقرارات التي ستتخذ لاحقاً."

الرباط 23 يناير 2023.

شكراً.

رفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

حضرات السيدات والسادة،

عقد البرلمان الأوروبي، جلسة في غياب أغلبية الفريق الأول، الحزب الشعبي الأوروبي، الذي رفض بقيادته وبعض أعضائه المشاركة في عملية، ظهرها الدفاع عن حقوق الانسان وحرية الصحافة، وفي طياتها دسائس وأجندات ومصالح تقاطعت لتنتج موقفاً سريالياً.

- يطالبون بعدم التدخل في شؤون برلمانهم الداخلية، لكن سمحوا لأنفسهم، بل نصّبوا أنفسهم أوصياء على الغير. يحتقرون مقررات قضائية، استوفت كافة شروط المحاكمة العادلة، وصادرة عن سلطة مستقلة حصنها الدستور المغربي والقوانين المنظمة لها وفق المعايير الدولية.

- يريدون صناعةً صورةً مظلمة عن الحريات والحقوق، لكن تناسوا حقوق الغير التي يكفلها القانون للجميع على قدم المساواة. فالحقوق غير قابلة للتجزئ.

هل فعلاً يوجد في مغرب اليوم مشكل انتهاكات حقوق الانسان؟ أم هو مجرد غطاء يخفي وراءه مصالح البعض التي أصابها الضرر؟

هل لهذه الدرجة أصبح المغرب مزعجاً؟ هل الاستقرار السياسي والاجتماعي أصبحا مصدر قلق لبعض الدول التي اعتادت على الابتزاز؟

في شؤونها الداخلية، بل تلتزم باحترام استقلالها وترسيخ الثقة المؤسساتية المشتركة.

6. يُشدد البرلمان المغربي على أنه كان دوماً فضاءً للحوار والتواصل متعدد الأبعاد، إذ احتضن العديد من المؤتمرات واللقاءات العامة والموضوعاتية متعددة الأطراف، دولياً وقارياً وإقليمياً، تمحورت حول القضايا الراهنة من قبيل مكافحة الإرهاب والدفاع عن السلم والديموقراطية والهجرة وحقوق الإنسان والبيئة، وإدماج الشباب في التنمية، والمساواة بين الرجال والنساء وغيرها، ويُعتبر أن العديد من المشاريع والبرامج البرلمانية المشتركة بين المؤسستين، هي اليوم موضوع سؤالٍ ومساءلةٍ على ضوء التوصية الأخيرة للبرلمان الأوروبي، كما أصبح التنسيق البرلماني في عدة محاور وقضايا، يطرح إشكالية الثقة، وهل لا يزال البرلمان الأوروبي شريكاً استراتيجياً للبرلمان المغربي؟

7. يرفض البرلمان المغربي استغلال وتسييس قضايا هي من صميم اختصاص القضاء الجنائي وتدخل في باب قضايا الحق العام، وصدرت في شأنها أحكام قضائية في تهم غير مرتبطة بتاتا بأي نشاط صحفي أو بممارسة حرية الرأي والتعبير، وإنما تتعلق بجرائم من قبيل الاتجار في البشر والاعتداء الجنسي واستغلال هشاشة الأشخاص، تُعاقب عليها قوانين مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد البرلمان المغربي على ضرورة احترام حُرمة واستقلالية القضاء المغربي، الذي كان حريصاً، دوماً، على توفير شروط ومقومات المحاكمة العادلة:

8. لقد قوِّض قرار البرلمان الأوروبي أُسس الثقة والتعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي، ومَسَّ بالتراكمات الإيجابية التي تحققت على امتداد عقود من العمل المشترك، في وقت كُنَّا نستشرف فيه جميعاً آفاق جديدة وواعدة في العلاقات بين المؤسستين من أجل المزيد من النجاعة والتنسيق لما فيه المصلحة المشتركة لشعبنا:

9. ويعتبر البرلمان المغربي أن توصية البرلمان الأوروبي تنكرت لجميع الآليات المؤسساتية للحوار والتنسيق، التي أُنشئت تحديداً لتكون فضاءً للحوار والنقاش الشامل والصريح في إطار الشراكة والاحترام المتبادل؛ وبذلك تكون قد أفرغتها من محتواها وأفقدتها مغزاه، وضربت عرض الحائط بمضامين وقرارات اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف، والجهود الدؤوبة التي قامت بها اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي، منذ إحداثها في أكتوبر 2010، والتي كرسَتْ، بالملموس، البعد البرلماني للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ولعبت دوراً هاماً في تقوية ومأسسة العلاقات بين البرلمانين المغربي والأوروبي:

10. يدعو البرلمان المغربي القوى السياسية الأوروبية إلى التحلي بالحكمة والرزانة ورَفُضِ الخلط المتعمد بين حقوق الإنسان المُصانَة في المغرب بالدستور والقوانين والمؤسسات من جهة، والادعاءات المُفتقِدة للمصداقية التي تُروَّجُ لها بعض الجهات والمنظمات المعروفة بمواقفها العدائية ضد المغرب، من جهة أخرى.

مسؤولة، زيادة على أن المغرب شريك من أجل الديمقراطية مع مجلس أوروبا.

- فكيف يمكن المؤسسة تقول على نفسها أنها تدافع عن مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة دولة شريكة من خلال إهانة نظامها القضائي والتشهير بسلطاتها الوطنية؟

- كيف يمكن الادعاء بالدفاع عن العدالة والانحياز، في ذات الوقت، للجلادين وتجاهل أئین الضحايا؟

- كيف يمكن للشعب المغربي بأحزابه ومنظماته ومؤسسته أن يفهم هذا الاستهداف في مجال حقوق الإنسان، علما أن هذا الملف طواه المغرب منذ سنين، بدءا بالإنصاف والمصالحة والمصادقة على أحدث المعاهدات الدولية المؤطرة لحقوق الإنسان واستقلال القضاء؟

في حين أن بعض الأنظمة تمارس اعتقالات بالجملة وغير قانونية ومحاكمات صورية يتعرض لها السياسيون والصحافيون، وصلت في بعض الأحيان إلى مصادرة الدولة وحل مؤسساتها، واستخدام القضاء العسكري ضد المدنيين.

هذا السلوك المزدوج يُزيل عن البرلمان الأوروبي وقراراته ضد بلدنا كل المصدقية والاستقلالية.

إن بلدنا لم يعلن الحرب على دولة من دول الاتحاد لكي تشتغل مؤسسة البرلمان الأوروبي كل هذا الوقت (مناقشة 6 تعديلات وجلسات للنقاش العام وتقاريرين)، لصياغة قرارات تحت الطلب مليء بالمغالطات، كان وراءه في الكواليس بلد كنا نعتقد أنه شريك وصدیق وموثوق، لكن رائحة الغاز أفقده وعيه.

نقول ذلك لمن لا يعرف معنى "تامغرابيت"، معناها الحقيقي أن المغرب إذا عاهد وفي، وإن هذا الاستهداف الممنهج ضد بلدنا لن يزيد المغاربة إلا وحدة وتماسكا والتفافا حول مقدساته ومؤسسته.

ننبه البرلمان الأوروبي إلى أن منطق الابتزاز والتعالي والنظرة الدونية للبلدان الإفريقية، لن ينفع مع المغرب لأن المغرب قد تغير، وعلى من يهيم الأمر أن يتكيف مع هذا التغيير.

إن المغرب ماض في تنويع علاقاته الاقتصادية والسياسية وتطوير شراكاته مع كل البلدان التي تتقاسم معنا نفس المبادئ والرؤى، خصوصا الاقتصادية والمالية مع محيطنا الإفريقي في إطار رابح - رابح، ونحن ندرك جيدا أن هذه العلاقة المتميزة تزج بعض القوى الاستعمارية التي بنت مجدها وقوتها على استغلال ونهب ثروات هذه القارة.

إن ما قام به البرلمان الأوروبي لا يعدو أن يكون محاولة فاشلة ومنعدمة الأثر على مصالح المملكة المغربية الشريفة، ونجدد رفضنا القاطع لما جاء في هذا القرار، وفي ذات الوقت سنظل متشبثين بتطوير الشراكة المغربية الأوروبية وبحيوية العلاقات التي تربطنا بمختلف

أكيد أن المسيرة التنموية التي تشهدها بلادنا جعلت من المغرب قطبا محوريا، وفعالا دوليا قوي الحضور.

- لن نقبل أن يكون وطينا عرضة للمساومة أو للخُتوع.

- ولن تخيفنا قراراتكم؟

- ولن نغير من مسارنا ومن مقاربتنا

- إننا مقتنعون ومؤمنون بعدالة قضايانا.

وإذا كنتم فعلا شجعانا، فارجوكم أن تكفوا عن هذه الأساليب الملتوية. آنذاك ستجدون، كما وجدتم دائما، أن المغرب دولة تحترم التزاماتها، ولا تتدخل في شؤونكم ولا في عمل مؤسساتكم.

ما عندناش غازولا بترول باش نشتريبه الدم...

لكننا نتوفر على إرادة ورؤية وحب انتماء لهذا الوطن، صمد ما يزيد عن 12 قرنا.

ندعوكم من هذا المنبر أن تبتعدوا عن المغرب وانظروا ما يقع حولكم.

لا تجعلوا من المغرب شماعة تعلقون عليها إخفاقاتكم.

فمن جهة خطابكم الرسمي يعترف بمجهودات المغرب في تحصين الحقوق والحريات وتكريس دولة الحق والقانون وتأسيس النظام الديمقراطي، ومن جهة أخرى ممارسات تنتقد وتدين.

خلقتم لجن صداقة مع دول لا تجمعكم معها شراكة وعطلتم اللجنة المشتركة البرلمانية مع المغرب.

أعطيت المنبر لمرتزقة لا تعترف بها الأمم المتحدة، وتمتلكون الجرأة للدفاع عن دولة القانون. فعن أي قانون تتحدثون؟

فتحتم المجال للوبيات الغاز لكنكم تعطلون مؤسسة برلمانية فأين راحت شعارات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؟

هل عوض البرد القارس وغاز التدفئة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟

2) مداخلة النائب السيد أحمد تويزي باسم فريق الأصاله والمعصرة بمجلسي البرلمان:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصاله والمعصرة بمجلس النواب ومجلس المستشارين، من أجل التعبير عن موقفنا الراض لما صدر عن البرلمان الأوروبي من تهجم واضح وممنهج على بلادنا وتدخل سافر في شؤوننا الداخلية، ومحاولة يائسة للتأثير على القضاء المغربي المستقل.

وسوف نتكلم بالصراحة اللازمة مع شركائنا الذين تجمعنا معهم لجنة مشتركة برلمانية يتم فيها طرح ومناقشة جميع القضايا وبطريقة

اسمحوا لنا بأن نعبر لكم عن استغرابنا بأن يترك مجلسكم الموقر كل هذه المسارات والآليات الأهمية التي تناقش مختلف الحالات التي اخترتم الحديث عنها، واستبدالها بخلق "حالة طوارئ استثنائية" مظهرها حقوقي للدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وحقيقتها سياسية لا تخفى على أحد لتصريف مختلف الأزمات التي تحاصركم كتكتل سياسي واقتصادي أو كدول مستقلة في مواجهة تداعيات وباء كوفيد والحرب الدائرة في شرق أوروبا. أو خدمة لمصالح لوبيات تجد مصلحتها اليوم في مهاجمة المغرب وخوض حرب بالوكالة لصالح خصوم وحدته الترابية.

اسمحوا لنا بأن نطلب منكم التحلي ببعض التواضع والتخلي عن موقع الأستاذ الذي تحبون القيام به وأنتم تقدمون الدروس للآخرين، وأن تعترفوا مع ذواتكم أن مظهر الرشوة الذي ظهر في منظومتكم هو منتج خاص بكم ودلالة فساد قيمي ومؤسستي عندكم يجب معالجته من داخل منظومتكم، لا البحث عن طرق لتصديرها للآخرين بتعال وتكبر.

وإذا كان من الصعب عليكم التخلص من هذه الطبيعة الاستعلائية، فإنه يسعدنا - أمام صحوة ضميركم هذه - أن نذكركم ببعض القضايا الإنسانية التي كان من المفروض أن تحظى باهتمامكم:

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا بفتح تحقيق حول ما حدث بأوروبا خلال فترة كوفيد، لقد تركتم دولا مثل إيطاليا وإسبانيا تواجه الوباء القاتل ومصيرها بأناية مقبولة، تركتم كبار السن يموتون بالمستشفيات ودور العجزة بدون أي إحساس بالذنب، وتحول بعض منكم بدون حياء إلى قرصنة للدواء في الجو والبحر.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا لحكوماتكم لإيقاف تصنيع الأسلحة وبيعها في العالم لسنة واحدة فقط وتخصيص ميزانياتها لمحاربة الفقر ومواجهة الأوبئة والتغيرات المناخية، هذه الأسلحة التي تصوتون عليها بدم بارد هي التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ في كل بقاع العالم وهي التي تخلق ملايين المهجرين واللاجئين.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارات تطلب من حكوماتكم الاعتذار عن ماضيها الاستعماري الهمجى في كل بقاع العالم وخاصة في قارة إفريقيا، وعن استنزاف ثرواتها وامكانياتها التي بفضلها اغتنت قارتكم وما زالت تغتني.

سيكون مفيدا أن تكون لكم الجرأة بأن تصدروا قرارات لتصحيح ما قامت به دولكم، تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان، بالعديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال فترة الربيع العربي، والتي حولتها حكوماتكم إلى دول غير مستقرة تحت رحمة الحرب الأهلية والإرهاب والطائفية.

البلدان الصديقة والشقيقة في إطار احترام سيادة المغرب ووحدته الترابية.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أحيي موقف الاشتراكيين الإسبان الذين رفضوا دعم هذه المهزلة وكذلك رئيس الوزراء الإسباني الذي أعرب علانية عن عدم موافقته على هذا الاعتداء العدواني والمجاني ضد المغرب، ونشد بحرارة على أعضاء البرلمان الأوروبي الإسبان من حزب الشعب الذين قاطعوا هذا التصويت الموجه ضد المغرب.

3) مداخلة النائب السيد عبد الرحيم شهيد باسم الفريق الاشتراكي بمجلسي البرلمان:

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمون،

اسمحوا لي أن أتناول الكلمة باسم الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب ومجلس المستشارين بهذه المناسبة. واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، من خلال هذه الكلمة أن أتوجه إلى السادة النواب بالاتحاد الأوروبي.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حيث أنكم في ختام القرار الذي أصدرتموه يوم 20 يناير الجاري، طلبتم من رئيس المجلس إبلاغ مضامينه إلى البرلمان المغربي، فإننا في الفريق الاشتراكي بغرفتي البرلمان، نبلغكم أن رسالتكم قد وصلت.

وعليه اسمحوا لنا بحق الرد عليكم انطلاقا مما يجمعنا من شراكة تنبني على حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل والحرص على ضمان الأمن والسلم العالميين.

اسمحوا لنا أولاً بأن ننعش ذاكرتكم بأن المملكة المغربية قد انخرطت وبكل قناعة ومسؤولية في مسار تجويد وتأهيل نموذجها الديمقراطي، من خلال العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية والحقوقية العميقة والجريئة، من أبرزها الإعلان عن هيئة الإنصاف والمصالحة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وتكرست هذه الإصلاحات بإصدار دستور 2011 الذي أرسى فعليا مرتكزات دولة المؤسسات، وكرس مبدأ الاختيار الديمقراطي، وأقر منظومة من هيئات ومؤسسات دستورية معنية بحماية الحقوق والحرريات والنهوض بها، حيث توج المغرب هذا المسار الإصلاحي بالانخراط الفعلي في منظومة حقوق الإنسان الدولية، والانفتاح الطوعي على الإجراءات الخاصة والتي توجت بزيارة العديد من المقررين الخاصين وفرق العمل بوثيرة متواصلة للمغرب، وكذا تقديم المملكة تقارير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتفاعل مع آليات التظلم لدى مجلس حقوق الإنسان، والتفاعل الدائم مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حين نذكركم بهذا فلنقول لكم بأنكم بهذه الطريقة من التفكير والتعامل غير منسجمين مع أنفسكم، وأنكم غير مؤهلين أخلاقيا لإعطاء الدروس للآخرين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

إننا في الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب، نؤكد على أهمية الشراكة الأوروبية المغربية، ونشدد على ضرورة استمرار العمل المشترك لتطورها من أجل تعزيز ما تم بناؤه من علاقات الثقة المتبادلة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وبقدر تميمنا افتتاح المغرب على المناقشة المؤسساتية المبنية على الشراكة والاحترام المتبادل لمختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات وقضايا الأمن والجريمة المنظمة ومحاربة الإرهاب، نرفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية ومحاولات استهداف المغرب وابتزازه من خلال التشكيك في اختياراته الديمقراطية والحقوقية واستهداف مؤسساته الدستورية وفي مقدمتها استقلالية السلطة القضائية.

وشكرا.

4) مداخلة النائب السيد محمد والزين باسم الفريقين الحركيين

بمجلسي البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة ممثلي مجلسي الأمة المحترمين،

مداخلتنا اليوم باسم الفريقين الحركيين بمجلسي البرلمان اخترنا لها عنوان " في اجتماع مغلق ودون سابق انذار! تغتصب سيادة الاقطار".

رسالتنا اليوم ليست وجهتها البرلمان الاوروبي فحسب، بل هي صرخة روح موجهة الى الضمير الاوروبي الحي، ودق لناقوس الخطر لينبه لخطورة المنزلقات الاخلاقية التي سقطت في مستنقعها جزء من النخبة السياسية في القارة الشمالية.

لسنا في موقف دفاع عن النفس أمام مسرحية رديئة وإخراج أردء.

فقط نجهر اليوم أمام مسامع العالم بصوت الأمة المغربية الخالدة التي عاشت ولاتزال على مبادئ القيم والشرعية، فعلى الضمير الأوروبي أن يقوم "بفلاش باك" سريع لإنعاش الذاكرة.

المغرب، يا سادة ذلكم البلد المستهدف بمثل هكذا مواقف، شارك أبناءه في الدفاع عن الحرية والحق في الارض بأوربا في مواجهة النازية، وسكبت دماء أبنائه، وترملت نساءهم، وتيتم أبنائهم، وأتكلت أمهاتهم.

إنه مغرب القيم والعيش المشترك هو نفسه المغرب الذي واجه به المغفور له محمد الخامس حكومة "فيشي" ورفض التنازل عن حقه في

حماية مواطنيه مهما اختلفت الديانات والمعتقدات.

هو المغرب نفسه الذي ساهم أبنائه بسواعدهم في بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوربا.

وهو البلد الذي انخرط بجد في حماية أمن هذه القارة من الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه،

بهذه الزلة التي لا تغتفر خرق البرلمان الأوروبي التقاليد والأعراف، وواجب الزمالة التي تجمعها بالبرلمان المغربي وتكرملستلزمات الشراكة بين المغرب والاتحاد الاوروبي وهو يتوهم أنها شراكة لا متوازنة.

الشراكة الحقيقية يا سادة ليست الوصاية أو العنجهية، وإنما الاحترام والندية بعيدا عن الابتزاز والمساومة والنظرة الدونية.

إننا نعرف غطاء البئر وما يخفيه عمق البئر، من مياه آسنة مضمخة برائحة الغاز المفقود والموعود؛ كما نحفظ عن ظهر قلب تلك السيناريوهات المشروخة التي يتم إخراجها من الرفوف كلما حل أجل تجديد اتفاقيات الفلاحة والصيد البحري.

كما ندرك كيف يتم أيضا تدييح وصناعة القرارات تحت يافطة "حقوق الانسان" و"حرية الصحافة" في مختبرات منظمات فقدت كل مصداقية وموضوعية بعد أن وضعت يدها في يد من اختار صناعة التاريخ والاستقصاء للبيع والشراء في الوطن والاعتناء على حساب الانتماء.

حضرات السيدات والسادة،

لن نقبل أبدا لي الذراع والنكوص عن المكتسبات التي حققتها بلادنا في الحريات وترسيخ حقوق الانسان، كما لن نسمح إطلاقا بالمساس باستقلالية القضاء وسيادة العدالة ببلادنا.

ولنا من الجرأة والشجاعة ما يجعلنا نعترف بنواقصنا ونصحح مسارنا لتقوية مؤسساتنا بعيدا عن الوصاية والاملاءات وحشر الأنوف، بنية ظاهرها ما يشبه الحق وباطنها كل الباطل.

ثم، هل هي من باب الصدق أن يحرق كتاب الله في بلد أوروبي، يتزامن مع الجلسة المغلقة لبرلمانه؟

أين البرلمان الاوروبي من هذه الجريمة النكراء التي تغذي الكراهية والتطرف وتجهز على الحقوق والحريات؟

أين أسطواناتها المشروخة حول حوار الحضارات والأديان؟

أين حقوق الصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف الذين يعيشون في ظروف مزرية وفي غياب تام لأدنى حقوق الانسان؟

أين صوت البرلمان الاوروبي الذي يتباكى على حالات معزولة لازالت

معروضة على القضاء؟

ومن موقف المسؤولية والحكمة والتبصر كما سابق عهدنا لن نسقط في فخ الاستفزاز والاستفزاز المضاد، ولا في مصيدة القطيعة، فنحن مع الاتحاد الأوروبي محكومان بالتعاون المثمر، وبتريسيخ شراكة متميزة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

فالمغرب دولة مستقلة، كاملة السيادة تمارس حقها المشروع في تنوع شراكاتها ومعترزة بانتماؤها وعمقها الأفريقي، ومنخرطة في مسلسل التعاون جنوب-جنوب؛ ومن لم يحترم هذه المبادئ فلا شراكة معه.

قبل الختام، أتوجه بتحية تقدير إلى قضاتنا الأجلاء وإلى صحافتنا الوطنية والمواطنة ومجلسها الوطني وكافة هيئاتها النقابية والمهنية على موقفها المشرف.

كما أتوجه بعبارات التقدير والاحترام إلى زميلاتنا وزملائنا في البرلمان الأوروبي الذي ترفعوا عن المشاركة في مهزلة رخيصة، في موقف شجاع حريص على إنقاذ ما تبقى من سمعة أوروبا التي كانت مهدا للديمقراطية ولكل القيم الكونية المشتركة النبيلة.

ذات التحية والتقدير والاحترام موصولة إلى البرلمان العربي على موقفه التاريخي المدين لهذه السقطة غير المبررة للبرلمان الأوروبي.

ولأننا نفهم جيدا من يمسك خيوط المهزلة بالبرلمان الأوروبي، نقول للتيارات المهيمنة اليوم في فرنسا أن لعبتكم مكشوفة وأن رائحة الغاز أضحت تفوح بقوة من مواقفكم واختياراتكم، وأن زمن اللعب على حبلين لم يعد مقبولا في منظار مغرب اليوم والغد، مغرب يقيس شركاته القائمة والمقبلة بعين المغرب المستقل في قراراته وعلى ميزان الموقف غير المتلون من وحدته الترابية والوطنية، وعلى أساس ريادته الإفريقية وإيمانه الراسخ بنهاية زمن الحماية والوصاية.

ختاما، نؤكد بكل إيمان ووثوقية بأن جهتنا الداخلية قوية وستظل كذلك بفضل ثورة الملك والشعب المتجددة التي حققت استقلال البلاد ووحدت التراب وبنيت ركائز الدولة العصرية ودشنت لمسار تنموي رائد بدون نفط أو غاز، وضمنت للمغرب مكانة إقليمية وقارة ودولية مشرفة ومحترمة.

وبه وجب الاعلام شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في هذه الجلسة الوطنية المشتركة للبرلمان، في إطار الإجماع الوطني الذي ميز أمتنا عبر تاريخها الطويل، في مواجهة الحملات التي تتعرض لها، إيماننا منا بأن المسار الذي خطته بلادنا في مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، هو مسار بناء ديموقراطي وتنموي طموح

وواعد، مستهدف بالتشويش والإرباك ممن يتصرفون بعقلية الاستعمار والهيمنة، ومنطق الحماية والتبعية.

هذا المسار الذي يظهر في السياسة كما في غيرها من المجالات، تابع العالم جزء منه في منافسات كأس العالم بقطر، حيث حقق منتخبنا الوطني إنجازا تاريخيا، ليس بوصوله الى نصف النهائية، وهو إنجاز كروي كبير، ولكن بالقيم التي نثرها لاعبوه على ملاعب قطر، وتابعتها الملايين في كل البلدان والقارات، قيم الأسرة الجامعة، وقيم ابتغاء رضا الخالق ورضا الوالدين، وقيم الصداقة والتوحيد، رمزا وصوتا، والانتصار لقضايا الأمة من خلال رفع علم فلسطين، كل هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وخاصة المسؤولين السياسيين من أوروبا، الذين حضروا في بعض مباريات المنتخب الوطني، ومنهم من سبق له أن اعتبر بوقاحة شتم الرسول صلى الله عليه وسلم حرية تعبير.

إن هذا المشهد الذي عكس تميز وتفرد المغرب وتشبته بثوابته وهويته، مقدر في السياسة أن يكون له رد فعل تجاه بلادنا، لأنه يشكل تجاوزا للخطوط الحمراء التي حاولت أوروبا وغيرها، رسمها لنا وللدول التي تشبهنا.

وهي مناسبة، لنؤكد في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية من منطلق قناعات حزبنا الراسخة ومرجعياته الوطنية الثابتة في الدفاع عن سيادة ووحدة وهوية وطننا، إدانتنا القوية لقرار البرلمان الأوروبي ورفضنا الجازم لكل الإملاءات الخارجية، أيا كان مصدرها وتحت أي عنوان أو ذريعة كانت وفي أي موضوع كان.

وهو موقف مؤسس على رفض الحزب المبدئي والمطلق لأي تدخل أجنبي في قضايانا الداخلية، وإيمانه العميق بأن الشعب المغربي وقواه الحية بقيادة جلاله الملك حفظه الله وفي إطار الثوابت الوطنية الجامعة والاعتزاز المتين بهويتنا الإسلامية والحضارية قادر على التصدي لكل المؤامرات ومواجهة كل التحديات ومعالجة كل الاختلالات.

ونستغرب كون البرلمان الأوروبي سمح لنفسه بإعطاء الدروس وتوجيه الإملاءات بمنطق محكوم بالوصاية في حق دولة مستقلة وشعب عريق، رسم مساره بنفسه في بناء دولته الوطنية المستقلة وترسيخ الحقوق والحريات الدستورية بفضل نضال قواه الحية وشعبه الحرومازال.

وإن تعبير حزبنا عن موقفه الراض والمدين لكل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبلدنا هو موقف من موقع حزب وطني مسؤول ومستقل، إذ بقدر ما يرفض بقوة هذه الوصاية الاستعمارية، لا يتردد في التنبيه إلى الاختلالات الموجودة والمطالبة بمعالجتها، في إطار السيادة الوطنية والمؤسسات الدستورية.

ونؤكد في المجموعة أن عزم بلادنا على صيانة استقلالية قراره وتحصين سيادته ووحدته الوطنية والترابية، لا يعادله إلا حرصه الكبير على مواصلة إقرار الحقوق والحريات الدستورية ومعالجة كل

6) مداخلة النائبة السيدة نبيلة منيب باسم الحزب الاشتراكي الموحد:

صوت البرلمان الاورويي يوم الخميس 19 يناير 2023 على قرار "إدانة المغرب" تقدّم به قاضي التحقيق البلجيكي "ميشيل كليرز" المتخصص في الجرائم المالية في يوليوز 2022.

قرار يؤكد على تراجع حرية الصحافة في المغرب ويحث على "احترام حرية التعبير وحرية الاعلام" و"ضمان محاكمة عادلة للصحفيين المسجونين" مع الدعوة إلى إنهاء ظاهرة مضايقة الصحافيين وإلصاق تهم بهم تتعلق بالاعتداء والتحرش الجنسي.

قراريهم الأجهزة الاستخباراتية بتورطها في محاولات إرشاء برلمانيين أوروبيين للعمل لصالح المغرب في قضايا متعددة (قضايا الهجرة + اتفاقية الصيد البحري وملف الصحراء..)، حسب ما قيل وتقدم به وزير العدل البلجيكي والذي لم يتم لحدّ الآن تأكيده.

1. المغرب كدولة مستقلة بقراراتها لا يمكن إلا أن تدين تلقى أوامر من جهات

خارجية، ولكن في نفس الوقت المغرب يبقى حريص على سمعته الخارجية وعلى علاقاته الدولية المتميزة وخاصة مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة وأزيد من 100 حزب منظمة في 7 مجموعات..)، الذي منحه سابقا صفة "الوضع المتميز" في الشراكة المغربية. الأوروبية والذي كان مشروطا بـ "تحقيق تقدم كبير فيما يخص حقوق الانسان والحريات الفردية والأساسية التي تتعلق بحرية التعبير ودعم الديمقراطية وسيادة القانون".

ماهي دوافع وحيثيات قرار الإدانة:

علاقة مع التحديات الثلاث: الصراع الجيوستراتيجي والطاقى وأزمة العولمة

1. تراجع مصالح دول الاتحاد الأوروبي في إفريقيا بعد تدخل CHINE وبعدها USA.

المغرب الذي قطع أشواطاً هامة في انفتاحه على إفريقيا أصبح وضعه أكثر تميزاً، كشريك وليس كتابع "Vassal" ولم يعد قابلاً ليلعب دور محطة الانطلاق لمصالح الآخر بإفريقيا، ولكن فاعلاً وشريكاً وهذا ما ترفضه القوى الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا.

2. تأزم أوضاع دول الاتحاد الأوروبي مع جائحة "كوفيد-19" ومع الحرب الأوكرانية. الروسية التي جعلته بين مطرقة وسندان العملاقين: USA من جهة وروسيا والصين من جهة ثانية، الشيء الذي أدى إلى احتداد أزمة الطاقة والكساد الاقتصادي والتضخم واتساع الفوارق... UE تبحث عن مخارج وحلول.

3. انفجار "قطر. غيت" في ظلّ هذه الظروف المتأزمة، قضية مرتبطة

الإشكالات المرتبطة بها والتي لا يتوانى أبناء البررة من إثارتها والدعوة إلى معالجتها، دونما حاجة لأي تدخل أجنبي أو وصاية خارجية.

إن علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي، بمختلف مؤسساته، ليست وليدة حدث أو زمن قريب، ولقد دبر المغرب دائما هذه العلاقة في إطار الندية والاستقلالية والسيادة الوطنية، رافضا وهو الدولة العريقة، أن يتم التعامل معه كملحق أو تابع لأحد، أو أن يكون حديقة خلفية لأي كان، ولم يقبل ولن يقبل في أي وقت وتحت أي ظرف الوصاية أو التدخل في سيادته ووحدته الوطنية والترابية أو التدخل في شؤونه ومشاكله الداخلية التي تبقى موضوعا يهم المغاربة وحدهم بمختلف مؤسساتهم وقواهم وممثلهم ولا يحق لأي طرف أجنبي أن يسمح لنفسه بالتدخل فيها.

وفي هذا الصدد، ننبه في المجموعة إلى الانحراف الخطير الذي تعرفه للأسف بعض مؤسسات الاتحاد وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الذي تحول إلى منصة تسخرها بعض دول الاتحاد في مساعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، بعد أن فشلت في فرض سياساتها وتصوراتها على بلدنا للحد من تطوره التنموي ومن انفتاحه على محيطه ومن تنوع شراكاته، في اعتزاز بهويته وثوابته وسيادته ووحدته، وأصبحت هذه الدول تتخفى وتسخر من وراء الستار وبشكل مفضوح البرلمان الأوروبي لممارسة الابتزاز والضغط بالوكالة على المغرب، المغلف بالدفاع عن الحقوق والحريات الذي يغيبها ويستدعيها بطريقة ماكيافيلية حسب الأحوال والظروف.

إن هذا القرار سواء من حيث خلفياته والقائمين عليه، أو من حيث تركيبة داعميه أو المصوتين عليه، أو من حيث مرامييه وأهدافه، يمثل انحرافا جسيما على قواعد الشراكة وحسن الجوار التي جمعت المغرب بالاتحاد الأوروبي، وضربة لما تراكم طيلة عقود على مستوى العلاقات بين كل من البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي من فضاءات حوار وتواصل مبني على الاحترام والتقدير والمصالح المشتركة، وليس الإساءة أو الوصاية مثلما جسده هذا القرار.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نستغرب أيضا في المجموعة النيابية كيف سمح البرلمان الأوروبي لنفسه بدعوة رئيسه لإحالة هذا القرار على الحكومة والبرلمان المغربيين، وننبه إلى أن تصرفه هذا يكشف بقايا عقلية استعمارية مدانة تسمح لنفسها بانتهاك السيادة الوطنية لمؤسسات دولة شريكة، وهو أمر مرفوض وغير مستساغ من مؤسسة المفروض فيها أن تحترم سيادة واستقلال الأمم والشعوب، كما تكشف جهل البرلمان الأوروبي بنطاق سيادته التشريعية والرقابية وبمجال تدخله الجغرافي الذي يبدأ وينتهي عند حدود دول الاتحاد الأوروبي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حيث أن الأوان لمناقشة مقترح مشروع "قانون العفو العام" الذي تقدم به الحزب الاشتراكي الموحد بتاريخ 17 فبراير 2022 في إطار الفصل 71 من الدستور للعفو عن معتقلي الحراك الشعبي بالريف وأن نطبق توصيات IER، لاستكمال مسار ضمان كامل الحريات بما فيها حرية التعبير والرأي لخلق مناخ الثقة والانفراج وتقوية اللحمة الوطنية المواطنة من أجل تقدّم بلادنا وصيانة استقلال قرارها وكرامة مواطناتها ومواطنيها.

بفضيحة فساد ورشوة (والتي يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على البرلمان الأوروبي ومصادقيته في الوقت الذي يقول الجميع أن نهايته وشيكة) بعدما تم على إثر التحقيق اعتقال نائبة البرلمان الأوروبي (إيفا كايلى والبرلماني السابق بيير أنطوني بانزيري)، وربّما بتوريط المغرب وجعله في عين العاصفة، في هذا الوقت بالذات، محاولة الحدّ من تبعات "قطر. غيت" على UE.

نحن لا ننتظر دروسا من أحد لضمان الحقوق والحريات ببلادنا

محضر الجلسة رقم 086**التاريخ:** الثلاثاء 2 رجب 1444 هـ (24 يناير 2023م).**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من إعلانات ومراسلات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهاللي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بـ:

- مشروع قانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بأجال الأداء؛

- مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي ومتقاعدي البرلمان؛

- مشروع قانون رقم 53.22 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.22.770، الصادر في 9 ربيع الأول 1444 (4 أكتوبر 2022) بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛

- مقترح قانون بتميم المادة 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية.

وسحب فريق التجمع الوطني للأحرار مقترح القانون الذي تقدم به بتاريخ 9 يناير 2023، القاضي بتعديل وتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، وقام بتعويضه بصيغة جديدة للمقترح، وذلك بعد حذف مقتضيات منه وتميمه بمقتضيات جديدة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 17 يناير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 175 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 14 جوابا.

كما وردت مراسلة من السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يحيط من خلالها علما بأن السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات سينوب عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليها المدرجة في جدول أعمال جلسة اليوم، لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات طارئة.

وتوصلت الرئاسة كذلك من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بطلب يرمي إلى تأجيل السؤال الشفوي الموجه إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول تقييم البرنامج الوطني مدن بدون صفوح.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم للأسئلة الشفهية، وهما:

- الطلب الأول تقدم به منسق مجموعة العدالة الاجتماعية حول "مشاركة المغرب في المعرض الدولي للسياحة في هلسنكي"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذرتفاعلها مع هذا الطلب؛

- الطلب الثاني تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أنوب عن السيدة الوزيرة اللي وقعت لها واحد حالة وفاة في العائلة ديالها، وكتقدم لها بالتعازي بهاذ المناسبة، ولهذا اضطرت أن تغيب على هاذ الجلسة لعذر قاهر، كما لا يخفى عليكم.

بالنسبة للسؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم، فعلا كيف ما قال، الرخص ديال تسوية البناءات غير القانونية هي الرخص الجديدة اللي جاء بها القانون اللي تكلمتو عليه 90.12 اللي كيتعلق بالتعمير، واللي تغييره 66.12، اللي كيتعلق بزجر المخالفات في المجال ديال التعمير والبناء، موراه جاء واحد المرسوم اللي تبيحد الإجراءات والكيفيات لمنح الرخص ديال الإصلاح والتسوية، واللي دخل حيز التنفيذ في 8 يناير 2020، وانتهى الأجل، كيفما جاء في السؤال ديالكم، ديال إيداع الطلبات ديال الحصول على الرخص ديال التسوية.

ولكن قبل ما نتذكرو على هاذ الشئ اللي غادي يجي من أجل إصلاح الوضع، لازم نتكلمو على الحصيلة ديال هاذ العملية هادي، الحصيلة ديال هاذ العملية فيها أنه تقريبا 2900 طلب فقط اللي توصلت به المصالح ديال الوزارة، الطلبات ديال التسوية، وهو عدد ضعيف بالنسبة للعدد ديال المخالفات اللي كاينة.

ومن هاذ 2900 الطلبات تمت التسوية ديال 52% ديال الملفات، هي خصنا نعرفو أن المسطرة ديال التسوية هي مسطرة معقدة، وتم فتح آجال جديدة بشروط جديدة لتوسيع عدد المستفيدين من رخص التسوية، وفي هذا الإطار الوزارة تتعمل مع وزارة الداخلية باش يكون واحد مشروع مرسوم مشترك، الذي سوف يصدر، إن شاء الله، في أقرب الآجال، باش يعطي الفسحة والإمكانية لتسوية هذا الملف، اللي هو من الملفات الشائكة واللي هو واحد الحصيلة، واحد الإرث ثقيل واللي رغم الجهود ديال الوزارة، كيف ما قلت، العدد ديال الطلبات اللي توصلت بها لا يرقى إلى العدد الحقيقي ديال المشاكل أو المخالفات اللي كاينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

باسم مجلس المستشارين، خالص العزاء للسيدة الوزيرة في المصاب

للشغل حول "خدمات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع الطلب، على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وسينوب عنها في الجواب - كما أشار إلى ذلك السيد الأمين - السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

ونبدأ بالسؤال الآني الأول، موضوعه "رخصة تسوية البناءات غير القانونية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد برنوشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون، فإن تسوية وضعية البناءات غير القانونية برخص جديدة تضمنها القانون 66.12، وأطرها المرسوم 2.18.475 بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم، حيث دخل حيز التنفيذ في 8 يناير 2020، وحدد أجل إيداع طلبات الحصول على رخص التسوية ضمن سنتين، والتي انتهت يوم 8 يناير 2022، مع تمديد 3 أشهر ضمني بسبب حالة الحجر الصحي، أي انتهت صلاحيته فعليا يوم 8 أبريل سنة 2022، لنكون، السيد الوزير، أمام فراغ تنظيمي يخص الآجال، وهو من عناصر النظام العام، مما انعكس سلبا على مجموعة من الملفات العالقة، ويضر بمصالح المواطنين من التمتع بالحق في السكن المؤطر دستوريا.

لذا نساثلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لسد هذا الفراغ التنظيمي، ونطالبكم بالتسريع في أجرته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، التعقيب ديالك يأتي في إطار المزاوجة أو التوازن بين الحقوق والواجبات، وكتعرفو أنه السيد الوزير والسيدة الوزيرة والحكومة عندها واحد الإرادة قوية باش الحقوق ديال المواطنين والمواطنات تحترم بما فيه الكلمة.

ثانيا، باش يكون عندنا كذلك واحد المساطر مخففة باش يستاطعو الناس اللي وقع لهم الضرر أنهم يتفادوا أنهم يدخلو في مساطر معقدة وطويلة باش يسترجعو الحقوق ديالهم، ونحافظو كذلك على الصرامة اللي خصها تكون فالمراقبة في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه: "تقييم البرنامج الوطني مدن بدون صفح"، سحب بطلب من الفريق.

إذن نمر إلى السؤال الثالث موضوعه "حقيقة فشل برامج صيانة البنيات الآيلة للسقوط بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي زكرياء، تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني ساكنة المدن العتيقة من تنامي ظاهرة انهيار البنيات السكنية، لاسيما مع كل موسم مطير، نتيجة غياب استراتيجية ناجعة في تدبير ملف البنيات الآيلة للسقوط التي تخلف العديد من الخسائر المادية والبشرية.

السيد الوزير،

هل فشلت البرامج السابقة المتعلقة بحماية البنيات الآيلة للسقوط؟

فما هي إذن إجراءاتكم العملية التي يمكن الإدلاء بها لطمأنة هذه الساكنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الجلل الذي ألم بها وبأسرتها الصغيرة.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا.

المستشار السيد سعيد بنديشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروكم على الجواب القيم ديالكم، وكنتمناو أن الوزارة تاخذ إجراءات للتسريع من تسوية هذه الوضعية، حتى لا تفوتنا الفرصة، وبما أننا بصدد مناقشة قانون التعمير والإجراءات التي يتضمنها، وبما أن الوزارة في إطار، خاصة في شخص السيدة الوزيرة المحترمة، في إطار مراجعة شاملة لقانون التعمير، السيد الوزير، بغينا نتكلمو على قرارات الهدم، قرارات الهدم هي قرارات إدارية كيشملها قانون التعمير، لكن، السيد الوزير المحترم، التطبيق ديالها غير خاضع للقانون العام اللي كينص أنه بإمكان اللي شملو القرار ديال الهدم يدوز للمسطرة القضائية في الطعن والحفاظ على الحق ديالو في الطعن في هاذ القرارات الإدارية.

إلا أنه، السيد الوزير، على أرض الواقع هاذ القرارات ممكن أنها يشملها خطأ معين وما تيتعطاش الوقت للناس اللي شملها هاذ القرار باش تطعن في المحاكم، والتي تبقى السلطة القضائية هي اللي غادي تثبت مدى صحة هاذ القرار الإداري.

لذلك، السيد الوزير، وهاذي رسالة للوزارة اللي خدامة على مراجعة شاملة لهاذ القوانين، باش ما يبقاش هاذ الفراغ القانوني، لأن أي قرار إداري لازم أنه يكون تيشمل.. خاضع للقانون العام، وأي مواطن شملو ضرر من حقه أنه يطعن فيه عند السلطات القضائية، وما نجوش حتى نهدمو بنايات اللي تقامت بتكلفة باهظة عاد ندوزو لمساطر الطعن، وتنوضعو الإدارة والمواطن في حرج، وتكونو في وضعية اللي ماشي قانونية وماشي سليمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

تفضلوا السيد الوزير.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح السؤال.

بالنسبة للجواب على هاذ السؤال، كيف ما تتعرفو هذا موضوع تاريخي في الحقيقة، ومر بالعديد من المراحل، والدولة ديالنا بصفة عامة وتعاقد الحكومات، وقعت أزيد من 78 اتفاقية بتنسيق مع مختلف الفرقاء المعنيين منذ 2012 في هاذ المجال، بواحد المبلغ إجمالي فاق 7 ملايين ديال الدرهم، وهو مبلغ كبير جدا، لأن تتعرفو هاذ المباني الآيلة للسقوط خصها واحد الإمكانيات مهمة، وخص واحد الخبرة وما إلى ذلك من أمور، والوزارة بوحدها تحملت تقريبا 2.2 مليار ديال الدرهم إلى حدود اليوم الحصيلة، لأنه تمت معالجة 16 ألف بناية من أصل 41 ألف اللي هي محصاة، أي بنسبة تقريبا 40%.

بطبيعة الحال هاذ البنائات الآيلة للسقوط عندها واحد الساكنة تعيش فيها أو حدها فهاذ الأوساط، هاذ الأسر العدد ديالها هو تقريبا 40 ألف أسرة اللي تمت تحسين الظروف ديال العيش ديالهم من أصل 76 ألف أسرة اللي كانت محصاة.

تبقى النتائج بطبيعة الحال غير كافية، ومن هنا جاء السؤال ديالكم بلاشك، ولكن كاين إكراهات:

- أولا، كاين هنالك ما يسمى بالطابع التطوري للسكن المهدد بالانهيار، اللي كنشوفوه فهاذ العام تيدوز العام الجاي والعام الآخر، راه كاين تطورات تتوقع في هذا المجال فالبنية ديالو:

- غياب معطيات قبلية واضحة، لأن العملية ديال الإحصاء وديال أنه الأمور تحدد راه عملية تتطلب واحد الخبرة وواحد التجند من قبل السلطات:

- نقص الخبرة التقنية في هذا المجال إلى جينا نوسعوها على التراب الوطني كله؛

- ومحدودية دخل الأسر المعنية.

أي أنه في آخر المطاف الحلول المقترحة من الناحية المادية غادي يكون في جزء كبير منها يتم تحملها من طرف السلطات، مما يعني بطبيعة الحال برمجة وموازنة وميزانية وما إلى ذلك.

الوزارة، فهاذ الحكومة الجديدة عملت أنها دارت واحد الرؤية استراتيجية 2022-2026 باش تزيد فهاذ الورش هذا للقدام في جميع جهات المملكة.

فالمرحلة الأولى ديالها كاين 6 جهات: الجهة ديال الدار البيضاء-سطات، الرباط، مراكش، طنجة، فاس-مكناس، العيون-الساقية

الحمراء، هاذ الجرد ممكن لحد الآن من تشخيص ما يناهز 6000 بناية بجهة الرباط - سلا و10 آلاف بناية بجهة طنجة وتقريبا 4000 بناية مهددة بالانهيار على صعيد مدينة الدار البيضاء، والمجهودات متواصلة مرة أخرى تتعرفو أنه خص واحد العدد ديال المتدخلين ما بين الخبرة وما بين الميزانية وما بين مجهودات الوزارة، إن شاء الله، نتمناو أننا نزيدو من تقليص الحجم ديال المخاطر الناتجة على هاذ البنائات الآيلة للسقوط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السي زكرياء.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، الظاهرة متفاقمة، والوثيرة التي تسير بها معالجة وضعية هذه الدور جد بطيئة ولا تليق بطموحاتنا، فهاته الدور الآيلة للسقوط، والتي غالبا ما تكون في المدن العتيقة لها رمزيها في صيانة الهوية والحضارة المغربية، منها الرباط، فاس، مكناس، طنجة، تطوان والدار البيضاء، وخصوصا مقاطعات عمالة مرس السلطان الفداء التي للأسف وقعت بها وفيات مؤخرا جراء انهيار بعض البنائات، إذ تعتبر من النقط السوداء التي تحتضن عشرات من الدور الآيلة للسقوط، حيث لا تزال هناك بنائات تم إخلاؤها، ولم يتم هدمها إلى حد الآن، تشكل خطرا على ساكنة الجوار والمارة، ناهيك على عدم استفادة الأسر التي كانت تقطنها، الشيء الذي يثقل كاهلها المعيشي.

كما أن القانون المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط ينص على عملية تدعيم هذا البنائات، في حين إن قانون التعمير لم ينص عليه، رغم أهميته في تجنب وقوع بعض الكوارث وفي التقليل من تدخل المؤسسات، لأن المصاريف تكون على عاتق الملاك والقاطنين، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من حالة تدهور هذه البنائات، كما وجب تحديد متدخل واحد في هذه العملية وإعادة النظر في القوانين المؤطرة لها.

لذلك، عليكم تعبئة كافة الجهود من أجل محاصرة الظاهرة والحد منها، بانخراط السلطات المحلية والجماعات الترابية ومختلف المؤسسات العمومية الأخرى، التي تشرف على تدير الدور الآيلة للسقوط ومواكبتهم بالدعم التقني والمادي، مع مباشرة تقييم أدائها وأثارها على الساكنة بهاته الظروف، في إطار البرنامج الوطني الذي تشرف عليه وزارتك.

وإذ يبقى هاجس هذه الدور الآيلة للسقوط حاضرا في كل مناطق وجهات المغرب، طالما لم تفعله دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري

كنتكلمو عليها.

عمليا تم التوقيع تقريبا على 200 اتفاقية منذ تقريبا هاذ 8 سنوات الأخيرة، بواحد الاستثمار عمومي بلغ واحد المبلغ كبير جدا اللي هو 63 مليار ديال درهم، الوزارة تحملت فيه تقريبا 11 مليار ديال الدرهم.

هاذ الاستثمارات مكنت من تحسين ظروف العيش ديال 10 ملايين ديال المواطنين والمواطنات، ومنذ تعيين هاذ الحكومة فقط تمت المصادقة على 40 اتفاقية بمبلغ 3 ديال مليار ديال الدرهم في سنة واحدة فقط، ومساهمة الوزارة بـ 1.2 مليار ديال الدرهم.

بطبيعة الحال، الموضوع الأول والمهم عندنا في سياسة المدينة هو تحسين الولوج إلى خدمات ومرافق القرب، (les services publics locaux et les équipements publics).

تتعرفو بأنه الاختصاصات ديال الجماعات تيكون عندهم واحد الاختصاصات مهمة بطبيعة الحال في تجهيز وإعداد وصيانة هذه المرافق.

ثانيا، تأهيل شبكات الطرق والمسالك الداخلية للأحياء ناقصة التجهيز، كنلقاو في مدينة واحدة بطبيعة الحال، إذا كان شي تقسيم ترابي قبل ولا إذا كانو شي إمكانيات معينة تنلقاو واحد الاختلافات ما بين الأحياء في ذات المدينة، وتأتي برامج الوزارة من أجل موازنة هذه الأمور باش المواطنين يكون عندهم نفس الحقوق ونفس الولوجيات. ثالثا، تقوية الجاذبية الاقتصادية والسياحية للمدن العتيقة عبر التراب الوطني.

إذن، خلاصة القول الوزارة عندها إمكانيات مادية، ولكن عندها واحد المقاربة أنها تحترم ذاك المبدأ ديال (la subsidiarité) اللي كاين في شي مستوى هو اللي تيدخل، والوزارة تتمشي وتواكب هذه المبادرات المحلية، وتتعرفو أن السيدة الوزيرة بحكم كذلك التجربة ديالها كعمدة لمدينة مهمة في البلاد اللي وهي المدينة ديال مراكش، أظن لها من الوعي ما يكفي أنها بطبيعة الحال تتعرف هذه المشاكل عن قرب وتتواكب رؤساء الجماعات ورؤساء الجماعات الترابية عن قرب من أجل حلحلة هاته المشاكل، في إطار الإمكانيات المرصودة على المستوى المركزي والحكومي في الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد صبيحي:

نشكركم، السيد الوزير، على المعطيات التي تفضلتم بعرضها، والتي تعكس الإرادة الجادة وذات المصادقية لهذه الحكومة في النهوض

وتأهيل المباني الآيلة للسقوط كألية سيعهد إليها الإشراف على تنفيذ البرامج العمرانية والبرامج المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل الأنسجة العمرانية والمباني الآيلة للسقوط.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، باسم الفريق التجمع الوطني للأحرار، بالإسراع في إخراج هذه المؤسسة العمومية من سباتها العميق وتجميع مجهود الدولة في هذا الإطار وتنزيل مخرجات اللقاءات التشاورية حول الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري، بما فيها الدور الآيلة للسقوط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الرابع للفريق الاستقلال والوحدة التعاقدية، وموضوعه "مقاربة سياسة المدينة ومجالات تدخلها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

السي صبيحي تفضل.

المستشار السيد محمد صبيحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم.

نسائلكم عن المقاربة الحكومية بخصوص سياسة المدينة ومجال تدخلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاقدية.

بطبيعة الحال، سياسة المدينة هو موضوع مهم جدا، تنتقلو من التعمير إلى سياسة المدينة، والوزارة اعتمدت واحد الاستراتيجية عندها التدخل ديالو عندو واحد البعد محلي، لأنه على مستوى الجماعات تتوقع واحد الالتقائية ديال السياسات العمومية، والوزارة اخذت على عاتقها المصاحبة والتأطير ديال العمل اللي كيكون على المستوى المحلي، هاذ الشي بطبيعة الحال خصويكون في إطار تشاوري مع الفرقاء المحليين والمتدخلين، باش تكون هاذ المشاريع المندمجة اللي

وتطوير سياسة المدينة من خلال العديد من الأوراش، التي تعرفها المدن المغربية والمجهودات المبذولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

عندما نتساءل اليوم في سياسة المدينة، فنحن نجيب عن المسائل التي تتعلق بالإشكاليات والعوائق التي لازالت تواجه تنمية المدن من جهة، وأيضاً التفاوتات في مستويات التنمية بين المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، ومنها الإشكاليات المرتبطة بالأحياء العتيقة في العديد من المدن كوزان والصويرة، السكن غير اللائق، استمرار التجمعات الصفيحية، الدور الأيالة للسقوط، العجز السكني، ارتفاع معدل البطالة في الحواضر، المخالفات في البناء، وهذه الإشكاليات وغيرها الكثير لا يسعنا الوقت لذكرها تستوجب مقارنة جديدة لمشاكل المدينة.

صحيح أن مجهودات قطاعية هامة بذلت خصوصاً منذ توليكم مسؤولية هذا القطاع، لكن تأثير هذه المجهودات على الواقع الفعلي للمدن يبقى في الحاجة إلى التعزيز ويفرض التفكير في سياسة جديدة للمدينة بأهداف ومحاور اهتمام جديدة تعطي للوكالة الحضرية أدوار تنموية أكبر بالتنسيق مع الجماعات وتعزيز حكمة التعمير ورد الاعتبار للتراث المعماري للمدن وللأنسجة العتيقة.

بالإضافة إلى ذلك، اليوم السيد الوزير، من الضروري الاهتمام أكثر بموضوع الأقطاب الحضرية الكبرى (ميتروبول)، والذي يستوجب اليوم تبني سياسة مرنة لتنمية المدن الكبرى، عبر نهج يدمج الفضاءات بالضواحي المحيطة بها، ما بغيناش، السيد الوزير، نكونو أمام مدن متطورة وضواحي مهمشة كما هو الحال في بعض العواصم في الدول الأوروبية، والمشاكل التي تطرحها الضواحي، لذلك فإن تنمية المدن والحواضر الكبرى لا يجب أن تتم على حساب المدن الصغرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الخامس، وموضوعه "برنامج إعادة تأهيل المباني الأيالة للسقوط". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي محمد رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمعالجة الدور الأيالة للسقوط والبنائيات القديمة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الجواب، السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار والفريق المحترم.

فعلا، هي تنمة في الحقيقة لسؤال كان طرح قبل في البداية ديال الجلسة على الدور الأيالة للسقوط، وتتعطوني فرصة باش نزيد نتوسع فيه، نيابة على السيدة الوزيرة.

كيفما قلنا جاوبنا على السؤال الأول ولا على السؤال الثاني هذه ظاهرة تطورية (évolutive) لا يمكن القضاء عليها بشكل نهائي وبسرعة كبيرة، لما تحتاج من إمكانيات ومن خبرة ولتفرعها على مستوى التراب الوطني في عدد من الجهات.

الوزارة فعلت لأول مرة، الدور ديال الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني المهتدة بالسقوط، التي اعتمدت لأول مرة الاستراتيجية ديالها ديال 2022-2026، في المجلس ديالها الإداري اللي يالاه تعقد في السنة الماضية، باش يالاه بدات كتفعل المؤسسة، هاذ الاستراتيجية تركز على:

أولا، الإشكالية ديال معالجة الدور الأيالة للسقوط خصها، أولا، التشخيص، خصها واحد التشخيص مدقق وفيه واحد الجرد كامل وحديث، لأن كيوقع تطور لهاذ المباني في جميع جهات المملكة؛

ثانيا، ملي كندوزو للتفاصيل كنعلقوا أن كايين أصناف ديال هاذ المباني الأيالة للسقوط، إذن خص واحد التصنيف ديال هاذ المباني حسب مستوى الخطورة اللي كتعرفو غيكون مرتبط بطريقة التدخل وبالأولويات حسب الغلاف المادي وحسب التوزيع الجغرافي؛

ثالثا، بطبيعة الحال تحديد الأولويات ديال هاذ التدخل حسب هاذ الخطورة اللي كنتكلمو عليها؛

رابعا، القيام ببحث اجتماعي وسوسيو اقتصادي، لأن الإشكالية ديال المباني الأيالة للسقوط هي ليست إشكالية جدران فقط، هي كذلك إشكالية واحد الجو، واحد المجال جغرافي ديال الحياة ديال واحد الأسر، وكنتكلمو كذلك على تحسين ظروف العيش ديال هاذوك الناس اللي تيعيشو فهاذ المناطق، فهاذ الأحياء.

هاذ الإجراءات، إن شاء الله، بإذن الله، ستمكن الوزارة من التوفر على بنك للمعلومات ومرصد وطني لتتبع وتقييم هذه الظاهرة، حفاظا

على سلامة المواطنين.

خلاصة القول، هاذ الموضوع هذا اللي كيخصو هو الاستباقية، الاستباقية عندها ثمن، الاستباقية ما كتجيش فقط.. عندها ثمن، خصها الخبرة وخص الإمكانيات باش كنعقدرو نعرفو مسبقا الخريطة ديالنا فهاذ الدور الآيلة للسقوط، وهذا هو المحور اللي تطرقت لو الوزارة بشكل إرادي، باش تقدر تدير واحد التخطيط يكون أذكي ويكون كيستجب للقضية ديال الخطورة، وكتعرفو أنه من الناحية التقنية كذلك كايين مجهودات راه هي تبذل اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

واليوم الأرقام كتحدث على نفسها، هناك أكثر من 980 ألف بناية غير مستغلة في الوسط الحضري في معظم جهات المملكة، 57% من هاذ البنائات كيتجاوز العمر ديالها 30 سنة، البنائات القديمة اللي كتواجد فمعظم المدن والمدن العتيقة أصبحت في حالة متدهورة، مما يؤثر سلبا على الجاذبية الاقتصادية والسياحية والثقافية ديال هاذ المدن.

كنسجلو أيضا أن العجز السكاني اليوم هو مبلغ 385.700 وحدة سكنية على المستوى الوطني، ومن المنتظر باش يوصل لـ 2.9 مليون بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى ديال الملاك غير المعروفين والكراء البسيط وغيرها.

لذا، فقد أصبح من الضروري اليوم باش نزلو واحد برنامج عمل لتأهيل هذه المباني، وفهاذ الإطار كنقومو باش نعطيو اقتراحات اللي تكون عملية وبرنامج عمل اللي غادي في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، باش نطلقو واحد النشاط عقاري جديد ديال تجار الأملاك (les marchands de biens immobiliers) وهاذ الشي غيتمكن من تميمين وإعادة إحياء هاذ المباني وهاذ المدن العتيقة، حيث سيكون لتنمية هاذ النشاط المعمول به في عدد كبير من الدول، درنا واحد (benchmark) أثر إيجابي على مختلف الجوانب.

فعلى المستوى السكاني غادي يوفرعقد عقاري أكثر تنوعا في متناول خصوصا الطبقة المتوسطة، لأن اليوم احترامما لهاذ الفئة العريضة من المجتمع، حرام نخليو الطبقة المتوسطة تمشي لهوامش المدن وعندنا (des centres-villes) ديال مدن كبيرة مثل الدار البيضاء وغيرها اللي (les centres-villes) اللي (sont délaissés) اليوم كنمشيو

لهوامش وكنضيعو الوقت والمال فأتعاب التنقل، (alors que) عندنا (des centres-villes) اللي نقدر نستعملوهم لهاذ الطبقة المتوسطة، وهي في حاجة إلى هذا.

على المستوى البيئي والطاقي، أيضا الحد من الزحف العمراني على حساب المناطق الطبيعية والأراضي الفلاحية وتعزيز الانتقال الطاقي نحو المدن المستدامة وأيضا منخفضة الكربون، وأيضا على المستوى السياحي غادي يمكن باش نعززو الجاذبية السياحية للترات المغربي داخل هاذ المدن.

واليوم تنساءلوكم، السيد الوزير، على جمالية هاذ (les centres-villes) اللي فقدو من التراث ديالهم ما يمكنش نخليوهم تنشوفو فيهم بحال هاكا، (donc) هاذ (l'activité) ديال (les marchands de biens) غادي تساعد، ونتمناو باش تاخذهم بعين الاعتبار.

كايين هناك أيضا على المستوى المالي الاستفادة من عائدات ضريبة مهمة ملي تنشوفو اليوم هاذ المباني ما تدخلش عائدات لخزينة الدولة.

لتطوير هاذ النشاط أيضا كنعطو باش يكون واحد الإطار قانوني وضريبي واضح لنشاط هاذ تجار الأملاك العقارية من أجل تمكين القطاعين، الفاعلين الاقتصاديين في القطاع العام والقطاع الخاص، وفق واحد دفتر التحملات باش تكون تطوير هاذ النشاط المعمول به في عدد كبير من الدول، واحنا على أتم الاستعداد باش نشغلو سويا معا اليد في اليد باش نعالجوا هاذ الإشكالية، بهدف إعادة إحياء وسط المدن وتأثيث بنائاتها والقيمة اللي تتلحق بالموروث ديال المملكة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السادس موضوعه "الإعداد والمصادقة على وثائق التعمير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هو تصور الوزارة لتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإعداد والمصادقة على وثائق التعمير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

الوثائق ديال التعمير هي بطبيعة الحال واحد التعبير حضاري للتخطيط اللي تكون على مستوى التراب اللي خصوي يعطي بطبيعة الحال واحد النظام واللي خصوي يعطي واحد الاستشرف ديال التنمية اللي تتكون في هاذيك المنطقة، وكتعطي واحد التصور عمراني وتنموي للتراب.

بالفعل، المسطرة الحالية هي مسطرة معقدة، لأن عدد المتدخلين تقريبا 33 متدخل، الأجال من أجل المصادقة على الوثائق ديال التعمير هي آجال تتكون طويلة، وقد تصل إلى 6 سنوات، فهاذ 6 سنين تيمكن الأولويات تتغير وتيمكن الدينامية الديموغرافية تتغير وتتغير واحد العدد المعطيات على التراب، لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في نص القانون اللي تكلمنا عليه في السؤال الأول، اللي هو 90.12 ديال التعمير، وهو فعلا ما أوصى به الحوار الوطني للتعمير وللإسكان.

الوزارة في هاذ الإطار عندها واحد التصور، كايين واحد العدد المحاور:

المحور الأول: أشنو هو الدور اللي خصها تلعبو الوكالات الحضرية، دور جديد على المستوى الجهوي والإقليمي من أجل تقوية هاذ التخطيط الترابي؛

المحور الثاني: هاذ القانون 90.12 اللي تينظم وثائق التعمير واللي تيعتمد على المبادئ اللي تتعرفوها ربما في الإصلاح ديالو:

1- تقليص ديال عدد المتدخلين؛

2- ضبط الأجال، الأجال هو إشكالية حقيقية؛

3- القرار خصوي يكون لا ممرکز، لا تمرکز في القرار باش تقدر الأمور تمشى في واحد السرعة أكبر بالنسبة للناس الذين يعنون بالمصالح ديال المواطنين والمواطنين اللي قرايين لهم؛

4- وأخيرا، وهو موضوع مهم جدا المرونة في وضع وثائق التعمير وتعديلها، تتعرفو التاريخ ديال بلادنا في هاذ المجال كيف داي، ربما ماشي مشرف في هاذ المجال، وكنظن أنه الإصلاح الذي تقوم به الوزارة اليوم هو إصلاح مهم من أجل تجاوز هاذ العقبات السيكلوجية والعملية اللي كاينة باش نقدر ندوزو لو واحد التعمير بدون مشاكل وما فيهمش.. (sans complexes).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

.. موضوع المنافسة الاقتصادية العالمية وأن استقطاب الاستثمارات بكل أنواعها رهين بمدى تأهيل المغرب لبواديته وحواضره والتحكم المعقلن في التوسع لضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية المجالية، والذي يجب أن تواكبها تغطية شاملة للجماعات الترابية التابعة لنفوذها الترابية بوثائق التعمير، سواء المخططات التوجيهية وتصاميم التهيئة وتصاميم النمو.

السيد الوزير،

إن التعمير يكتسي أهمية قصوى في تحقيق أهداف التنمية بمستوياتها، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في تأهيل المجالات الترابية والرفع في قدراتها على استقطاب الاستثمار وخلق الثروة وتحسين إطار عيش المواطنين، لذلك فإن إعداد وثائق التعمير يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية وتشرك السكان والمجتمع المدني، وذلك من خلال:

- خلق دينامية جديدة عبر توسيع المناطق المخصصة للمشاريع المندمجة والأنشطة الاقتصادية والخدماتية؛

- خلق مناطق صناعية لجلب الاستثمار، مع الاستفادة من الثغرات والمشاكل المطروحة في التجارب السابقة؛

- اعتماد برامج لملاءمة الواقع العمراني لبعض التكتلات السكنية مع القانون أو العكس، بعيدا عن القرارات الجزرية؛

- تحديد المحاور الطرقية الهيكلية ولاسيما الطرق الدائرية؛

- دراسة إمكانية عدم تسليم وثائق رفع اليد بالنسبة للأراضي المخصصة للمرافق العمومية، رغم مرور المدة القانونية لإنجاز هذه المرافق؛

- خفض الكثافة السكانية ببعض المناطق؛

- تعديل برمجة المرافق العمومية حسب التنظيقات الجديدة وملاءمة احتياجات الجماعات إلى هذه المرافق لطاقتها الاستيعابية المرتقبة من حيث عدد السكان؛

- اعتماد برنامج لتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز لإدماجها في النسيج العمراني المنظم والرفع من جاذبيته.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالمجال القروي، صحيح أن الضغط المتزايد الذي شهدته الأراضي الفلاحية بكثير من الجماعات بتراب المملكة أدى إلى تسريع وتيرة تفتيت الملكية العقارية، مما سيؤدي إلى تكون كتلتات عمرانية على شكل مساكن متفرقة تفتقر للتجهيزات الأساسية والمرافق الضرورية، وبالتالي ظهور السكن العشوائي، وهي اختلالات مجالية ستحول دون تحقيق تنمية مندمجة وتهيئة متوازنة لهذه المجالات، ويصعب تداركها مستقبلا.

كما يجب البحث عن الآليات الكفيلة بضبط هذه الظواهر، من خلال إعادة النظر في المقتضيات التعميرية المطبقة على المناطق الفلاحية بموجب تصاميم التهيئة المصادق عليها بهذه الجماعات، وذلك بـ:

- إعداد تصاميم تهيئة جديدة خاصة بالمناطق الفلاحية تروم إلى:
- تفادي المزيد من تفتيت الأراضي بالمناطق الفلاحية وهوامش مراكز هذه الجماعات؛

- بلورة صيغة مرجعية للتدبير العمراني بهذه المناطق، وفق أهداف مخطط التوجيه للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة المصادق عليها، مع التركيز على الحفاظ على المجالات الضاحوية والمناطق المجاورة للمراكز المعنية وتهيئتها والسماح بشكل استثنائي بالاستثمارات التي تتلاءم والنشاط الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟ في بضع ثواني.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار،

كنظن أن التعقيب ديالك هو غني بالمقترحات، وهاذ المقترحات تصب في الخانات الأربع التي تكلمت عليهم، التي الوزارة تتعمل فيها في إطار التعديل ديال القانون 90.12، والمهم فهاذ الشيء كامل هو أنه نزاوجوما بين ضرورة التخطيط التي بلايه تتوقع الفوضى والتدبير اليومي التي فيه واحد المرونة باش نواكبو الدور ديال المقاولين والعجلة الاقتصادية والتنمية الح لية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال السابع، موضوعه "كثرة المتدخلين وتأثيرها السلبي على تدبير قطاع الإسكان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة، تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، أقدم باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأحر التعازي للسيدة الوزيرة على هذا المصاب الجلل، راجين من العلي القدير أن يلهمها وذويها الصبر والسلوان.

أما بخصوص السؤال، فهو كالاتي، عن كثرة المتدخلين وتأثيره السلبي على تدبير قطاع التعمير والإسكان نساءلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة، من الفريق المحترم.

القطاع ديال الإسكان وسياسة المدينة فعلا يعرف تعددا في المتدخلين، وهذا الأمر ينطبق كذلك على قطاع التعمير بالنظر إلى الترابط القائم بين القطاعين، وراه بان في الأسئلة والأجوبة اللي قمنا بها في هذه الجلسة منذ البداية.

المظاهر ديال تعدد المتدخلين في القطاع:

- أولا ملي كنجيو نديرو برامج سكنية تعترضها مساطر طويلة ومعقدة وإجراءات متعددة مع هاذ المتدخلين، الشيء اللي كياتر سلبا على الكلفة وعلى المدة ديال الإنجاز ديال هذه البرامج السكنية وبطبيعة الحال على النموذج الاقتصادي (business plan) ديالهم؛

- تعدد الأنظمة العقارية كذلك، لأن الوعاء العقاري اللي عليه كنديرو المشاريع إذا كانت تعدد الأنظمة؛

- وتشتت النصوص القانونية المؤطرة، لأن تنعرفو أنه العقار هو من المجالات التي تم تقنينها منذ القدم، قبل ما تبان أو في بدايات الدولة الحديثة، وبالتالي بلادنا ككل البلدان عندها المخلفات ديالها فهاذ المجال، وما يطرحه هذا التعدد والتشتت ديال النصوص القانونية

ومن هذا المنطلق وبغية ضمان التعبئة الجماعية والإصلاح بهذا القطاع الاستراتيجي، فإنه يهمننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إثارة إحدى الإشكاليات الهيكلية التي يواجهها القطاع والتي لا يساورنا شك في أن السيدة الوزيرة تحييطها بالرعاية اللازمة والاهتمام الضروري.

إن أحد الإشكاليات الهيكلية التي تقف أمام إنجاح جميع الإصلاحات في مجال السكنى والتعمير هو تعدد المتدخلين، وهي إشكالية تؤثر بشكل سلبي، سواء على المواطن أو المستثمر.

لذلك، نهيب بالسيدة الوزيرة لما علمنا عنها من إرادة صلبة في مواجهة الإشكاليات وفي إيجاد الحلول إلى وضع إشكالية تعدد المتدخلين على أساس الإشكاليات الهيكلية التي تواجه القطاع.

لقد تابعنا بكثير من الارتياح سير الحوار الوطني الذي نظمتها السيدة الوزيرة مؤخرا، والذي تطرق فيه المشاركون إلى هذه الإشكالية، وعلى كل حال، فإنها إشكاليات ليست جديدة، ولكنها بحاجة إلى الجراءة والشجاعة في حلها عبر إصلاح القوانين المتقادمة، وكذلك لأنه لم يعد من المقبول أن يتم إهدار الطاقات والمجهودات.

السيد الوزير المحترم،

لقد أقرت بلادنا العديد من القوانين التي تنص على وجوب تبسيط الإجراءات أمام المواطن كما المستثمر، سواء ما يتعلق بالقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر في 19 مارس 2020 أو ما يتعلق بميثاق المرافق العمومية.

لذلك، بات من الضروري أن تجد هذه القوانين موضع قدم في قطاع السكنى والتعمير بالنظر إلى الرهانات الاقتصادية والمجتمعية المتعلقة عليه، وكذا بالنظر إلى كون حالة الانتعاش الاقتصادي التي عقيت جائحة كورونا، تتطلب معالجة الإشكاليات الهيكلية للقطاع وفي مقدمتها إشكالية تعدد المتدخلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ننتقل الآن للأسئلة الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول "تعزيز المساواة المهنية داخل المقاولة" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تعزيز ثقافة المساواة بين الأجراء والأجيرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

تفضلوا، الأستاذة فاطمة تفضلي.

من إشكاليات فيما يخص تعبئة العقار اللازم من أجل إنجاز البرامج السكنية المسطرة، خصوصا البرامج التي تتكون الدولة عندها فيها واحد السياسة إرادية:

ثالثا، المسلسل ديال التخطيط الحضري، اللي تكلمنا عليه في السؤال ربما السابق، عبر الوثائق ديال التعمير اللي عددنا الإشكاليات اللي مطروحة كيعرف حتى هو عدد من الإكراهات.

فالإجراءات هو: أولا الحوار الوطني الذي أطلقته الوزارة برعاية سامية ديال سيدنا الله ينصرو، والذي تمخضت عنه مجموعة من المقترحات والتوصيات لمعالجة الإكراهات اللي تكلمت عليها والتي عملت الوزارة على بلورتها على شكل توجهات كبرى ستحدد الملامح ديال السياسة الحكومية الجديدة في ميدان التعمير والإسكان.

بغيت غير نقول واحد الحاجة، هاذ الشيء ديال التعمير والإسكان، هذه مواضيع ثقيلة والإكراهات ديالها متعددة، إكراهات قانونية وتأطيرية وتنظيمية، إكراهات عملية، إكراهات مادية، والمتدخلين، لأن عندك فيه مستثمرين، عندك فيه ساكنة، عندك فيه حركية (une mobilité urbaine) عندك فيه واحد العدد ديال الأمور.

وبالتالي، يعني الوزارة تلعب واحد الدور مهم وبفضل هاذ الحوار الوطني الحمد لله اليوم كابين واحد الإجماع على عدد التوصيات، وبطبيعة الحال تبقى على أنه الوزارة تلعب واحد الدور أكبر، وهذا الذي تلتزم به في التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين باش حتى هوما تيوجدو أنفسهم لهاذ التوجهات الجديدة وما تيتفاجؤشاي سياسة حكومية منقطعة على السياسة الاقتصادية التي تتبع تطور أو تطوير هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للفريق المحترم في إطار التعقيب.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات والمعطيات المهمة التي تفضلتم بها والتي تؤكد بالنسبة لنا ما سبق وأن طرحناه حول هذا القطاع، سواء أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية أو خلال مختلف الجلسات، جلسات الأسئلة التي تمت برمجتها في قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والذي يهيم أساسا التنويه بالدينامية التي عرفها هذا القطاع على عهد هذه الحكومة والمقاربة التشاركية وتغليب منطق الحوار الذي تنهجه السيدة الوزيرة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

تكتسي المساواة بين الأجراء والأجيرات أهمية خاصة من أجل تكريس العمل اللائق، في هذا الإطار، ماهي التدابير، السيد الوزير، والإجراءات التي ستقومون بها لتعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولات ودعم عمل المرأة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المحترمة.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "برنامج التشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

السي محمد حلبي تفضل.

المستشار السيد محمد حلبي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن برنامج التشغيل من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولات ودعم عمل المرأة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس يوسف.

المستشار السيد يوسف أبذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم على الإجراءات المتخذة لتعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآتي الرابع دائما في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعتبر قضايا حقوق المرأة والمساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين من أهم المؤشرات المعتمدة في تصنيفات الدول اقتصاديا واجتماعيا، وإحدى أهم ركائز التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ما جعلته الأمم المتحدة الهدف الخامس ضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن برنامج عمل وزارتك من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولات ودعم عمل المرأة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي الخامس في نفس الموضوع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل ضمان المساواة المهنية داخل المقاولات ودعم المرأة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي السادس دائما في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السي الدحماني، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نؤكد نفس السؤال السيد الرئيس.

لابد في الأول أنني نقول لكم بعض الأرقام التي كنعرفوها ربما، لأنها هي أرقام رسمية، فسوق الشغل يعرف ضعف المشاركة ديال النساء، المعدل ديال النشاط بلغ تقريبا 20.9% سنة 2021، مقابل تقريبا 70.4% لدى الرجال، وهو تراجع منذ سنة 2015.

وعلى مستوى التشغيل، عدد النساء التي يتخدمو راه تقريبا 2.4 مليون ديال المشتغلات سنة 2021، ما تعينيش أنهم كلهم يتخلصو، ما تعينيش أنهم كلهم يتخلصو، حيث كايين العمل ولكن ما عندوش الأجر وهذا من الظواهر التي كايينة عندنا في بعض المناطق، أي تقريبا 22.3% من إجمالي الساكنة النشيطة المشتغلة.

النسبة ديال المقاولات المسيرة من طرف النساء لا تتعدى 16%، نسبة النساء المقاولات من مجموع المقاولين الذاتيين (les Auto Entrepreneurs) ما تتعداش 24%، نسبة إلى هاذوك 300.000 التي عندنا ديال المقاولين الذاتيين، والبطالة بطبيعة الحال تمس النساء أكثر مما تمس الرجال، لاسيما في الوسط الحضري، الوسط القروي البطالة دالنساء شوية أقل من الرجال لأنهم يتخدمو ولو أنهم ما يتلقاوش أجر، بحال دابا في المجال القروي مثلا النساء عندهم 3.8% مقابل 5.3% لدى الرجال.

العوامل كنعرفوها التي تحول دون ولوج المرأة إلى سوق الشغل، عدد من الدراسات بينت أنه تربية الأبناء تتكون من العوامل الكبيرة، العامل الاجتماعي التي تبيكون في وسط الأسرة كذلك، ديال العلاقة ما بين الزوج والزوجة، ولكن كايين عوامل أخرى ربما ماشي مجتمعية، عوامل أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو بنيوية، نقدرو نسميها، بحال مثلا التنقل التي تبيكون من الدار لمقر العمل، ما حد مقر العمل بعيد ما حد كايين مخاطر في التنقل، ما حد بطبيعة الحال غادي يكون عمل المرأة أقل.

القضية الأخرى هي الطريقة ديال للمقاول أو المشغل كيتكلف فيه بالعمل ديال المرأة، في هذه المساواة أو التكافؤ ما بين المرأة والرجل، مثلا تتلقاوا واحد العدد كبير ديال المقاولات عندهم بحال الرجل بحال المرأة، ماشي بحال الرجل بحال المرأة في الحقوق؟ لا، يعني ما تيديروش سياسات تساعد على عمل المرأة فيما يخص التوقيت، فيما يخص ظروف للمساعدة وكنعرفوها بحال (les crèches) وفهاذ الشي ديال التنقل، وكذلك في الطريقة باش تنخدمو الناس، أو الطريقة باش تنديرو الترقية أو المسارات ديال الناس، وهاذ الشي يقدر يعطي واحد الإحباط، إذا كان ضروري تبقى في الخدمة حتى لـ 8 دالليل بالنسبة للأطر العليا باش ترقى، فبطبيعة الحال واحد العدد ديال الناس التي عندهم مسؤوليات في المنزل تيفضلو أنهم يضحيو بهاذ الأمور ولا يبقاوا فوق أوقات العمل.

إذن كايين واحد العدد ديال الإحصائيات، أنا ما بغيتش ندخل لكم في الأرقام، راه غادي يكون الجواب مكتوب كذلك، بغيت غير نوقفو على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السابع موضوعه "ترسيخ ثقافة المساواة المهنية داخل المقولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي الحسنواي تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسنواي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن برنامج عمل وزارتك من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقولة ودعم عمل المرأة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على الأسئلة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال، هذا السؤال هو سؤال مهم، وجا في وقتو، لأنه جا في السنة الثانية من الانتداب الحكومي وكذلك ديال المجلس الموقر، وكما تعلمون هنالك عدد من التوصيات التي أفرزها النموذج التنموي والذي تتعلق إجمالاً بالرفع من نشاط النساء، والتي المغرب فيه متأخر، تقريبا بواحد 10 ديال النقط التي خصنا نرفعوها في السنوات القليلة المقبلة.

وملي تشوفو فهاذ التحدي، تتلقاوا عندو جوانب متعددة والتي ربما كان فواحد الوقت فقط موضوعة من المواضع، ولكن اليوم أصبح حاجة ملحة على المستوى المجتمعي، وعلى المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي.

وهاذ التحدي بطبيعة الحال ملي تنجيو نشوفو، كنعرفوها وكندرسوه في العمق ديالو تتلقاوا أنه يتفرع إلى تحديات أخرى على مستوى المقولة وعلى مستوى بطبيعة الحال المشغلين في شق أول، وفي شق ثاني، بطبيعة الحال، هو تحدي كذلك على مستوى المبادرة الحرة وخلق المقولة والاستثمار.

وبغينا يكون فيها كذلك 12 جائزة جهوية، لأن الموضوع ديال المساواة المهنية بين المرأة والرجل في المحل ديال العمل هو غير مطروح بشكل كبير في المقاولات التي عندها إمكانيات كبيرة والتي عندها السياسة فهاذ المجال، ولكن هو مطروح بالخصوص في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ومطروح كذلك في عدد من الجهات.

فلأول مرة غادي يكون عندنا 12 جائزة جهوية لتشجيع الثقافة ديال المساواة بين الرجل والمرأة فالعمل والمساواة المهنية فهاذ المقاولات هاذ السنة، بالإضافة بطبيعة الحال إلى جائزة خاصة بالمقاولات المتوسطة والمقاولات الصغيرة، بالإضافة إلى المقاولات التي هي كبيرة.

هاذ الجائزة فالحقيقة راه غير واحد السبة، واحد الفرصة باش نتذاكرو على الموضوع، ودرنا واحد 10 ديال المحاور التي هي كنعتهروها أساسية باش نقدر من خلالها كنعرفو واش كايين سياسة حقيقية لصالح المساواة المهنية ولا لا.

أولا، هل هنالك فالمقولة إستراتيجية للمساواة في العمل ما بين رجل وامرأة؟ واش هاذ الشيء داخل فالثقافة ديال رب العمل؟

ولكن، الإستراتيجية ما كتعنيش فقط واحد الوثيقة مكتوبة ولا واحد الالزامات لا، كتعني أنه غتكون تمثيلية في الأجهزة التي كتقرر، واش كايين شي واحد اللي مكلف أو شي واحدة اللي مكلفة بدعم المساواة المهنية بين الرجل والمرأة؟ أي تسهرفين ما كانت شي حالة من الحالات على هاذ الدعم.

ثانيا، التحسيس والتكوين في مجال المساواة فالعمل، هو مسألة حتى هي مهمة.

ثالثا، القضية، الطريقة باش كيشغلو (le recrutement) وأنتوما كتعرفوها في المقابلات ديال التشغيل، كيجي الإنسان وتيبان إذا قلت للمشغل ديك، إذا قال لك واش بغيتي تبقا مور ساعات العمل، وخا ذاك الشيء ما كيكونش قانوني، إذا قلت لو اسمح لي أنا عندي التزامات (tout de suite) كيحيدك.

بينما التجربة تبين على أنه العمل يقدر يكون منتج أكثر في ساعات أقل ولكن إذا كانت الظروف متوفرة، غير هاذ الشيء عندو واحد الكلفة، واحنا بغينا فالمرحلة المقبلة أنه هاذ الكلفة الإضافية حتى الدولة تكون شريكة للقطاع الخاص وللقطاع العام في تحملها، باش نقدر نعاونو على انبثاق هاذ الثقافة.

التوفيق بين الواجبات المهنية والحياة الأسرية كتعرفوما يمكن يكون إلا ب (l'aménagement) ديال (les horaires de travail) وبالسياسة راه كنا كتتكلمو على التعمير وسياسة المدينة قبيلة، راه ما بعيداش على هاذ الموضوع، لاسيما في الشق اللي كيتعلق بالتنقلات الحضرية، إذا ما كانش (transport public) مضبوط ومؤمن، مزيان راه ما كيكونش العمل ديال المرأة، غير نساوه، نساوه، الحماية ديال الأمومة والأبوة

الإشكالية وعلى الطريقة ديال المعالجة ديالها، غير قبل ما نقول لكم هذه الأمور هاذو اللي احنا نعتزم القيام بها، والتي بدينا في جزء منها، بغيت نقول على أنه كبلد راه احنا من الناحية المؤسساتية في وضعية مشرفة، لأنه المغرب وقع أصادق على اتفاقيات فهاذ المجال، خصوصا الاتفاقية ديال العمل الدولية رقم 100، و111 المتعلقة على التوالي بالمساواة في الأجر، وما يكونش تمييز في مجال التشغيل والاستخدام، وكذلك الاتفاقية الأممية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ديال سنة 1979، وبطبيعة الحال الدستور ديال المملكة في الفصل 19 اللي كيقول أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المادة 9 ديال مدونة الشغل تقرر مجموعة من التدابير الحمائية للمرأة في العمل، باش تكون في منأى عن كل الممارسات التي من شأنها المساس بطبيعة الحال بالحقوق ديالها، لاسيما فيما يتعلق بمنع التمييز في العمل وفي الأجر بين الجنسين، إذا تساوت القيمة ديال العمل اللي تيقوم به الرجل أو المرأة.

إذن بالنسبة ديا للتشخيص كنظن راه احنا كلنا عارفينو وكلنا نتقاسمه وكنشوفوه كل يوم، ديا إذا بغينا نتجاوزو هذا المشكل أو نتعاطاو لهاذ الإشكالية بشكل جدي، خصنا نخدمو على مستويات متعددة، لا منأى عنها، اللي كيظن على أنه بمجرد إصدار مرسوم أو قانون بطبيعة الحال تيعرف أنه سوف لن يغير كثيرا الأمور، ولكن القانون يبقى مهم، المدخل الأساسي ديال القانون فهاذ المجال هو المدونة ديال الشغل، المدونة ديال الشغل كايينة في 2004 اللي عندنا اليوم.

وفي إطار المخرجات ديال الحوار الاجتماعي اتفقنا مع النقابات ومع أرباب العمل على أن نعالج هاذ الإشكالية، من ضمن إشكاليات أخرى في مدونة الشغل اللي بغينا نتكلمو فيها إن شاء الله من هنا ليويلوز 2023، عمليا العمل (travail partiel) غادي يكون من المواضيع المهمة اللي غتكون مطروحة على الطاولة باش نوفرو للمقاولات والأجراء ديالهم واحد الإطار قانوني اللي غيمكهم أنهم يشغلو ناس في إطار عمل اللي يقدر يكون يعني جزئي.

ثانيا، اتفقنا كذلك في الحوار الاجتماعي أننا نواكبو كل المقاولات اللي بغات تدير اتفاقيات جماعية، (les conventions collectives) من أجل تشجيع العمل ديال المرأة، من خلال واحد الدعم مادي باش نديرو هاذوك (les crèches) لهاذ المقاولات.

ثالثا، عندنا بطبيعة الحال واحد الجائزة ديال المساواة المهنية بين الرجل والمرأة، هاذ الجائزة هادي في دورتها السابعة هاذ العام، تقريبا شاركت فيها واحد 400 ديال المقاولات، وهاذ العام بغينا نمشيو بعيد، وبغينا نترجمو هاذ الجائزة هادي إلى مرسوم يدوز في مجلس الحكومة،

(la stratégie nationale de l'emploi) التي كيف ما تعرفوا إستراتيجية كبيرة التي الحكومة معبنة عليها وغادي يجي الوقت إن شاء الله باش نعطيكم التفاصيل ديالها على المستوى الكمي وعلى المستوى الكيفي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فالحقيقة هاذ الكم الهائل من المعلومات التي أعطانا السيد الوزير وبهاذ الغزارة وباستشراف ما يمكن لو إلا يخلينا نكونو مرتاحين، فاحنا كنشكركم على هاذ الجواب التي تيعزز توجه الحكومة الرامي إلى إقرار المناصفة وتعزيز ثقافة المساواة في المجتمع، خصوصا لدى أرباب العمل واحنا كنتكلمو على الأجيال.

فكاين هناك واحد المجهود تتبدلو الدولة ديالنا فيما يخص تعزيز مكانة المرأة في المجتمع مقارنة مع دول الجوار من خلال التكريس الدستوري أولا لمبدأ المناصفة والمساواة وتعزيزها بترسانة قانونية مهمة، ناهيك عن العناية المولوية السامية لجلالة الملك، الذي ما فتئ منذ اعتلائه على عرش أسلافه المنعمين يلح في خطبه على وضع المرأة في المكانة اللائقة بها داخل المجتمع، وآخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 23 لعهد العرش، والتي دعا فيها لجلالته بواحد اللغة مطمئنة وراقية إلى تصور إيجابي للمساواة بين الرجال والنساء في الوعي الجماعي أو الجمعي على مستوى الدولة، وكذلك على مستوى المجتمع والمقاولة وغيرها من المؤسسات، وكذا على صعيد تفعيل المؤسسات التشريعي لمواصلة هذا الإصلاح.

فالمرأة العاملة والأجيال، كما تعرفو، السيد الوزير والسيد الرئيس والحاضرين، ظلت وما تزال قيمة مضافة في ميدان عملها، بل واقتحمت جل المجالات والاختصاصات وأثبتت بجدارة واستحقاق عن كفاءة مهنية وتدييرية عالية، ما من شأنه في حالة إلى فعلنا هاذ الشيء وحرصنا عليه أنه غادي يدعم الاقتصاد ديالنا.

كل هذا، في ظل سيادة ثقافة ذكورية لازالت قائمة داخل مجتمعنا، بالرغم من كل هذه المكتسبات، والتي نسعى جميعا كل من موقعه، من أجل تجاوزها في أفق بناء مجتمع متوازن، يوفر فرص متساوية للجنس..

بجوج.

تدبير المسار المهني هاذي مسألة مهمة جدا، لاسيما بالنسبة للمرأة التي تنجب، يمكن طفل يمكن طفلين، يمكن ثلاثة، فواحد المسار مهني، يمكن أكثر ويمكن أقل، فبالنسبة لهاذ المسار المهني ما يمكنش يكون بطبيعة الحال المنافسة بنفس الطرق والأسس التي تتكون عند الرجل، فالفكرة هي أنه خص تكون إمكانية للجميع أنه ربما وخا ما تنتبعوش نفس المسار المهني ولكن تنوصلو لنفس النتائج إلى ما كانش نتائج أحسن. سابعا، المساواة بين الجنسين في شغل جميع المناصب: وهنا كتدخل واحد القضية ديال (la pénibilité)، لأن كاين بعض واحنا شفناها فواحد العدد من المقاولات التي تبيدلو واحد الدور أنه واحد المناصب الرجال التي تيمشيولها وتيشجعو النساء يمشيو لها، ومناصب تيمشيو لها النساء تيشجعو الرجال يمشيو لها باش تتبدا هاذ (la mixité) كتسمى.

السياسة الأجرية هاذي مسألة مهمة جدا وراه فالتفتيش ما بغيتش نبقا نعطيكم قوة الأرقام ديال التفتيش التي نتخرجو، فهاذ الصدد بالضبط، وبطبيعة الحال الوقاية من العنف مبني على الجنس ومعالجته وإشراك ممثلي الأجراء، فين ما كانت عندنا واحد الحكامة جيدة في وسط المقاولة التي فيها الإشراك ديال ممثلي الأجراء، كنعقدرو بطبيعة الحال ننميو ونمشيو فهاذ الثقافة هاذي.

فالوزارة كوزارة ما يمكن لهاش تديرهاذ الشيء إلى ما بداتش من نفسها، واحنا التي قمنا به درنا واحد البرنامج ديال الريادة النسائية يخص 100 امرأة بدينا الشهر الماضي سميناه (direction femme) من الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، فيه النساء التي عندنا فالقضاء ديال التشغيل والمقاولة الصغرى، وفيه القطاع ديال التكوين المهني، فيه المكتب ديال التكوين المهني وفيه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل.

وملي اعطينا لهاذ الناس هاذو واحد الفضاء وحضرت لو شخصيا باش يشتغلو طلبنا منهم ماشي يقولو لنا أشنو بغاو نحسنو لهم فقط فالعمل عندهم، لا، قلنا لهم أن احنا كاملين مسؤولين على الشغل والكفاءة والتشغيل ديال المرأة بصفة عامة فالبلاد، وطلبنا منهم يعطيونا مشاريع يفكرو فيها باش الوزارة تبلورها على أرض الميدان، والحمد لله كاين واحد 12 مشروع راهم خدامين فيه وغادي يعطيونا إن شاء الله النتائج من هنا لنهاية شهر فبراير.

التي بغيت نقول هو أن الإشكالية هي إشكالية كبيرة ومعقدة، والدولة والحكومة هي ملتزمة وغندخلو واحد العدد ديال الإجراءات الهيكلية في حكامه سوق الشغل التي غادي تبان إن شاء الله من دبا شهر ونصف في إطار السياسة الوطنية للتشغيل أو الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي احنا منكبين عليها والتي غتطينا كذلك كيفاش غادي نيكلو هاذ الموضوع ضمن الأولويات في مجال سياسة التشغيل

مع ضعف التطبيق السليم لمدونة الشغل في مواجهة أوجه المساواة في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، خصوصا مع التقدم الذي يعرفه المغرب في خلق فرص العمل في شتى المجالات، والذي أحدث ديناميكية في التقليل نوعا ما من نسب البطالة، والذي لم ينعكس إيجابيا على الأوضاع الحقوقية للنساء.

كما نسجل أن تمثيلية المرأة تبقى ضعيفة جدا على صعيد تمثيل الأجراء والأنشطة، وإنهن شبه غائبات على مستوى الهرم النقابي.

ولا تفوتني الفرصة دون أن ننوه بالأهمية التي أعطتها الحكومة خاصة لمسألة تشغيل النساء، وحددت هدفها بهم الرفع من معدل نشاطهن من 20 حاليا إلى 30% في أفق 2024، على أن يتم تفعيل هذا الهدف من خلال وضع مخطط لدعم النشاط الاقتصادي للمرأة ومحاربة الهشاشة لدى النساء من كل مراحل الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا السي حلي.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نعبر في الفريق الاشتراكي أننا نتتلاقوا معكم في الجانب التشخيصي الذي جا في الجواب ديالكم على مستوى الصعوبات التي كتواجهها المرأة المغربية في العالم ديال المقابلة.

ونؤكد على أنه هاذ الموضوع ديال المساواة هو موضوع يتعدى المجال المقاولاتي إلى المساواة بشكل عام، كين إشكال حقيقي اليوم في إعطاء المرأة المكانة اللاتقة بها في المجتمع المغربي، مع العلم على أنه الدولة كايينة إرادة حقيقية يعبر عنها صاحب الجلالة نصره الله في هذا المجال.

وأخر إشارة كانت على المكانة التي نرجوها للمرأة والتي يريها جلاله الملك، هو الاستقبال الذي حضاربه الأهمات ديال لاعبي المنتخب المغربي، وفيها إشارات كثيرة للمرأة المغربية، كيف بغاتها بلادنا.

لكن، مع كامل الأسف، في الجانب المقاولاتي كين إشكالات حقيقية، السيد الوزير، اليوم النساء اللي النسبة ديالهم كتوصل لما يفوق 20% اللي كيغولوا الأسر لازلو يتم استغلالهن في العمل غير اللائق، خاصة في القطاع الفلاحي، كين أجور يعني مؤسفة اللي كتعطي للنساء، خاصة في المقاولات ديال المناولة، في عدد من المهن المحترمة، اللي كيجيبو كاتبات كيغولواهم السيد الوزير بـ 600، 700 درهم، راه مؤسفة اليوم

ونعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أننا لازلنا مطالبين ببذل المزيد من الجهود وتضافرها بين جميع المتدخلين، كل من موقعه، لحماية الأجيرات وضمان اشتغالهن في ظروف أفضل، وتسليحهن بكل الضمانات القانونية لمواجهة كل أشكال التعسف والحيث الذي قد يتعرضن له أثناء مزاولتهن لعملهن، قناعة منا أن حرمان المرأة من حقوقها ومن الشروط الضرورية لتنميتها لم يعد ممكنا في مغرب اليوم.

وهنا أتوجه إلى النقابات، لأنهم واحد الفاعل أساسي في هذا الباب، وخصوصا احنا اليوم في إطار الحكومة مشينا بواحد النفس توافقي مع النقابات، وعندنا مأسسة الحوار، وكنعقد أن هاذ المقاربة ديال المرأة يجب أن تكون حاضرة، كما قال السيد الوزير، في النقاش اللي تديره الحكومة مع هاذ النقابات.

إذن، السيد الوزير، لا ننكر المجهودات الجبارة اللي كتقوم بها الحكومة، التي تبدوعازمة على السير بعيدا في هذا المنوال، بدليل رفعها لتحدي رفع نسبة النساء النشيطات من 19% أو 20% حاليا إلى 30% في أفق 2026 في برنامجها الحكومي، واللي كان بتوصية من البرنامج الحكومي وكيمشي مع الدستور وكيمشي مع باقي القوانين عندنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضكم القيم في مجال سوق الشغل، لأن سوق الشغل فيه بزاف ما يتقال وبزاف ما يدار، ولكن الوقت ما تيسر محلناش باش نذكرو جميع النقط العالقة أو المهمة داخل سوق الشغل.

ولهذا، السيد الوزير، بأن المغرب يتوفر على إطار قانوني، وطني، يكرس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في عالم التشغيل، ويمنع كل أشكال التمييز وفقا للمعايير الدولية كيمكون أساسي لسوق الشغل.

ومن هنا لا بد من التأهيل والتكوين والتقارب بين الشركاء، لأن هاذ التقارب ما تعطي إلا الطمأنينة للشغليين والمقابلة ويعطي الأكل ديالو.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية ننادي بضرورة إعمال مبدأ المساواة في أماكن العمل، من أجل ترسيخ ثقافة المساواة المهنية، سواء في صفوف النساء أو المشغليين على حد سواء، عبر تعريفهن وتوعية أرباب العمل بتطبيق مبادئ المساواة في أماكن العمل،

المراة المقاوله لا تزال تواجه صعوبات جمة خاصة في القطاع الفلاحي، علما أنه هو المشغل الأول للنساء بنسبة 44.8% وحتى باقي القطاعات ليست أحسن حالا.

لازالت المراة العاملة ضحية استغلال كبير لشركات الوساطة والسمسرة في اليد العاملة بساعات عمل طويلة وأجور زهيدة، لازالت ضحية انتشار ظاهرة العنف والتحرش الجنسي، خاصة في أماكن العمل والاستغلال الكبير في القطاع غير المهيكل والإجهاد على الحقوق الاجتماعية والتهمب من المسؤولية الاجتماعية، لا تزال أقل أجرا للعمل من نفس القيمة بما يناهز 17% من أجور الرجال، لا تزال الضحية الأولى لارتفاع نسبة التسريحات الجماعية والإغلاقات الالقانونية، وهذا الشيء اتضح لنا في عز أزمة كوفيد.

السيد الوزير،

إن تحقيق العدالة الاجتماعية تفرض بالضرورة أن يتمتع الرجل والمرأة بنفس الحقوق، كما تفرض الاعتراف الكلي بمواطنة المرأة وبدورها وتجريم كل أشكال العنف والتمييز ضدها وتوفير بيئة العمل اللائق كما عرفتته منظمة العمل الدولية، ونعتبر في الاتحاد المغربي للشغل، أن المدخل الأساسي لكل ذلك هو المصادقة على الاتفاقية 190 والتوصية 206 الصادرتان عن منظمة العمل الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

فالبيداية كنشكرو السيد الوزير اللي أعطانا الصورة الحكومية حول الرؤية ديال المساواة المهنية داخل المقاوله، ولكن احنا داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بالرغم من كون العدالة الاجتماعية ترتكز أساسا على المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص على أساس النوع في الوسط المهني، غير أن الواقع يبين عكس ذلك، حيث تظل النساء عرضة للبطالة ويواجهن الهشاشة في سوق العمل وتستمر التفاوتات في المجال الاقتصادي والمهني، ويظهر هذا التمييز في جميع المراحل، سواء قبل إبرام عقد الشغل، حيث تنعدم المساواة في التكوين وولوج الشغل أو عند تنفيذ عقد الشغل، حيث تغيب المساواة في الأجر وتكافؤ الفرص داخل مقر العمل.

السيد الوزير،

أين نحن من نشر ثقافة المساواة داخل محيط العمل، تماشيا مع

في المغرب في 2022 نلقاوا نساء كيشتاغلوب 600 و700 درهم في الشهر. عدد ديال القطاعات الخدماتية كيشتاغلوب النساء أبشع استغلال، فهنا كنتساء لوعلى الجانب الزجري والجانب الرقابي في ضمان العدالة الأجرية، وفي ضمان احترام الحقوق ديال العاملات وفق ما ينص عليه القانون.

أيضا، استمرار المعاناة ديال المرأة من التحرش الجنسي في عدد ديال المقاولات، هو طابو مسكوت عليه، مع العلم على أنه الحجم ديالو أخذ في التضخم وفي الاستفحال في غياب مواجهة هاذ الإشكال بالوضوح وبالقوة اللازمة.

ثم السيد الوزير، واحنا كنتحدثو على المساواة ديال ولوج النساء لعدد من المقاولات، سبق وأن تقدمنا في الفريق الاشتراكي بمقترح قانون يقضي بتعديل المادة 179 والمادة 181 من مدونة الشغل بما يتيح ولوج النساء للقطاع المنجبي، وتم رفضه من طرف الحكومة، وكنطرحو علامة استفهام السيد الوزير في هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على كل التوضيحات.

لكننا ومن خلال الممارسة الميدانية فالمشكل ليس في وضع التشريعات والقوانين، لكن بالدرجة الأولى المشكل في عدم فرض احترامها من طرف بعض أرباب العمل.

فمنذ 1962 تاريخ تأسيس الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل وأصواتنا النسائية النقابية بحث من أجل المساواة ولا تزال اليوم كل التقارير الوطنية والدولية تبعث على القلق، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية، حيث نسبة إعالة الأسر من طرف النساء تعدت 16% حسب المندوبية السامية للتخطيط، فلا يزال سوق العمل يسجل هوة شاسعة بين التزامات بلادنا الدستورية والقانونية وما تعيشه المرأة، إذ 8 نساء من بين 10 هن خارج سوق الشغل، أما العاملات فأغلبهن متمركزات في الأنشطة ذات المردودية الضعيفة، وكثيرا هن ضحية للخروقات السافرة لمقتضيات مدونة الشغل والمس بالحريات النقابية ومختلف أشكال التمييز.

رغم كل الجهود المبذولة، السيد الوزير، لدعم المقاوله، إلا أن

المستشار السيد المصطفى الدحماني:**السيد الرئيس،**

بدورنا نشكر السيد الوزير على ما تفضل به في معرض جوابه عن هذا السؤال، الذي هو حديث ذو شجون، أنه الحديث عن ثقافة المساواة هو نعتقد على أنه ليس حديثا قطاعيا بالنسبة للحكومة، لا يقتصر على قطاع التشغيل، وإنما هو نقاش نعتقد على أنه ثقافة يجب أن تسري أفقيا بين جميع القطاعات.

وبالنسبة للتشخيص، كيف ما ذكرتم، أنه لا يختلف أحد حول التشخيص وفق هذا المعدل الذي شرتو ديال معدل عمل النساء ديال 20.9% أنه كيلقي على الحكومة واحد التحدي، لأنه الحكومة في البرنامج الحكومي سطرت معدل ديال 30%، التزام حكومي التزمت بمقتضاه إلى الرفع من معدل عمل النساء إلى 30%، لكن نعتقد على أنه بالنظر لهادوك المؤشرات ديال تكريس هذه الثقافة، نعتقد على أنه هذا المعدل هذا سيكون بعيد المنال في هذه الفترة المتبقية من عمر الحكومة.

مجموعة ديال الإجراءات، السيد الوزير، نقدر نتوافق معكم فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي المتعلق بإصلاح مدونة الشغل والإجراءات الأخرى تبقى إجراءات محفزة، لكن هذا الإصلاح التشريعي هو مهم، ولكن ليس هو الكفيل الوحيد بتكريس هذه الثقافة وما يمكنش نقصروه على إصلاح مدونة الشغل، لأنه خصنا.. أنا أقتح أنه نبدأ بهاد التكريس ديال هذه الثقافة ديال مراعاة الخصوصية ديال المرأة الموظفة أو المرأة العاملة في القطاع ديال الوظيفة العمومية، لأنه هو الوعاء الأنسب الذي غادي يمكن الحكومة من تسطير بعض الإجراءات التي عندها القدرة أنها تتحكم فيها وعندها القدرة أنها تفعلها، بعيدا عن العمل ديال المرأة داخل المقولة، التي كيفما سبقوني الإخوان في المداخلات ديالهم أنه النسبة ديال المراقبة ديال ما يهدد هذه الثقافة ديال المساواة بالنسبة للمرأة أنه من الصعب..

واحنا في إطار هذا الإصلاح التشريعي احنا اختبرنا النية ديال الحكومة، وتقدمنا بواحد المقترح قانون ديال تعديل الفصل 15 من ظهير 1958، فيه واحد الآلية أنها تراعي الخصوصية ديال المرأة فيما يتعلق بإعطائها واحد الإذن بالتغيب، والحكومة رفضت، وبالتالي نحن نتساءل عن مدى تضافر إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة من أجل إشاعة هذه الثقافة ديال المساواة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر تعقيب في هذا الباب.

الأهداف 17 للتنمية المستدامة وسوق منظمة العمل الدولية في هاد المجال؟ أم أن الجائزة البنيصة التي ذكرها السيد الوزير مع احترامي له، كتلك التي تسمونها جائزة المساواة المهنية كفيلة بتحقيق هذه المساواة رغم ترصيفها منذ 2016؟

السيد الوزير،

لا محالة أن أي إصلاحات لا تراعي وضع النساء سيكون مألها الفشل، إذ لا تنمية ولا ديمقراطية بدون مشاركة حقيقية للنساء في كل المجالات، علما أن المساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يؤمن بحقوق الإنسان، ويتوق إلى العدل الاجتماعي.

وعليه، فإننا في المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نسجل أن الآلية التشريعية تعود هي أهم الآليات للنهوض بأوضاع المرأة، ضعف الالتقائية في السياسات والبرامج التنموية، وضعف آليات تدقيق المؤسسات في إدماج النوع الاجتماعي.

إن الإجراءات المرتبطة بولوج المرأة إلى مراكز القرار، تعتبر من المبادرات ذات الأهمية، باعتبارها الضمانة لجعل المرأة تساهم في كل المستويات وأشكال القرار، كون محاربة العنف ضد النساء يشكل أولوية وطنية، باعتبار العنف انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

السيد الوزير،

هناك ضرورة لوضع حقوق المرأة في صميم كل ما تقوم به الحكومة، ونقطة الانطلاق هي تجويد وتسريع وثيرة تفعيل الميزانية العامة المستجابة للنوع الاجتماعي، بما يضمن سياسات عمومية مستجابة لاحتياجات النساء، وتقليص الفجوات بين الجنسين.

المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 190 والتوصية رقم 206 بكونهما آلية من الآليات الأساسية لمحاربة العنف في مجال الشغل بشكل عام.

السيد الوزير،

تحسين الجانب المتعلق بالنوع لآليات المراقبة والرصد، بداية بتجسيد الإرادة الحقيقية لتفعيلها، باعتماد التكوين والتكوين المستمر لفائدة مفتشي الشغل في هاد المجال.

السيد الوزير،

العمل على إحداث قضاء اجتماعي متخصص يرعى ويحمي مصالح الأجيال والأجراء، ويساهم في تكريس مبادئ المساواة بينهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دور مجموعة العدالة الاجتماعية المحترمة في التعقيب.

تفضلوا السي الدحماني.

السبي الحسنائوي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسنائوي:

نود في البداية، السيد الوزير المحترم، أن نهنئكم على عرضكم القيم والتميز، ونشكر عاليا المجهود الحكومي المبذول من أجل تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في أماكن العمل، كما نشيد بالأدوار الرائدة والطلائعية التي تقوم بها وزاراتكم من أجل النهوض بمقاربة النوع والحقوق الأساسية للمرأة في العمل، عبر إطلاقها لنسخة سابعة من "جائزة المساواة المهنية"، وما يرافق ذلك من مجهود لإعداد المرسوم المتعلق بإحداثها وتنظيمها، وهي الجائزة التي تمنح سنويا تحفيزا وتقديرا لإسهامات ومبادرات المقاولات والمؤسسات العمومية والخاصة، في سبيل إرساء قواعد للمساواة في العمل وتحقيق المناصفة بين النساء والرجال.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتقاسم مع سيادتكم عناصر التشخيص الوارد ضمن تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، والذي سطر قلة الفرص الإدماج بنسبة للفئات الهشة والشباب، وانخفاض معدل مشاركة النساء في سوق الشغل، مما ينتج عنه ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية.

وكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فإن المساواة بين الأجراء والأجيرات تكتسي أهمية قصوى من أجل تكريس العمل اللائق، مما يضمن حسن تنزيل أحكام الدستور الذي ينص في فصله التاسع عشر على أنه "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"، وما أخذته المادة التاسعة من مدونة الشغل بمنع التمييز المبني على الجنس، الذي من شأنه خرق أو تحريف من مبدأ تكافؤ الفرص أو عدم المعاملة بالمثل في مجال الشغل والتشغيل.

السيد الوزير المحترم،

إن مشاركة وتموقع المرأة الهش ينعكس سلبا على أهداف التنمية المستدامة، لذلك فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى المزيد بالنهوض بالوضعية الاقتصادية للمرأة، خصوصا بين المجال القروي والمناطق الجبلية وتمكينها، في إطار تشجيع المبادرة الفردية، من قروض ميسرة للمشاركة في دورة التنمية وخلق الثروة، مع تعزيز تواجدها بمناصب المسؤولية داخل المؤسسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من

الوقت.

باقى شي بركة السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات،
وها انتوما لاحظتوا إلى جينا نطرقوا لهذا الموضوع بطبيعة الحال عندنا الأرقام وعندنا التشخيص، ملي تنجيو للمجال ديال الحلول تنلقوا بعض الصعوبات، وتنلقوا حتى التجارب المقارنة في عدد من الدول لا تكفي ولا تشفي الغليل في هاذ المجال، وعندنا احنا خصوصيات ربما ما كايناش في جميع المجتمعات الأخرى، فلا غنى من أنه هاذ الموضوع يتحل بالكفاءات المغربية، هذا بعد الموضوع الأول.

ثانيا، كاين واحد التراتبية في الحلول، يسمحو لنا الإخوان اللي قدمو بعض مقترحات القوانين، هي في الحقيقة الحكومة ما رفضتش مقترحات القوانين من أجل الرفض، لا، لأن ملي جات واحد المقترحات من أجل تعديل بعض المواد في مدونة الشغل استثناء من مواد أخرى، كيف ما عرفتو الحكومة اخذات على عاتقها في إطار الحوار الاجتماعي تكون واحد المقاربة اللي أشنوفها؟ فيها واحد الأجندة، وهاذ الأجندة فيه واحد التاريخ هو خص يكون واحد المشاورات واسعة في وسط الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية.

وبطبيعة الحال تنجيو للمؤسسة المحترمة ديالكم بواحد الاقتراحات وتداول ويمكن يوقعو فيها تعديلات، فليس هنالك رفض في الحقيقة أو انعدام.. أو غياب الإرادة ديال الحكومة، بالعكس ما بغيناش نديرو ما ييسى بـ "التجزيء" في إصلاح مدونة الشغل، والي هي واحد المدونة طويلة وفيها عدد كبير ديال المواد، وخصها تدخل في واحد الإطار شمولي، وهاذ الشيء، إن شاء الله بإذن الله، ما بعيدش، احنا في المفاوضات ديالنا اللي درنا مع النقابات ومع أرباب العمل وباقتناع الجميع، كل واحد عندو وجهة نظر، ولكن باقتناع الجميع اتفقنا على أن هاذ الإصلاحات كلها تكون في هاذ السنة ديال 2023، وهادي ديال مدونة الشغل عندنا الأفق ديالها هو يوليوز 2023.

ملي كنجيو ندخلو للتفاصيل ديال الموضوع، كنلقوا أنه مدونة الشغل لازم تعالج جزء من الموضوع، لازم أنها تاخذ الإشكالية ديال عمل المرأة والمساواة المهنية، وتشوف أشنوهوما الترتيبات اللي خصها تدير باش تعطي المقاولة ما يمكن باش تستعملو وتعطي من الحقوق ما يمكن باش تستعملو.

ولكن خصكم تعرفو هذه الحقوق ديما عندها واحد الكلفة مادية، عليها ملي تنديرو واحد القوانين بلا ما نديرو الإجراءات المصاحبة ما

تتعطيش نتيجة وما تتفعلش النتيجة.

فعلاش اخدينا هاذ الشوية ديال الوقت؟ وخاراه ماشي طويل، باش نفكرو كذلك في الكلفة المادية، ونعطيكيم مثال: ملي كنا كنديرو الحوار الاجتماعي، ملي كنا كنديرو الاتفاق درنا واحد الإجراء احنا غادي نخدمو عليه في هذه السنة 2023، درنا الإجراء ديال أنه السيدات اللي تيخدمو في البيوت كتعرفو كايين هذا الإشكال وراه طرحوه أو طرحته في معرض أسئلتكم، التقدير ديالنا ما بين 100.000 و150.000 وقلنا ضروري على أنه يكون واحد الإجراء ربما يكون جبائي في قانون المالية المقبل، باش نساعدو على أنه يكون واحد التحمل ديال جزء من الكلفة باش هاذ الناس هاذو يتصرح بهم وياخذو الحد الأدنى للأجور، كانو بعض الإشكاليات في السابق، علاش هاذ الناس هاذو ما تيدخلوش لسوق الشغل؟ لأن كيكون كيستافدو من "راميد" (RAMED¹) وغير تيدوزو ل (la CNSS²) تيفقدو، وتتقدر السيدة تفقد العمل ديالها وما تترجعش ل "راميد" بواحد السرعة كبيرة.

الحمد لله السياسة الحكومية اللي فيها التوحيد ديال المنظومة ديال الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية جعلت هذا المشكل، إن شاء الله، غادي نتجاوزوه، وإذا حلينا هذا المشكل ديال 100.000 ولا 150.000 ديال الناس راه غادي نحلو المشكل كذلك بالنسبة لجميع الأسر اللي بالنسبة لها العمل ديال المرأة يعتمد على المساعدة كذلك في المنزل في هذا المجال.

كايين إجراءات كثيرة منها ما هو تحفيزي، منها ما هو قانوني، ومنها - كيفما قلتو - ما هو ثقافي، ولهذا احنا قررنا نديرو واحد التلفزة على الويب (Web)، اللي كذلك باش نزيدو نشوفو الخبراء باش ما يبقاوش مشنتين ويعطيونا النصائح ديالهم في هذا المجال.

واسمحولي السيد الرئيس إذا طولت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثامن، موضوعه "تعميم منحة التكوين المهني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تم مؤخرا إقرار منح دراسية لفائدة التكوين المهني من طرف الحكومة لطلبة التكوين المهني من أجل مساعدتهم على إتمام الدراسة والتحصيل العلمي.

السيد الوزير،

متى سيتم تعميم هذه المنح على جميع شعب التكوين المهني بالمملكة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

المنظومة ديال التكوين المهني كيفما تتعرفو عندها واحد خارطة الطريق، وهاذ خارطة الطريق فيها واحد العدد ديال الإجراءات، اللي في شق منها يتعلق بالتجهيزات وبالمؤسسات، وفي شق يتعلق بالمنهج ديال التكوين، وفي شق يتعلق بما يسمى بالمهارات، (les soft skills) وواحد العدد ديال الأمور.

خلال الجولة وخلال العمل اللي درنا هذه السنة لقينا على أنه هادوك 660.000 ديال الناس اللي كايين متدريبات ومتدربين في المنظومة ديال التكوين المهني، 400.000 تقريبا كايين في المكتب ديال التكوين المهني (l'OFPPPT³) 100.000 تقريبا كايين في القطاع الخاص ديال التكوين المهني، وتقريبا واحد 90.000 أو حتى ل 000.100 كايين كذلك في القطاعات الحكومية اللي عندها معاهد ديال التكوين المهني في إطار اتفاقية مع الوزارة، وزد عليها واحد البركة تقريبا واحد 30.000 كايين فيما يسمى بالتدرج المهني الناس اللي ما تيبقاوش يقرأو وتيدخلو تيديرو (l'apprentissage)، أي 20% ديال (théorie) و80% ديال (la pratique).

هاذ الناس هاذو كلهم كايين فقط 40.000 اللي عندهم المنحة، المنحة تتصرف 3 مرات في العام 1900، 1900، و2000 وشي حاجة تقريبا 6300 درهم تقريبا، ولكن الإشكال اللي عندنا هو رغم ذلك 150 مليون ديال الدرهم اللي درناها في الميزانية وهي تتطور بنسبة 20% بالنسبة للميزانية اللي كانت غير السنة الماضية، يبقى العدد غير كافي.

حاولنا نحلو المشكل كذلك من جانب آخر اللي هو ديال الداخلية (les internats)، أنا وقع لي بأنه ملي مشيت في بعض الزيارات التفقدية

¹ Régime d'Assistance Médicale

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

³ Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail

السيد الوزير المحترم،

إن متدربي معاهد التكوين المهني يستنون من حق تعميم المنحة الاجتماعية حتى وإن قدموا للأسر تسجلها المندوبية السامية للتخطيط في عداد الأسر الفقيرة، وغالبيتها تنتهي إلى العالم القروي مثل الجماعات القروية التي تكون في المناطق النائية والعديد من الشباب المغاربة الذين تفوقوا بسلك التعليم الثانوي التأهيلي واستطاعوا نيل شهادة البكالوريا، لا يضعون التكوين المهني ضمن قائمة اختياراتهم الأولية بسبب غياب المنحة التي تتحد قيمتها في 1900 درهم لكل ثلاثة أشهر، مع رفعها خلال الأشهر الثلاثة إلى 2500 درهم، مبلغ ليس بالكبير في ظل ارتفاع تكاليف العيش، لكنها تبقى نوعا من الدعم الذي يغير قرارات كثير من الحاصلين على البكالوريا.

لذلك، فإن الطلبة الذين يلجؤون للجامعات أو المعاهد أو المدارس أو الأقسام التحضيرية يحصلون على المنح إن توفرت فيهم شروط استحقاقها، باستثناء المتحقيين بمراكز التكوين المهني، وهو ما يعد حيفا تجاه هؤلاء، إذ يتحول تكوينهم إلى محنة، خاصة وأنهم ملزمون بدفع مبلغ 750 درهم على الأقل عند تسجيلهم، رغم أن التكوين الذي يتلقاه متدربو معاهد التكوين بالشعب التقني المتخصص يتيح مجالا أوسع للتكوين النظري والتطبيقي، مقارنة مع الشعب الجامعية، إلا أنهم محرومون من حقهم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع، موضوعه "النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي مصطفى مشارك، تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

شكرا السيد الرئيس.

حول النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير.

لقينا أنه كاین آباء تیخلیو المنازل دیالهم والمدن دیالهم وتیرحلو باش یسکتو مع ولیداتهم، هذیک العامین الی غادی ندیرو فیها تقنی متخصص، وشوفو الکلفة باش یکرولیهم، خصوصا إلى کانت المرأة، وکنا تمهضرو علی المرأة فی التکوین کیف ما قلتوقبل ما تجی للعمل.

إذن الشق الثالث، قلت لكم الأولى هو 40.000 ديال الناس، الثانية هو 15.000 تقريبا الی کاینین ديال الأسرة، وثالثا کاین القضية ديال الناس الی تیقرأو فی القطاع الخاص کاین واحد المنحة تعطی ماشی للتلمیذ المتدرب، تعطی للمؤسسة باش تتحمل جزء من التكلفة علی هاذوک الأسر والعائلات.

علی أية حال، الإشکالية الاجتماعية فی مجال التکوین المهني الإشکالية محطوة وأنا طلب منی السيد رئیس الحكومة، بعد ما کملنا من الإصلاح ديال التعلیم بدا والتعلیم العالی أننا ندیرو واحد الشق الاجتماعی فی التکوین المهني نباشروه فی إطار استراتيجية واضحة، احنا خدامین علیها، باش ما نبقاوش فی هاذ 40.000 ما نبقاوش فی هاذ 150 مليون ديال الدرهم، ما نبقاوش فی هاذ 15.000 ديال الأسرة، رغم أنها مجهودات کبيرة کیف ما قلت لكم تشكل 20% ديال الارتفاع بالنسبة للإمکانیات الی حددها الدولة، ولكن تتبقى غیر كافية.

وشکرا.

السيد رئيس الجلسة:

شکرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

السي عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شکرا السيد الوزير.

نشکرکم علی جوابکم، الذي يعکس الإرادة القویة للحکومة لمسایرة هذا التوجه من خلال ما تضمنه البرنامج الحکومی، کما نثمن الجهود الکبيرة الذي تبدلونها لإصلاح قطاع التکوین المهني لتسهیل ولوج الشباب إلى سوق الشغل، وفقا للرؤية الإستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بهدف إنجاح الاندماج المهني للمتدربين.

إن الإستراتيجية الوطنية فی قطاع التکوین المهني والتي تتمحور أساسا حول تثمین الرأس مال البشري وتسهیل الاندماج المهني لفائدة الشباب، والتي مکنت من تکیيف التکوین والسعي لملاءمته مع خاصیات وحاجیات الشغل، فی انسجام تام مع توجهات ومرکزات الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتکوین 2015-2030، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتکوین والبحث العلمي.

جدا في إطار الاستثمار، لأن الاستثمار يعني أن الدولة خصصها تعطي واحد الميزانية عبر التراب الوطني باش تعاون هاذ المقاولات الصغيرة جدا، حتى واحد ما مكلف بهاذ المسؤولية اليوم، كايين مواكبة، كيكون التكوين، ولكن باش نعطيوا واحد الميزانية تعاون الاستثمار عندنا فيه صعوبة، وهذا اللي غادي نتجاوزه، إن شاء الله، فهاذ السنة بميزانيات مهمة، واللي نتمنى تكون عندي الفرصة باش نعاود نرجع ندقق فهاذ الأمور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السي مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

لأن الكل متفق على الدور الهام اللي كتلعبو المقاولات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الوطني أو العجلة الاقتصادية، ولكن، السيد الوزير، لازالت تعاني هذه المقاولات وكتتمر بأزمات وصعوبات اللي السبب الرئيسي ديالها هو التمويل بالدرجة الأولى، واللي مع الأسف يؤدي بها إلى الإفلاس، نعطيكم واحد الرقم، السيد الوزير، 12.000 مقالة إلى حدود 2022.

هنا أفتح واحد القوس بعجالة، السيد الوزير، لما المقولة كتدخل لما يسمى بمسطرة "التسوية القضائية" في عوض ما يتم المواكبة من طرف متخصص اللي تيفهم في نشاط المقاولات، ت يتم الإعلان لما يسمى بـ "السانديك" والأغلبية ديال (les syndics) فيما يخص الشق التقني ما تيفهموشاي فيه بزاف، مما يؤدي إلى قتل أو إقبار هذه المقاولات.

نحن نثمن المجهود ديالكم، السيد الوزير، المجهود ديال الحكومة اللي كتقوم به في هذا الإطار، ونثمنو بالخصوص ما ورد في ميثاق الاستثمار الجديد اللي تكلمتو عليه، السيد الوزير، لهذا نطالبكم، السيد الوزير، بإسراع إخراج هذه المراسيم التطبيقية المتعلقة بمقتضيات.. خصوصا المادتين 19 و20، واللي هو الأمل الوحيد لتخفيف العبء على هذه المقاولات.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى خلق مصادر مبتكرة للتمويل ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قدراتها، عبر تكوين يتماشى مع المستجدات العالمية في مجالي التكنولوجيا والمعلومات، من أجل تأمين استمراريته وعيشها، باعتبارها القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي لكل الأوراش والمخططات الكبرى ولكل طموحات الفاعلين الاقتصاديين.

وشكرا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار المحترم،

شكرا على طرح هاذ السؤال اللي كيجيو كيعاود يجي، وهو موضوع ذو راهنية، عدد ديال المقاولات المغرب وصل لـ 295 ألف مقالة ف 2021، 88% فيها مقاولات لا يتجاوز رقم المعاملات ديالها ثلاثة ديال الملايين درهم، كتسمى مقاولات متناهية الصغر (micro-entreprise)، مقاولات صغرى ومتوسطة كتخدم تقريبا 74% ديال اليد العاملة المصرح بها عند صندوق الضمان الاجتماعي، وتساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة 38% من القيمة المضافة، و26% من رقم المعاملات الموجهة للتصدير، وعدد المقاولين الذاتيين باش نكملو الصورة تقريبا 300 ألف، كييفا قلت قبيلة أقل من 24% منهم نساء، كان عدد ديال الإجراءات اللي قامت بها الحكومة، ولازلنا سوف نعود لهاذ الموضوع فسنة 2023 بشكل إرادي أكبر.

الموضوع الأول هو اللي درنا أنه كايينة الإشكالية ديال التمويل كتعرفوها، كايين البرنامج ديال "انطلاقة" اللي عندو حصيلة مهمة، وتعتبره بعض الصعوبات كذلك، وهي صعوبات ماشي ديال البرنامج فقط، ولكن صعوبات ديال البنية ديالنا وديال المواكبة ديالنا ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

نبدا بالموضوع الأول اللي كيتعلق بالسيولة، لأنه أصعب حاجة بالنسبة لواحد المقولة صغيرة أو متوسطة هي (la capitalisation) ديالها، فقط 12% ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي اللي كتوصل للإمكانيات المادية البنكية، هذا بطبيعة الحال كيغطي واحد المشكل بنيوي، كيفاش غا نحلوه؟

من ضمن الطرق ديال الحل هو كيفاش احنا كنستثمرو في الاستثمار العمومي باش على الأقل هاذ الاستثمار العمومي يمكن يستافدو منو المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكتعرفو كايين مرسوم ديال الصفقات العمومية اللي داز فالمجلس الحكومي واللي جاب بواحد العدد ديال الأمور مهمة، لأول مرة يمكن للمقاولين الذاتيين حتى هوما يدخلو في طلبات العروض، كايين واحد التبسيط ديال العدد ديال المساطر بالنسبة لطلبات العروض اللي أقل من 5 ديال المليون ديال الدرهم، السقف ديال هادوك (les bons de commande) يدوز من 200 ألف لـ 500 ألف درهم، هادوك الضمانات كيهبطو بالنسبة للمقاول الذاتي ماشي ضروري يعطي (les références)، كيغطي فقط واحد (la note) كيفسر بها الإمكانيات المادية والبشرية ديالو، باش نعاونو بالإضافة للأفضلية الوطنية والخبراء المحليين حسب (les marchés) اللي كيكونو.

ثانيا، الميثاق ديال الاستثمار: وهذا هو عاد غادي يجي، إن شاء الله، وراه احنا وجدنا المرسوم الخاص بدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة

وعليه نساؤلكم، السيد الوزير، عما اتخذتموه للهوض بالأوضاع
المادية والمعنوية المزرية لعمال المناولة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وأنا كنت غير حاضر في المرة الأخيرة، وأجلتو هاذ السؤال كنظن هو
كيتقاسموه معاك عدد من المتبعين في هاذ الموضوع.

شركات المناولة هي شركات مؤطرة بالقانون كيفما كتعرفو، كاي
واحد الرخص اللي كتعطى لها من طرف الوزارة، ولكن كايين كيفما قلتو
جزء منها كايين هناك تحايل على القانون، كايين تقريبا أكثر من 70 شركة
فقط هي اللي عندها الرخص وكتعطي رخص جديدة، ملي درت اجتماع
مع فرق العمل لقيت على أنه لازم أن المنظومة القانونية في هاذ المجال
تزيد تحسن.

نعطيكم مثال: مطلوب من هاذ الشركات ديال المناولة أن الرأسمال
يكون 100 ألف درهم، ومطلوب منهم أنهم يحطو واحد (la caution)
ضمانة اللي هي تقريبا 50 مرة (SMIG) وعمليا كتلقى شركة عندها ربما
20 أو 30 ألف اللي تيديرو (l'intérim) وفقط حاطة مثلا 170 مليون
ديال السنتميم، معنى ديال هاذ الضمان اللي كيكون محطوط هو أنه إلى
قدر الله وقع شي إشكال وتعتلوه هاذ الناس فلخلاص ما تكونش عندنا
مشكل اجتماعي، 170 مليون ما يمكنش لها تخلص (les salaires)
ديال 5000 ولا 10.000 ولا 3000 ديال الناس.

ثانيا بالنسبة للمراقبة، أنا متفق معكم كتعرفو المراقبة هو أن
الوزارة كتدير واحد المجهود كبير والأعداد ديال المهام ديال التفتيشية
أعداد مهمة كيقومو بها رجالات ونساء الوزارة المفتشين ديال الشغل،
ولكن كتعرفوكاين واحد المحدودية ديال الإجراءات الزجرية اللي يمكن
لها تكون أنية ومباشرة بعد التفتيش، وهذا كنظن واحد التشخيص
اللي احنا كلنا متفقين عليه، وتكلمنا عليه في الحوار الاجتماعي وجعلناه،
بالإضافة للموضوع اللي تكلمنا عليه قبلا من الأولويات اللي غادي
تكون في المراجعة ديال مدونة الشغل باش نعطي مفتش الشغل قوة
أكبر في ضبط هاذ المخالفات وفي زجرها، رغم الدور المهم اللي يقوم به
اليوم.

أضف إلى ذلك بطبيعة الحال الهيكلية ديال هاذ الهيئة ديال التفتيش
كذلك، نعطيها إمكانيات أكبر وهاذ الشي اللي احنا كلو خدامين عليه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال العاشر موضوعه "الأوضاع المعنوية والمادية
المزرية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت"، لفريق الاتحاد
المغربي للشغل.

الأستاذة مريم، تفضلي.

هذا السؤال اللي تنتظره السيد الوزير ياك هو هذا؟

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نود في فريق الاتحاد المغربي للشغل تسليط الضوء على موضوع
إنساني بالأساس، لارتباطه بأرزاق الآلاف التي تشتغل تحت رحمة
شركات المناولة، فعلى الرغم من وجود مجموعة من التشريعات
الاجتماعية مازال بعض الشركات، أو بالأحرى لوبيات، مختصة في
ضرب القوانين وهضم حقوق الطبقة العاملة وتيستافدو من صفقات
عمومية بالاحتيايل على مساطر الشفافية والاستحقاق، وضدا على
دفاتر التحملات.

نحن الآن، السيد الوزير، سنة 2023 ومازال كايينعاملات وعمال
تاع المناولة تيشغلو بأجر أقل من (SMIG⁴) وكثير منهم ما عندهمش
عقد عمل وغير مصرح بهم، أو غير مصرح بهم بمدة الشغل الفعلية، بل
الأفطع كايين اللي تيصرح بأفراد من عائلته بدل العمال ف (la CNSS)
وهذه الفئة ترضى بأي ظروف عمل من أجل لقمة العيش ومحرومة
من الحرية النقابية وعايشة في خوف يومي من الطرد، مثال ما يعيشه
حراس الأمن الخاص الذين يشغلون 12 ساعة دون أي حقوق.

فأين هي التعويضات عن ساعات العمل الإضافية؟

أين هو الحق في العطل السنوية والدينية؟

بل كايين اللي يشغل 7/7 أيام دون توقف، أين هو الحق في ساعة
الرضاعة ورخص الأمومة في ظروف الصحة والسلامة المهنية؟

أين هي التعويضات العائلية والتغطية الصحية لعاملات النظافة
بالمؤسسات التعليمية للمديريات الإقليمية بكل من الصخيرات، تمارة،
الخميسات، مكناس وعاملات الإطعام بإقليم الخميسات على سبيل
المثال؟

فين هو الحق، السيد الوزير، في العمل القار وحرية التنظيم
النقابي؟

أين هو دور الرقابة والتتبع للشركات التي تعمل دون تصريح؟

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

بما فيه واحد النظام خاص ديال هاذ الناس.

بالنسبة للمشكل اللي مطروح فمجال الناس في موضوع ديال الحراسة، أنا تكلمت عليه هاذيك 12 ساعة فعلا مشكل حقيقي، وغادي نعالجوه في إطار مدونة الشغل، لأنه منين تدارت مدونة الشغل 2004 ما كانوا عندنا ما يكفي فذاك الوقت من الشركات المتخصصة في الحراسة، تدارت على أساس (le concierge) اللي تيكون فالدار اللي يقدر يخدم ساعات ويرتاح ساعات، كتسى ساعات متقطعة، ولكن اليوم ولت كتستعمل بواحد الشكل اللي هو غير قانوني وغير أخلاقي، وراه تنديرو الزجر، بالنسبة الوزارة فقط كانوا عندنا شركات كان عندهم اتفاقية مع الوزارة وملي الوحدة ما قدراتش تدير الرفع من (SMIG) حيدنا لها سميتو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة مريم، تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

كنشكركم على هاذ التوضيحات المهمة ونأمل منكم اتخاذ إجراءات ملموسة في حق هاذ الشركات التي تستقوي على القانون، كالشركة المستفيدة من صفقة توزيع فواتير الماء والكهرباء بالرباط، حيث ذهب ضحية هاذ الصفقة عمال قضوا أكثر من 15 عام من العمل، وتم تشريدتهم من طرف الشركة المستفيدة، بالإضافة لعمال المناولة بالطرق السيارة الذين تم طردهم فقط للأسباب نقابية.

كما يتعرض مناظرون بالنقابة الوطنية لعمال ومستخدمي شركات المناولة يوميا للطرد التعسفي بسبب العمل النقابي، مثال شركة عمال النظافة (SOS) بالناظور واللي خاضو معركة قاسية وصلت للإضراب عن الطعام، ولكن شكون سمعهم.

ومن أجل المطالبة بالتدخل العاجل لوقف نزيف هاذ الاستغلال البشع، سبق للاتحاد المغربي للشغل أن خاض معارك نضالية كبيرة آخرها الحملة الوطنية التي نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، وسيواصل الاتحاد المغربي للشغل معركته النضالية، دفاعا عن الحقوق المهضومة لهذه الفئة المستضعفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى السؤال الحادي عشر، موضوعه "مخرجات الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا خلاف أن حكومتكم بذلت مجهود لتحريك عجلة الحوار الاجتماعي.

نسائلكم على مخرجات هذا الحوار وانعكاساتها على الطبقة الشغيلة من موظفين وأجراء.

أستغل الفرصة لأهنتكم على استرسالكم واستفاضتكم في الأجوبة، وأتمنى أن تخليو واحد الحيز زمي للتفاعل مع التعقيب ديالنا لما فيه تجويد للنقاش ما بين المعارضة والحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحوار الاجتماعي بطبيعة الحال القصة ديالو كنظن راه احنا عارفينها كاملين، الحكومة بذلت واحد المجهود غير مسبق وفي واحد الظروف اقتصادية دولية صعبة جدا، النقابات دارت واحد المجهود وطني كذلك غير مسبق بشكل جدي، رغم صعوبة المواقف، وأرباب العمل كذلك دارو كذلك واحد المجهود، وتوصلنا لواحد الاتفاق اجتماعي، وهذا الاتفاق الاجتماعي يؤسس لركائز الدولة الاجتماعي ويؤسس للسنة الاجتماعية وتيدير جولات ديال الحوار الاجتماعي.

الجولة الأولى ديال الحوار الاجتماعي اللي درنا في شتنبر ما كانتش جولة سهلة، لأنه الأسعار كانت مرتفعة والمقروئية حول السياسة المالية الدولية والاقتصادية كان فيها الكثير من الضبابية، ورغم ذلك الحكومة بذلت واحد المجهود، وأخر مخرجات الحوار الاجتماعي هو الاتفاق الأخير الذي وقع مع القطاع متاع التعليم في البداية ديال السنة منذ أسابيع فقط والذي يهم زهاء 300.000 ديال الموظفين والموظفات، بالإضافة

الاجتماعي، نؤكد في الفريق الحركي مرة أخرى على ضرورة توسيع أطراف الحوار الاجتماعي وتجاوز منهجيته الكلاسيكية، استحضارا لتطور بنية المجتمع المغربي وبرز أجيال جديدة من القضايا الفنية والمجتمعية وأشكال التأطير، وهو ما يستلزم على الحكومة الإسراع بإخراج مدونة الشغل، لاسيما في شقها المتعلق بتركيبة النقابات والتمثيلات العمالية.

ثالثا، في نفس الإطار، نسجل أن المؤسسة الفعلية للحوار الاجتماعي تتطلب توسيع وتطوير مجالات تدخله، ليشمل إلى جانب الوضعية المادية قضايا التنمية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالشغيلة، وقضايا العدالة المجالية ووضعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تفعيلا للتوجيهات الملكية في الرسالة الموجهة إلى مجلسنا هذا بمناسبة ملتقى العدالة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

في أبعديت الديمقراطية تنزيل البرامج الحكومية، ولاسيما بما فيها شق الحوار الاجتماعي، تتلزم واحد الالتزام بالوعود الانتخابية.

للأسف، الحكومة ديالكم وعلى بعد سنة ونصف ما شفنشاش في طاولة الحوار الاجتماعي برامج من قبل رفع أجور جميع الأساتذة، تقديم الدعم المباشر للأسر المعوزة، منح المسنين الذين يتجاوز سنهم 65 سنة 1000 درهم الموعودة والتي سميتها مدخول "كرامة"، بطاقة الرعاية الذكية، تخصيص طبيب لكل أسرة إلخ...

كنتمننا وأن الوزارة ديالكم في هاذ السنة الثانية ديالها من الانتداب تكون عندها واحد الرؤية باش تعيد الثقة للعمل السياسي والمغاربة يعاودويثقو في النخبة السياسية ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ المساهمة كذلك في الحوار.

أنا ننظن بطبيعة الحال غادي يكون عندنا اختلاف في التقدير ديال مخرجات الحوار الاجتماعي، إلى استطعنا أننا نوصلو لهاذ الحوارات القطاعية ففضل الحوار الاجتماعي، إذا استطاعت النقابات أنها اليوم تكون عندها واحد المخاطبين في هاذ المستوى وهاذ التحكيم اللي تنديروه على مستوى رئاسة الحكومة ملي نتحتاجوه باش ننصفو واحد الفئات اللي منذ الاستقلال لم تنصف، مثلا الفئة ديال الأجراء أوديال الناس اللي خدامين في التعليم، واش تتعرف أنه ما كاين حتى حكومة قبل هاذي قبلت على أن المعلم والأستاذ اللي تيقري في الإعدادي يفوت

لرفع ديال (SMIG) و (SMAG⁵) وعدد من الإجراءات الأخرى، والحوار اللي كنتكلمو عليه في إطار التجويد ديال مدونة الشغل وكاع هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه.

فاليوم استطعنا والله الحمد أننا نتعاملو مع عدد من القطاعات وكل قطاع قطاع درنا لو واحد العدد ديال التحفيزات، وبالمقابل ديال ذاك التحفيزات بطبيعة الحال كاين واحد الإصلاح، لأن ما ننساوش أن بلادنا تأخرت كثيرا كثيرا في عدد من الإصلاحات، فالحوار الاجتماعي هو ليس حوار اجتماعي من أجل الحوار فقط، ولكن من أجل إنتاجية أكبر ومن أجل حقوق ديال الشغيلة، راه ما كاينش شكون غادي يدافع عنهم، والمستقبل في العالم كله لا يبشر بالخير، لا يبشر بالخير، ولهذا الحكومة أخذت المسؤولية ديالها، وإذا كان عندكم شي تعقيب أنا مستعد بطبيعة الحال أنني تفاعل معكم في هاذ 3 الدقائق لأنها قصيرة بالنسبة لهذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التفاعل معكم حول تسجيل مجموعة من الملاحظات والمقترحات:

أولا، السيد الوزير، محدودية نتائج هذه الجولات من الحوار الاجتماعي سواء المركزية منها والقطاعية، كما نسجل الطابع الفئوي الضيق للمقاربة الحكومية في التعاطي مع مطالب وانتظارات جميع الموظفين والأجراء، في ظل غياب رؤية شمولية لمعالجة الملفات الأساسية، الملفات الأساسية للحوار الاجتماعي كلشي كي يعرفها، احنا مطالبين بمراجعة منظومة الأجور، مراجعة منظومة الوظيفة العمومية، مراجعة منصفة وعادلة للضريبة على القيمة المضافة وتقديم بديل استراتيجي لحلحلة مشكل صناديق التقاعد، بعيدا عن جيوب الموظفين والأجراء البسطاء.

السيد الوزير،

استشهدتو باتفاق أبريل، ولكن اليوم حتى ذوك الناس اللي وقعو معكم اتفاق أبريل وصلو إلى قناعة أنهم وإلى إعادة إنتاج اتفاقيات سابقة بصياغة أكثر قساوة.

ثانيا، السيد الوزير، لأن الحوار الاجتماعي هو أساس السلم

⁵ Salaire Minimum Agricole Garanti

على كل ما يجب التوقيع عليه، فالحوار الاجتماعي ديالنا ديال أبريل 2022 جا بمقارنة ديال السنة الاجتماعية، هاذ السنة الاجتماعية جعلت من هاذ الوزارة ووزارات أخرى عندها علاقة مباشرة مع النقابات، بالإضافة إلى اللجن ديال تسوية النزاعات اللي تتكون أو اللي تيطرحو فيها بعض الإشكاليات، جعلت من أن الوزارات كلها بما فيها الوزارة ديال الداخلية مع الوزارة ديال التشغيل، مع الوزارة ديال الوظيفة العمومية، مع الوزارة المالية، ومع رئيس الحكومة بالخصوص كمؤسسة تجتمع وتداول في الإشكاليات اللي مطروحة من طرف النقابات في عدد من المواضيع.

وكنظن اليوم ما يمكنناش نقولو على أنه يتوقع شي مشكل في بلاد وتنغمضو عليه عينينا، لا، ملي يتوقع مشكل الحمد لله العلاقات اللي عندنا مع النقابات اليوم تمكنا، لا على المستوى المحلي أو المستوى الوطني أنها تراسلنا أو تخاطبنا أو تصيفط لنا وتندخلو، ولكن هذا يبقى بطبيعة الحال قابل للتطوير، وهو ما نعتزم القيام به بمناسبة الدورة، هاذي ديال أبريل، ديال الحوار الاجتماعي باش نعطيو المؤسسة دالحوار الاجتماعي، يعني كل الوجود ديالها عبر حوارات جهوية كما تم الاتفاق عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، أستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لم يعد من الممكن السكوت على واقع تردي الحريات النقابية في العديد من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العمومي، في ضرب خطير وخرق سافر للمقتضيات الدستورية والقانونية التي أقرت حرية التنظيم وحريات العمل النقابي، وفي ازدراء غير مقبول ومدان لروح دستور 2011، الذي نص بوضوح لاليس فيه على أن المنظمات النقابية للأجراء تساهم في الدفاع عن حقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها، ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون.

السيد الوزير،

هناك من لم يقرأ الفصل 8 من دستور البلاد ويستمر في الدوس على حقوق العمال والعاملات، هناك من مازال يحن إلى الزمن الغابر الذي

السلم 11؟

بمعنى أن الإنسان، السيد الرئيس، ملي تيتوظف وتيخدمو وتيطلع، تيوصل 40 عام تيوصل السلم 11، ومن 40 عام حتى ل 60 عام والو، الحكومة اخذات على عاتقها بسبب أو بفضل طلب النقابات الملح مع السيد الوزير ديال التعليم، واللي كنا كاملين تنواكبو كحكومة هاذ الإجراء القوي.. 100.000 ديال الناس يستافدو من هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني عشر، وموضوعه "ضمان احترام الحريات النقابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن احترام الحريات النقابية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هاذ السؤال في الحقيقة خصوص يوم دراسي، وبطبيعة الحال كان من المواضيع المطروحة بشكل ملح في الحوار الاجتماعي، من قبيل الوصولات اللي تتعطى للمكاتب النقابية ومن قبيل العلاقات التشغيلية اللي تتكون، ومن قبيل التجاوزات التي تقع بين الفينة والأخرى، ومن قبيل كذلك يعني الضغط اللي تيكون في بعض القطاعات بالخصوص، ولأسيما القطاع الفلاحي.

وخالصة القول فين ما تتكون الهشاشة وتنقربو من القطاع غير المهيكل بشكل أو بآخر، فين ما هاذ الموضوع تيطرح بشكل ملح، فين ما تيكون غياب القانون أو غياب المخاطبين في المستوى تيكون هاذ الإشكال.

ولكن إذا كان على المستوى القانوني والمؤسسي، بلادنا راه موقعة

اللجان ديال المصالحة راها مفعلة اليوم، وكنتصل شخصيا بالسادة العمال باش يتراسو شخصيا للجان ديال المصالحة، ملي تيقعو بعض الإشكاليات المستعصية بحال هاذو اللي تكلمتو عليها، وأنا مستعد نشوفها بطبيعة الحال في إطار احترام القانون ولا يوجد أحد فوق القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن للسؤال الأول الموجه لقطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة وموضوعه "الطاقات المتجددة والتنظيفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة حول التدابير المعتمدة لتعزيز انخراط المغرب في مجال الطاقات المتجددة والتنظيفة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على السؤال.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم.

فكنشكركم السيد المستشار المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة لطرحكم لهذا السؤال اللي هو جد مهم وهو جد آني على الطاقات المتجددة والجديدة والتخزين ديال الطاقة.

فكيف ما تتعرفو في إطار الإستراتيجية الطاقية الوطنية اللي أطلقناها، وتم الاعتماد ديالها طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي تركز بالأساس على تطوير الطاقات المتجددة والتنظيفة، تم إنجاز العديد من المشاريع ديال الطاقات المتجددة تتواجد اليوم فطور الاستغلال والقدرة ديالها

كان فيه الانتماء النقابي جريمة، وإلا كيف سوف نفسر طرد العمال في العديد من الشركات والمعامل، لأنهم اختاروا الانتماء للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

هناك العشرات من الأمثلة على ما نقول، وإليكم، السيد الوزير، نماذج منها ونتمنى أن تتخذو وفق ما يمنحكم القانون من صلاحيات.

وفي إطار التضامن الحكومي، التدابير اللازمة لضمان تقييد الجميع بالدستور والقانون والحقوق والحريات:

أولا، المضايقات والتعسفات التي يتعرض لها العمال المنخرطون في نقابات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمعمل "بلدفا" المتواجد بالحي الصناعي آيت ملول، حيث تم ابتكار أساليب جديدة في مضايقة العمل النقابي عبر التقليل التعسفي من ساعات العمل، فما معنى أن تتقاضى العاملة أو العامل 200 درهم في 15 يوم كأجر، أليس هذا ظلم ما بعده ظلم؟

ثانيا، طرد مجموعة من العمال من طرف شركة التنمية المحلية المكلفة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة والنقل الحضري والمساحات الخضراء ومرافق أخرى ببركان، بعد تأسيسهم لمكتب النقابي منضوي تحت لواء نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ثالثا، يتعرض المكتب النقابي لشركة "أمانديس طنجة" المنضوي تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمضايقات متعددة ويحرمون من أبسط شروط ممارسة الحرية النقابية وفي مقدمتها الحرمان من السبورة النقابية ومن الحرية النقابية، حيث تم طرد الأخ حسن الخيراوي، لا لشيء إلا لأنه قاد عملية تشكيل المكتب النقابي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بهذه الشركة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وشكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تعقيب السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا بعدا جميع هاذ الحالات بطبيعة الحال مستعد نشوفهم مع المديرين الجهويين ديالنا وتذكر على أنه الإجراءات المهمة والقوية اللي قمنا بها فالوزارة فهاذ السنة المنصرمة هو تغيير 80% ديال المسؤولين.

ماشي حيت المسؤولين الآخرين ما كانوا مزيانيين، ولكن لضمان تفاعل أكبر وأحسن مع الحقل النقابي ومع المشغلين، باش يكونو في المستوى ديال الانتظارات ديالنا.

الإجمالية المنشأة كتفوق 4 جيغاواط.

وكما توجد العديد من مشاريع الطاقات المتجددة قيد التطوير ولا قيد الإنجاز بواحد القدرة منشأة اللي كتجاوز تقريبا 4.6 جيغاواط.

فمؤخرا تعبئنا كلنا باش نسرعو مشاريع جديدة، وخاصة كيف ما شفتو على تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي اللي هو "نور ميدلت" اللي عندو واحد القدرة إجمالية فالمرحلة الأولى اللي تتوصل ل 800 ميغاواط.

فأخيرا تم التوقيع على عقد الشراء ما بين (MASEN⁶) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في 19 دجنبر 2022 بعد واحد التأخر.

وفي نفس السياق، تم الاعتماد ديال واحد البرنامج اللي هو مندمج إضافي اللي كيروم تدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة بوحدات إنتاج الطاقات المتجددة، وكتولي كيف ما تتعرفو هاذ الوزارة واحد الأهمية قصوى لتطوير التثمين الطاقى للكتلة الحيوية (la biomasse) واستغلال مكامن الطاقات البحرية (l'énergie marine)، إضافة إلى المشاريع ديال تطوير الهيدروجين الأخضر (l'hydrogène vert).

وكتقوم هاذ الوزارة بمواصلة المجهودات لتطوير الترسانة القانونية والتنظيمية اللي كتهم قطاع الطاقات المتجددة، أذكر منها على وجه الخصوص، ولكن لا الحصر:

- مشروع قانون 40.19 اللي تمم وغير المشروع اللي هو مهم ديال 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة؛

- مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وأود بهاذ المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية على التعاون في الدراسة والتصويت والتعيين ديال هاذ المشروعين ديال القانون، والشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين أعضاء مجلسكم الموقر على التصويت عليهما.

فتفعيل هاذ المشروعين غيكون علمهم واحد الوقع جد إيجابي على تعزيز الاستثمار الخاص وإعطاء واحد الرؤية اللي هي لازمة وشفافة للمستثمرين وتقوية القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا، وغادي يساهمو أيضا في خلق تنمية محلية وضمان سلامة الشبكة الكهربائية الوطنية وتقوية نسيج مقاولاتي وطني في ميادين الطاقات الجديدة وميادين تخزين الطاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن بلادنا بفضل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، انخرطت بإرادة قوية في رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% لسنة 2020 ونطمح إلى الوصول، إن شاء الله، إلى 52% بحلول 2030، بموجب الإستراتيجية الطاقية المعتمدة منذ سنة 2009 والتي، كما ذكرت، حددت أربع أهداف أساسية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بعد مرور ما يزيد على 13 سنة على اعتماد الإستراتيجية الطاقية وبعد تقييمكم لمنجزاتها ورصد مكامن القوة والضعف فيها، نعتقد بأن تصوركم، السيدة الوزيرة المحترمة، سيؤدي لا محالة إلى تحقيق النتائج التي تضمنتها التوجيهات الملكية السامية، من أجل تطوير القطاع الطاقى ببلادنا، آخرها ما جاء في البلاغ الصادر عن الديوان الملكي على إثر جلسة عمل ترأسها جلالته يوم 22 نوفمبر 2022، خصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال.

ونرى، السيدة الوزيرة المحترمة، أنه يتعين على المغرب بناء على ما راكمه من تقدم، نفتخر به في هذا المجال، تسريع وثيرة تنزيل الطاقات المتجددة من أجل تعزيز سيادته الطاقية وتقليص كلفة الطاقة، ولما لا الاستعانة بالطاقة النووية لتأمين الطلب المتزايد على الكهرباء وتحلية مياه البحر، على غرار العديد من الدول التي أصبحت تدعو إلى التقليص والتخلص من الوقود الأحفوري وتعويضه بالطاقات المتجددة والقليلة الكربون، وكذلك التمويع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة.

إن المخاوف البيئية من حدوث إشعاعات أو تلوث إشعاعي والتكلفة العالية لمحطات الطاقة النووية كانت من أحد الأسباب الرئيسية وراء تأخر الاستعانة بهذه الطاقة في العالم العربي والإفريقي، ولكن مع تحولات أئمنة الطاقة الأحفورية ودخول مفاعلات صغيرة ومتوسطة القدرة، أعلنت بعض الدول العربية والإفريقية خططا طموحة للاستعانة بالمحطات النووية في توليد الطاقة الكهربائية وكذلك تحلية مياه البحر باستعمال الطاقة النووية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن المملكة المغربية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اهتمت سابقا ولازالت تدرس إمكانية استعمال هذه الطاقة القليلة

⁶ Moroccan Agency for Solar Energy

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأقدم بالشكر أولا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، الذي هو يتعلق بتوجه المغرب نحو صناعة خالية من الكربون.

أولا، غنعتيكم واحد النبذة على الإطار الإستراتيجي إيماننا منا أن الانتقال الطاقى هو عنصر مهم في بناء هاذ الاقتصاد الأخضر اللي مبني على واحد الطاقة اللي هي جديدة ومتجددة، وطبعاً بتكلفة تنافسية.

فعملت هاذ الوزارة على بلورة إستراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية بتنسيق مع جميع الفاعلين اللي معنيين على المستوى الوطني والترابي، وهاذ الإستراتيجية تشمل طبعاً انبعاثات الغازات الدفيئة، منها القطاع الصناعي كمصدر للفرص الصناعية وكمكاسب للقدرة التنافسية.

وتيجي أيضاً تحيين ديال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تحديد أهداف ومؤشرات اللي هي واضحة وقابلة للقياس تهتم جميع محاور التنمية المستدامة، وبتجعلها أكثر انسجاماً، إن شاء الله، مع تطلعات النموذج التنموي الجديد وانتظارات المواطنين والمواطنات، وإشراك جميع المتدخلين بما فيها الصناعة، وسوف نطلق المشاورات الوطنية لهاذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الأسبوعين المقبلين إن شاء الله.

الوزارة عملت أيضاً على واحد الهيكله مؤسسية جديدة تتمتاز بمزيد من الانفتاح على المنافسة وتشجيع الإنتاج اللامركزى لولوج إلى الكهرياء منخفضة الكربون بما في ذلك لفائدة الصناعيين.

فمن بين المجموعات ديال المبادرات اللي اخذينا، كان أولاً توقيع الاتفاقية ما بين الوزارة ديالنا والوزارة ديال الصناعة والتجارة والأطراف المعنية بخصوص برنامج تزويد الصناعة الوطنية بالطاقة الكهريائية من مصادر الطاقات المتجددة ف 1 نوفمبر 2022، وإنجاز برنامج تهتم واحد القدرة إجمالية تتبلغ 400 ميغاواط ديال الطاقة الشمسية الفوطو ضوئية، بهدف دعم المقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى، وخلق فرص الشغل جديدة.

وعملنا على وضع نظام شهادة الأصل للكهرياء المنتجة انطلاقاً من مصادر الطاقة المتجددة، باش نمكنو المستهلكين الصناعيين باش يبينو أن المنتوجات ديالهم تنجي من مصدر الطاقات المتجددة.

وختاماً، من أجل خلق مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع الطاقات النظيفه، اخذينا واحد المجموعة من الإجراءات لاستكمال مبادرة تشريعية، تكلمت على نصين اللي تم التصويت عليهم، وفيما يخص النجاعة الطاقية عملنا على تنزيل المقترحات ديال هاذ المرسوم المتعلق بالافتتاح الطاقى الإلزامي ونشر المرسوم المتعلق بالأداء الطاقى الأدنى للأجهزة والتجهيزات الطاقية.

الكربون في مزيجها الطاقى فيما بعد 2030، وبلادنا مازالت مستمرة في تنزيل توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي "امسنور" (AMSSNuR⁷) وكذا المركز الوطني للطاقة والعلوم التقنية النووية (CNESTEN⁸) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومؤسسات أخرى لها علاقة طبعاً بالموضوع.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين ننوه بالنتائج التي حصلت في إطار تنزيل توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي نتجت بطلب من المغرب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقييم البنية التحتية النووية ببلادنا.

ونطلب منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، أن تسرعوا تنزيل هذه التوصيات لكي يتمكن بلادنا كذلك من استعمال هذه الطاقة وكذلك في الوصول إلى أمن طاقى وأمن غذائى.

وشكراً جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكراً.

إذن السؤال الثانى موضوعه "توجه المغرب نحو صناعة خالية من الكربون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالى للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الدكتور زيدوح، تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير السياسية المؤسساتية التنظيمية والمالية التي تعتمده الحكومة اتخاذها لإقرار اقتصاد أخضر ومندمج؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ردكم على السؤال.

⁷ Agence Marocaine de Sûreté et de Sécurité Nucléaires et Radiologiques

⁸ Centre National de l'Energie des Sciences et des Techniques Nucléaires

في صلب الانتقال الطاقوي، وملي تنقولو صلب الانتقال الطاقوي راه ما تنقولوش أساسا على (greenwashing) باش تنظيف، ولكن كنعقول خصها تكون شريك بأنها باش تحاول تقوم بالعمل ديالها لصالح المشغل ولصالح العامل ولصالح كذلك الدولة المغربية.

ولذلك، التوجه ديالنا فيما يخص الهيدروجين الأخضر، غادي يبقى كذلك سبيل أساسي، وهذا الهيدروجين الأخضر ربما هو الطاقة الوحيدة اللي غادي يكون خالية من الكربون، ولكن الهدف ديالها والميزة ديالها غادي يكون هو ممكن تكون خزان وممكن كذلك التنقل ديالها، ولكن بطبيعة الحال الكلفة ديالها غادي تكون مهمة ومهمة جدا بالنسبة للطاقة المتجددة.

ولهذا احنا عندنا الثقة كذلك في الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، والتوجه اللي تتمشيو فيه وأملنا الأساسي هو بأننا نخفضو هذه النسبة المئوية ديال أوكسيد الكربون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الثالث موضوعه "وضعية مخزون المواد الأساسية الطاقوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال. السيد الرئيس، السي مبارك تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن وضعية المخزون الوطني في المواد الطاقوية، وعن التدابير المتخذة لتأمين مخزون استراتيجي وضبط أسعاره. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأشكركم على هذا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال اللي هو جد مهم، جد هام وجد أني ويتعلق بوضعية مخزون للمواد الأساسية الطاقوية.

وعندنا مشاريع ديال القرارات المشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقوي الأدنى والعنونة الطاقوية للتلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية، وقمنا بالمصادقة على الوصفات المتعلقة بالعنونة الطاقوية للأجهزة اللي تستعمل الطاقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب.

في الحقيقة، لا بد نسجلو بكل ارتياح بأن بعدا بلادنا دخلت في مجال ديال الطاقة المتجددة، وهذا برعاية سامية ديال صاحب الجلالة اللي وضع المغرب فواحد السكة صحيحة.

بطبيعة الحال ملي طرحنا احنا هاذ السؤال، طرحنا على أساس بأننا نتكلمو على إزاحة أوكسيد الكربون الهوائي.

كما نتعرفي، السيدة الوزيرة، الضغط ديال أوكسيد الكربون الهوائي كيبكون سببا أساسيا في عدم الاستقرار المناخي، وبالتالي بأن اليوم كذلك والتأثير ديالو المباشر على الصحة، ملي نتكلمو اليوم على.. والدولة كذلك المغرب كانت وقعت في (COP 21) على اتفاقية بأنه غادي تحاولو ينخفضو هاذ أوكسيد الكربون بـ 13% ما بين 2010 حتى 2030.

ولكن ملي تنشوفو اليوم بأن غير (les émissions de gaz) بنسبة لساكن واحد في السنة هي 2 ديال الطن، يعني هذا تتلاحظو فيه ارتفاع فيه (les émissions de gaz) اللي تديرها هاذ (les effets de serre).

إذن اليوم ما غنقدوش نلحقو ما هو احنا بصدده في 2030، غادي نقدرو ننقصو هاذ أوكسيد الكربون الهوائي، ولذلك تيبقى عندنا الحل هو بأن بطبيعة الحال نرفعو الوثيرة ديال الاستثمار في الطاقة المتجددة اللي احنا وصلنا لـ 38% لا محالة وغادي نوصلو لـ 52%.

ولكن، كذلك خصنا نديرو واحد العمل فيما يخص التنقل، اللي هو الأساس ديالو هو ديال 20% من التلوث البيئي، وبالتالي بأن ملي تنشوفو اليوم عندنا يالاه 400 سيارة كهربائية هي اللي كتكون في المغرب و900 سيارة اللي هي (hybride)، خليط ما بين الكهرباء والمازوط، يعني كنعقولو بأن هناك كاين واحد النقص في الإحساس وفي التوعية ديال المجتمع المغربي باش يتعامل ويشارك الحكومة كذلك، لأن الحكومة بوحدها ما يمكنش تدير كلشي باش يمكن لنا نخفضو هاذ النسبة المئوية ديال أوكسيد الكربون.

كذلك، أن الضغط ديال الصناعة، وهذا لا بد أن تكون الصناعة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم.

السي مبارك تفضلو.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، لا خلاف اليوم أن بلادنا أمام وعيها الاستباقي بأزمة المحروقات، قطعت أشواطاً مهمة في مجال تسريع الانتقال الطاقوي، بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن خلال برمجة استثمارات مهمة خلال العقد الأخيرين، خصوصا في الطاقات المتجددة.

وفي ظل هذه الوضعية، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مبررات ارتفاع أسعار بيع الكهرباء ببلادنا، بالرغم من تعدد البرامج المعتمدة ورغم المنحة التي تضخها الحكومة في ميزانية المكتب الوطني للكهرباء والماء مثل الحكومات السابقة، وفي غياب أية تدابير في مجال ضبط الحكامة بهذه القطاعات الإستراتيجية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

واحد العدد ديال الأموال كتضخ فهاذ المكتب الوطني للماء والكهرباء، ولكن للأسف (les factures) كل شهر فهم غير الزيادة، رغم أن الحكومة بغت على الأقل غير (stabiliser) هاذ المسائل.

كما نستفسركم، السيدة الوزيرة، عما أنجز في مجال توفير المخزون الوطني الإستراتيجي من المواد النفطية، تفعيلا للتوجيه الملكي السامي، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى في هذه الولاية التشريعية، وما هو أثر الباقية الطاقية المتنوعة المعتمدة والأوراش والبرامج الطاقية المعتمدة من المخزون الاستراتيجي الطاقوي؟

ويبقى السؤال الكبير حول تدابير الحكومة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين إزاء ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاسها المتواصل على غلاء أسعار مختلف المواد الغذائية والسلع والنقل والخدمات؟

ثانيا، في نفس السياق نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة، عن الإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها سوق المحروقات، والتي كشفت عنها تقارير مجلس المنافسة وغيرها من المؤسسات، خاصة في ظل المؤشرات السلبية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وفي بداية هذه السنة التي تجعل توقعات الحكومة في

غادي نبدأ بالمواد البترولية، عندنا أولا يتوفر المغرب على واحد القدرات تخزينية تقريبا 1.9 مليون متر مكعب ديال المواد البترولية السائلة، وتقريبا نصف مليون ديال متر مكعب بالنسبة للغازات البترولية المسيلة، فحسب آخر المعطيات وصل مستوى المخزون من المواد البترولية تقريبا أكثر من 30 يوم ديال الاستهلاك الوطني ديال هاذ المواد.

وفي هذا الإطار، تتعمل الوزارة على تسريع كل المشاريع ديال، خصوصا ديال القطاع الخاص، بالقدرات التخزينية اللي باش يتطور هاذ القدرات التخزينية الإضافية لتخزين المواد البترولية اللي غادي توصل تقريبا أكثر من نصف مليون ديال متر مكعب أو ما يناهز تقريبا 13 يوم إضافي، باستثمار مالي يناهز 2 مليار ديال الدرهم في سنة 2023.

بالنسبة للإطار القانوني، ما يخفاش عليكم أن القانون رقم 09.71 والقرار رقم 393/76 تجاوزه تقريبا، فكايين محدودية ديال هذا الإطار القانوني الحالي وما كيخولش للدولة أن تقوم بدور مباشر لا في إنشاء المخزون الاحتياطي اللي غادي يعزز التموين أولا فيما يخص المخزون الاستراتيجي اللي يقدر يمكن أنه يؤثر على الأسعار.

كما أن الإطار القانوني اللي يتعلق بالمخزون الاحتياطي ما كياخذش بعين الاعتبار اليوم المواد الأساسية اللي كتستهلك من طرف المغاربة أو النسيج الاقتصادي المغربي.

فأود أن أشير أن هذه الوزارة بدأت منذ سنة 2022 واحد المقاربة تشاركية مع الفاعلين للعمل على تحيين هذا الإطار القانوني، وفي نفس السياق أحدثت الوزارة واحد اللجنة مكلفة بإعداد مشاريع نصوص متعلقة بالمواد البترولية، عقدنا آخر اجتماع بتاريخ 13 يناير 2023 بحضور كل من وزارة الاقتصاد والمالية وتجمع النفطيين بالمغرب وفيدرالية الطاقة وفيدرالية أرباب ومسيري المحطات بالمغرب والجامعة الوطنية لأرباب ومسيري المحطات بالمغرب، وعملنا واحد لجنة تخطيط البنيات التحتية للمواد الطاقية مع وزارة التجهيز والماء، بدينا نشتغلو فيها في 13 أكتوبر 2022، كتعمل هاذ اللجنة أيضا على تخطيط تدفقات الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد كل البنيات التحتية اللازمة من أجل تحسين هاذ القدرة التنافسية للمغرب، وسيتم استغلال نتائج هاذ الدراسة بعد استكمالها من أجل تنزيل هاذ النظام الجديد لتدبير المخزون الاحتياطي وتوزيع القدرات التخزينية بشكل متوازن عبر ربوع المملكة.

فيما يخص الغاز الطبيعي، كيفما كتعرفو عملت هاذ الوزارة على وضع واحد الخطة استعجالية منذ أكتوبر 2021، كانت فهاذ الخطة الاستعجالية 4 خطوات، سبق لي أن تكلمت فهم فهاذ المجلس الموقر، واليوم كنيشتغلو على الخطوة الرابعة اللي كتتمثل فالمخطط الرئيسي للبنيات التحتية.

كان باقي قطاع الكهرباء ولكن غادي نخليوه لمرّة أخرى.

هي واحدة ومعطيات الوحدة المتنقلة لرصد جودة الهواء ديال المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، وكيتم المقارنة ديالها مع المعايير والعتبات اللي معمول بها.

فأبانت المعطيات ديال هاذ المحطات أن مؤشر جودة الهواء في مدينة القنيطرة على العموم ما بين الأشهر العشر الأولى من سنة 2022 كان يعتبر جدا، ولكن لاحظنا كان واحد التدهور فشهر نونبر وديجنبر في 2022، وصل هاذ المؤشر إلى المتوسط، فعدنا واحد للقاءات تواصلية مع عدد من ممثلي جمعيات المجتمع المدني اللي كتهتم بالشأن البيئي، تحت إشراف السلطة الإقليمية خلال الأشهر الماضية، وعرضنا عليهم المعطيات والنتائج ديال جودة الهواء والمجهودات اللي قمنا بها، بتنسيق مع السلطة الإقليمية لمراقبة البيئة والمختبر الوطني والشرطة البيئية، ولأزالت عملية القياس والمراقبة متواصلة بمختلف مواقع المدينة، بما فيها المناطق الصناعية وكذا عملية الزجر عند الاقتضاء.

فيما يخص المحطة الحرارية اللي تكلمنا عليها بمدينة القنيطرة، اللي عندها واحد القدرة ديال 615 ميغاواط، فإن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كيبحث على أنه كيتم التشغيل ديالها بطريقة جزئية ولفترة زمنية محدودة لدعم الشبكة الكهربائية خلال ظروف جد استثنائية، متمثلة في حالة الطوارئ عند توقف بعض المحطات الأساسية.

فلذلك، هاذ الوزارة كتشتغل مع المكتب للاستغناء نهائيا على استعمال هاذ المحطة وازعتماد على محطات جديدة، ذلك في إطار مخطط التجهيز ديال 2023-2027 اللي، إن شاء الله، سوف يعتمد في اجتماع المجلس المقبل، المجلس الإداري ديال المكتب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

نناقش معكم اليوم إشكالية الغبار الأسود المنتشرة في بعض المناطق، ونحن نشهد حالة حاضرة، وهي مدينة القنيطرة وقبلها مدينة المرسي والعيون التي يعيش سكانها حالة من التذمر والاستياء بسبب عودة الغبار الأسود للمعامل والحرارية المكلفة بتوليد الطاقة الكهربائية والمصانع التي تستعمل الفيول أوزيت وقود الحيمر.

وانطلاقا من بعض التحاليل المخبرية التي قام بها بعض أعضاء المجتمع المدني تبين أن النتائج كانت صادمة بفعل وجود ارتفاع ثاني

سياستها المالية غير قابلة للتحقق، وفي ظل استثناء شركات المحروقات من سعر الضريبة الأعلى المحددة في 40%.

كما نطالبكم بتنوير الرأي العام الوطني عن حقيقة الاكتشافات النفطية بعدة مواقع بالمغرب ووفق ما نشر في مختلف وسائل الإعلام مؤخرا وعن مستجدات ملف أزمة "لاسامير".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع، موضوعه "الغبار الأسود الذي يهدد صحة وسلامة ساكنة مدينة القنيطرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ظاهرة انتشار الغبار الأسود الذي أصبح يشكل خطرا حقيقيا على صحة وسلامة ساكنة مدينة القنيطرة ومدينة المرسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، من الفريق الاشتراكي على طرحكم لهذا السؤال.

مدينة القنيطرة تتوفر على محطة ثابتة واحدة لرصد جودة الهواء، اللي تتواجد في وسط المدينة، وسيتم تعزيزها خلال الأسابيع المقبلة بمحطة ثانية ثابتة في منطقة أولاد وجيه، في إطار واحد الاتفاقية مشتركة مع الوزارة بدعم مالي كيبليغ 1.5 مليون ديال الدرهم.

كيف ما تتعرفو، كتم عملية تتبع جودة الهواء في المدينة من خلال المتابعة اليومية لكل المعطيات اللي واردة من هاذ المحطة الثابتة اللي

السيدة الوزيرة الرد على التعقيب في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو طبعاً الحق في العيش في بيئة نظيفة هو حق ليس فيه أي نقاش. واحنا كيف ما قلنا تيكون فيه عملية الزجر عند الاقتضاء، وكنجيلو على القضاء لما تيكون في عملية الغش فهاذ القطاع، ولكن غادي نزيد واحد الحل واحد آخر زدناه، هو تجربة النجاعة الطاقية باش نمكنو أيضا هاذ الشبكة الكهربائية أنها تشتغل بطريقة منتظمة.

فالتجربة لي كنا طلقناها في آخر 2022 باننت منها أنها أعطت واحد الانخفاض في الطلب على الطاقة الكهربائية كيناهز تقريبا ناقص 2.5% في أواخر 2022.

وإن شاء الله احنا كندرسو مع المكتب والوكالات ديال التوزيع معرفة الزبناء اللي سجلو هاذ الانخفاض في الاستهلاك ديالهم حسب فئة الجود، وإن شاء الله هذا حل ثالث غادي يمكننا باش نعيشو في بيئة نظيفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة ليومنا هذا.

رفعت الجلسة، شكرا.

أكسيد الكبريت بشكل كبير، علما أنها مادة خطيرة تساهم في خطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية والأمراض الخبيثة لا قدر الله.

لا يخفى عليكم أنه بناء على نص القانون الإطار رقم 99.12 الذي يعتبر بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وأيضا القانون 03.13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، وعملا بالتزامات المغرب الدولية اتجاه البنية التحتية المستدامة المعبر عنها في اتفاقية باريس حول التغيرات المناخية.

وعليه، فإن العمل والبحث عن إيجاد حلول لهذه المشكلة هو أولوية قصوى بالنسبة لوزارتكم.

السيدة الوزيرة.

عندما نرى أن أزمة تلوث الهواء تكشف شكل من أشكال اللاعدالة والظلم الاجتماعي بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه، وبالتالي إن من يعيشون في المدن سواء العادية أو الصناعية، من حقهم ومن حق أطفالهم العيش في بيئة صحية وتنفس هواء نظيف كل يوم، خصوصا إن أخذنا بتقارير المنظمة الصحية العالمية التي تقرر على أن التعرض لتلوث الهواء يتسبب في حدوث 7 ملايين وفاة مبكرة.

لذا، فالعيش في ظل هكذا بيئة خطيرة يستوجب اتخاذ إجراءات فورية للحد من مثل هاته الظواهر، ومثل هاته الظاهرة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، إضافة إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة نطالب منكم تطبيق كل وسائل المراقبة والحماية بصفة منتظمة واتخاذ قرارات صارمة لحماية المواطنين من مخاطر التلوث.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.